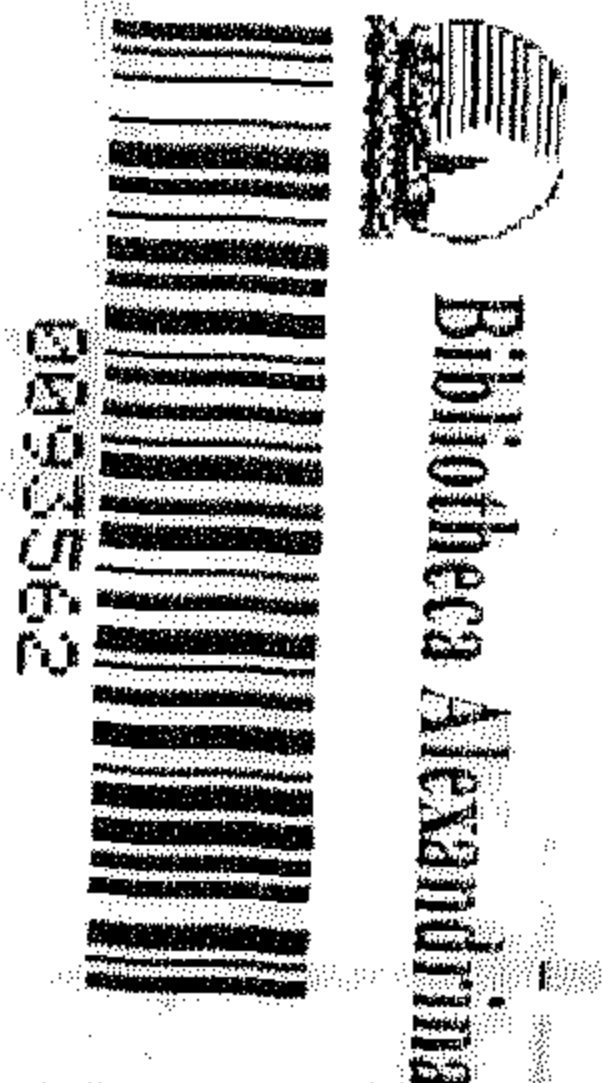


نظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا

١٨٠٦ - ١٩١٠



د. السيد فليفل



سلسلة الدراسات الأفريقية

نظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا (١٨٠٦ - ١٩١٠)

دكتور السيد علي أحمد فايفل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الرُّوح الإنسانيةِ الرافضة للقهر في كل مكان
وإلى البشر الحقيقيين ذوي النفوس القوية الكبيرة
ورغم الضغوط العصبية ..
وإلى القيادات المخلصة ، التي تُطوِّر النضالَ
وأبدًا لا تنكرف به ..
إلى ياسر عرفات ..
وإلى نيلسون مانديلا ..
أهدي هذا الكتاب ..

المؤلف

مقدمة

توالى وتتوالى الدراسات حول الممارسات العنصرية للأقلية البيضاء في الجنوب الأفريقي، محاولةً تسليط الأضواء حول السقطة الإنسانية التي تهاوت إليها هذه الأقلية، وراغبةً في كشف صلاتها العضوية بالدول الغربية، وعاملةً على تلمس أفضل السبل والتوصل لأفضل الوسائل لمقاومة لهذه الردة الإنسانية، على أساس علمي سليم، تُجنباً لكل خسارة ممكنة في الأرواح وتفادياً لتحول الرفض الأفريقي للفكرة العنصرية وممارستها إلى مواجهة سافرة. فإنه بإزاء حرص الدول الغربية على دعم الأقلية البيضاء، لاعتبارات المصلحة الاقتصادية وللدواعي الاستراتيجية، ولأسباب أخرى حضارية وثقافية أيضاً، فإن حكم الأقلية البيضاء يملك من آلات الحرب، ووسائل الفتك ما يمكن به أن يجعل عملية النضال السياسي الأفريقي تجربةً دمويةً مهولة، تقترب في طبيعتها الحقيقية من العلاقة غير المتكافئة بين الذبيحة والجزار.

ولكنكم كانت الحركات الأفريقية المقاومة للعنصرية، إنسانيةً في توجهها إلى مدى غير متخيل، فلم يرد في برامجها السياسية - على سبيل المثال - تركيزٌ على ضرورة إنهاء الوجود الأبيض من الجنوب الأفريقي. بيد أن هذه الحركات المتعاقبة والمتمثلة في مقاومة القبائل والممالك الأفريقية للاستعمار الاستيطاني - على الرغم من تراجعها المستمر، وخسارتها المستمرة أيضاً لمعارك الصراع مع البيض - حالت دون تكرار نموذج الاستعمار الأوربي للأمريكتين على حساب سكانها الأصليين من الهنود الحمر.

ويتشابه الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا مع نظيره في الأمريكتين وفلسطين المحتلة، في أنه جاء ليبقى، وأنه يستند إلى النزعة البيضاء العنصرية، ويتدعم بتراطيب الجميع في ظل النظام الرأسمالي الدولي الذي قاده بريطانيا في الماضي، وتقوده الولايات المتحدة حالياً.

ولئن كُتب على القوة الكبرى الثانية - الاتحاد السوفيتي - أن يتراجع عن موقف الدعم للحركات الوطنية الرامية إلى التخلص من الاستعمار القديم والجديد معاً، فإن الحتمية التاريخية الحقيقية هي سمو الحياة الإنسانية وارتقاؤها نحو وحدة الكون وارتباطه، وصوب التخلص من كل مظاهر الحقد والكراهية والتمييز بين الأجناس والألوان والعقائد، وسيادة جو من التراحم البشري. ولئن تراجع الاستقطاب الدولي بين القوى الاستراتيجية الكبرى - ولو مؤقتاً - فإن الروح الباحثة عن الحق، والوثابة إلى العدل لا تتراجع.

إن الحتمية التاريخية الحقيقية تسير صوب التخلص من الممارسات العنصرية ، بحيث يوشك أن يتبلور ضمير دولي راق، يسود العالم ، يسميه البعض الرأي العام العالمى . ورغم سيطرة الغرب على هذا الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام ، وعلى رأسها ما تبثه الأقمار الصناعية ، فإنه ليس متوقعا أن يسيطر على ضمير العالم . ذلك أن شعوب الدنيا تتعاطف اليوم مع الحركة الأفريقية الدؤوبة الرامية إلى التخلص من السيطرة العنصرية . وإذا كان الحليف الاشتراكي لهذه الحركة قد تراجع ، فإن الضمير الإنسانى قد ملأ الفراغ ، وحال دون تزايد قوة العنصريين ، وجعل سلاحهم المدمر فى مجابهة الأطفال والصبية مجرد عصي مكسورة .

وليس غريباً أن يكون موقف الأطفال العزل في فلسطين المحتلة والجنوب البائس أقوى من موقف مستغليهم ومستعمرهم البيض ﴿ ذلك وإن الله مُوهِنُ الكافرين ﴾ . ولقد قدر لمؤلف هذا الكتاب أن يدرس كيانين عنصريين في جنوب افريقيا فى رسالتين للماجستير والدكتوراه ، وهما جمهورية جنوب أفريقيا "الترنسفال" ومستعمرة رأس الرجاء الصالح البريطانية . ومن ثم فقد توفرت لديه خبرة لا بأس بها فى التعامل مع وثائق المستوطنين العنصريين ، كفلت له - بفضل الله وعونه - إمكانية صياغة مادة تاريخية وفيرة حول كافة أوضاع الاستيطان العنصرى الأبيض في الجنوب الافريقى .

وتعانى المكتبة العربية من نقص حاد فى الدراسات المتعلقة بالنظم العنصرية فى جنوب أفريقيا ، والتي تتصاعد أهميتها لمصر والبلاد العربية ، بتصاعد التعاون العنصرى بين الأمريكان في جنوب أفريقيا والصهاينة فى فلسطين المحتلة . ومن ثم فقد قرأى على نشر دراسات لى سابقة حول تاريخ الجنوب الأفريقى ، واستكمال دراسة ما كنت أضعه فى ذهني ومخططى من هذا التاريخ . كما أعترم بمشيئة الله دفع عدد من طلاب الدراسات العليا لدراسة موضوعات هامة في هذا الصدد ، يضيق وقتى عن إتمامها ، وإن امتلكنى الطموح لدراستها . إحساسا بمدى خطرها ، وشدة طلب المعرفة العربية لها .

وانسجاماً مع هذا كله أبدأ بكتابتى هذا الذي أضع من خلاله - بين يدي القارئ العربى الكريم - دراسة لنظام الحكم فى جنوب أفريقيا خلال فترة تمتد من عام ١٨٠٦ حين بدأ استعمار بريطانيا لرأس الرجاء الصالح ، لتنتهي بذلك حكم شركة الهند الشرقية الهولندية لها ، والذي كان قد بدأ فى عام ١٦٥٢ ، وتستمر الدراسة حتى تولى الحزب الوطنى النقى للسلطة فى اتحاد جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٨ . لتكتمل بذلك حلقات العنصرية اللونية في جنوب افريقيا ، مع رفيقتها الدينية فى فلسطين ، حيث استقر مستعمر عنصرى استيطانى ينتهج العنصرية الدينية منطلقاً له .

وتستوى فى هذه الدراسة جهود وثائقية مكثفة سلّطت علي نظام الحكم العنصرى فى الترنسفال . وهو نظام نشأ على أيدي البوير أو الهولنديين ، كما سلّطت أيضاً علي نظام الحكم البريطانى فى رأس الرجاء الصالح . وهو نظام نشأ على أيدي إمبراضورية لم تكن الشمس تغيب عن أرجائها .

وسوف يكتشف القارئ أى حجم من العنصرية تمت ممارستها وإقراره علي حساب صاحب الأرض الأصلي ، وهو الإنسان الاقريقى ، وأية صياغة دقيقة حاول واضعوا هذا النظام من خلالها ، إبعاده عن ممارسة الحقوق السياسية ، بل والحقوق المدنية والإنسانية ، رغم ما يتشدد به دعاة الحرية والحضارة فى أوروبا .

وقد اعتمدت الدراسة علي وثائق حكومتى المستعمرتين أنفتى الذكر الترنسفال والرأس ، ومن ثم توفرت الفرصة لتصوير الحقيقة التاريخية من أقرب الزوايا ، ولصياغة الواقع بنبضه الحقيقى وملامحه الكثيرة .

وقد عاجلت الدراسة فى الفصل الأول "الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا" ، الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض ، والتطور التاريخى للنظرة العنصرية والإحساس باللون ، والأسس الاقتصادية والأيدولوجية للتفرقة العنصرية .

أما الفصل الثانى "بريطانيا والاستيطان الأبيض فى جنوب افريقيا" فقد اختص بظروف نشأة الاستعمار الاستيطانى فى كافة أرجاء الجنوب بعد الاحتلال البريطانى ، وأسباب الصدام بين المستوطنين الهولنديين والمستعمرين البريطانيين ، وتأسيس جمهوريتى الترنسفال وأورانج البويريتين.

ومن الملاحظ أننا لم نضف دراسة نظام الحكم فى مستعمرة ناتال البريطانية ودولة أورانج الحرة البويرية ، باعتبار أن النموذج الأكبر للحالتين ستجري دراسته هنا من خلال الترنسفال ورأس الرجاء الصالح .

وأما الفصل الثالث "نظام الحكم البريطانى فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح منذ تأسيسها فى عام ١٨٠٦ وحتى منحها الحكم النيابى فى عام ١٨٥٤ ، فقد استعرض الظروف التاريخية لنظام الحكم البريطانى وتأسيس المجلس الاستشارى المعين فى ظل نظام مستعمرة التاج ، وكيف تحول هذا المجلس فى ظل طموح البوير إلى السلطة ليكون أول برلمان فى المستعمرة فى عام ١٨٥٤ .

وأما الفصل الرابع "نظام الحكم فى مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى ظل الحكم النيابى والذاتى ١٨٥٤ - ١٩٠١" فقد اختص بدراسة تبلور سلطات هذه المستعمرة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويقدم لها دراسة وثائقية ، كما يلمح لظروف منح المستعمرة الحكم

الذاتي في عام ١٨٧٢ ، وما أدى إليه ذلك من تعديل الدستور لإقرار مسئولية الوزارة أمام البرلمان وليس أمام الحاكم العام البريطاني .

وأما الفصل الخامس "نظام الحكم في جمهورية جنوب افريقيا "الترنسفال" فقد استعرض نشأة السلطة السياسية في الدولة العنصرية في الترنسفال ، واستقرار نظمها بعد إصدار دستور روستنيج ، وفصل هذه السلطات وعلاقاتها الداخلية .

وأما الفصل السادس والأخير "نظام الحكم في اتحاد جنوب افريقيا " فقد قدمنا له بدراسة كيفية تكوين هذا الاتحاد ، ومراحل ذلك ، والظروف التاريخية لتوحيد الجمارك والسكك الحديدية ، وإصدار الدستور الاتحادي ، ثم النظم التي أسسها هذا الدستور سيما السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وبعد فإنني أرجو أن يكون هذا الكتاب وما احتوى عليه من جهد مقدمة لمزيد من الإصدارات العلمية ، التي تستهدف تزويد القارئ العربي بالمعرفة الدقيقة حول الجنوب الافريقى وسوف يتلو هذه الدراسة - إن شاء الله تعالى - دراسة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للعنصرية البيضاء في جنوب افريقيا .

وتلك كلها لبنات في تاريخ الجنوب الافريقى ، تستجيب مع التطلع العربي لفهم معطيات الصراع هناك ، والذي أرجو أن يثق بنو العروبة جميعا ، أنه ليس منبت الصلة عن الصراع الدائر هنا . كما أرجو أخيرا أن يكون الفهم الصحيح للنظم العنصرية - الذى توفره الدراسات الجادة - هو الحجر الذى يرجم به المثقفون هذا الداء الإنسانى الخبيث . فلعل المثقفين - في عصرنا هذا - بحاجة إلى "انتفاضة علمية" توقظهم من الجمود ، وتحركهم صوب المشاركة الجادة في القضايا الإنسانية والعلمية الراهنة ، حتى يستوى الناس جميعا علي الجادة ، ولا يستغل بعضهم بعضا تحت أى زعم ، دون سند من قيم الحق أو العدل ، بل هى المصلحة العاجلة ، وازدراء البشر ، والقوة الغاشمة ، وقسوة القلوب :

«ولكن قست قلوبهم وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون (٤٣) فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شئ حتى إذا فرحوا بما أتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون (٤٤) فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين (٤٥)» . "سورة الأنعام" قرآن كريم .

والله المستعان والهادى إلي سواء السبيل

السيد فليغل
معهد البحوث الافريقية
جامعة القاهرة

الفصل الأول
الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية
فلس جنوب افريقيا

من الأهمية بمكان متابعة الفكرة العنصرية في جنوب افريقيا منذ نشأتها وحتى تبلورها ، ذلك أن الاقتصار على معالجة النظام العنصري القائم ، باعتبار وضعيته الراهنة ، ومنزلته الحالية بين النظم الدولية المختلفة ، لا يمكن أن يقدم فهما حقيقيا لتجربته ، ولا تصورا واقعياً لممارساته ، ولا منطلقا فعالا لكيفية مواجهته مواجهة فعالة ، على أمل تخليص الجنوب الأفريقي من ويلاته ، وتصحيح مسار الحضارة الإنسانية بإزالة رذيلة العنصرية التي تكاد ألا 'تقارن في العالم مقننة في غير هذه المنطقة الا في مجتمعات محدودة ، يأتي على رأسها المجتمع اليهودي ، في فلسطين المحتلة .

وسوف ينقسم تناولنا المنهجي للأصول التاريخية للفرقة العنصرية في الجنوب الأفريقي إلى ما يلي :

أولاً : الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض في الجنوب الأفريقي .

ثانياً : التطور التاريخي للنظرة العنصرية والإحساس باللون في الجنوب .

ثالثاً : الأسس الاقتصادية والأيدولوجية للفرقة العنصرية .

وقد اعتمدت الدراسة التي تلى هذه المقدمة علي أقصى درجات الوثيق ، بغية دراسة هذا الموضوع الهام دراسة واقعية تقوم على أدنى اقتراب من الحقيقة التاريخية ، دون ميل إلي التهوين أو التهويل ، بحسبان انها - أي الحقيقة التاريخية - أوضح من كليهما ، وأسمى من السقوط إلي هاوية التزييف ، أو قلب الأمور علي غير وجهها .

أولاً - الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض في الجنوب الأفريقي :
نشأ الاستيطان الأبيض في الجنوب الأفريقي في ظروف حركة الاصلاح الديني في أوروبا ، وتبنى الهولنديين للعقيدة الكالفنية ، مخالفين بذلك الملكية الاسبانية ، صاحبة السيادة عليهم وراعية العقيدة الكاثوليكية . وقد اسفر ذلك عن ظفر الهولنديين باستقلالهم وصارت عقيدتهم دعامة وطنية قوية . وقد اعترفت إسبانيا باستقلال هولندا في عام ١٦٠٩ .^(١)

وبدا الهولنديون في جلب تجار الشرق من الهند مع مطلع القرن السابع عشر وأسسوا من أجل ذلك شركة الهند الشرقية الهولندية ، التي أنشأت عددا من المراكز الساحلية بطول الطريق إلى الهند . وظهرت ، احتها للحصول على مركز وسط لاستخدامه كمستشفى ومحطة للتزود بالمؤن والمياه ، لتجنب اصابة البحارة بالاسقربوط . وهكذا ارسلت الشركة جان فان ريببيك Jan

Van Reibeik لتأسيس محطة لها في شبه جزيرة الرأس . فنفذ ما عهد إليه به في ١٦٥٢ (٢) .

علي أن الوجود الهولندي في الجنوب تطور سريعا لينتقل من مجرد محطة صغيرة ، إلى مستوطنة تضم مهاجرين هولنديين وألمانا وفرنسيين جاءوا إليها في خلال عصر الحروب الدينية في أوروبا ، حاملين أفكارها ، ثم أضفت عليهم ظروف العزلة في الجنوب ، والحياة في وسط افريقي معاد لوجودهم ظللا كثيفة من الجبروت والاعتماد علي الذات في نفس الوقت (٣) .

وقد استمر الوجود الهولندي في الجنوب قرابة قرن ونصف القرن لم يكف خلالها عن الضغط علي البوشمن والهوتنتوت للاستحواذ علي أراضيهم ، كما لم يكف هؤلاء عن مقاومته . ثم تمكن البريطانيون في عام ١٧٩٥ من احتلال المنطقة إبان صراعهم مع الثورة الفرنسية ، ونظمت اتفاقية اميان في عام ١٨٠٢ خروج الفرنسيين من مصر ، والبريطانيين من جنوب أفريقيا في العام التالي . ولكن بتجدد الصراع الدائر في أوروبا أعادت بريطانيا احتلال الجزء في عام ١٨٠٦ ، وقد حاولت لجزيرة مستعمرة الرأس ، وفرض نظمها علي الهولنديين في البوير فيها . ولكن بغضا منهم أثر الهجرة من المستعمرة إلى الشمال ، حيث تمكنوا ابتداء من عام ١٨٣٦ من تأسيس عدد من الجمهوريات في نانال وأورانج وترانسفال ، أخذت تنصهر تدريجيا ، حتى اندمجت في جمهوريتين هما جمهورية جنوب افريقيا (الترنسفال) بين نهري الثال واللمبويو ودولة أورانج الحرة إلى الجنوب منها ، بين نهري أورانج والثال ، بينما استقر البريطانيون في نانال التي صارت هي الأخرى مستعمرة بريطانية إلى الشرق من مستعمرة الرأس (٤) .

ولم تقف القبائل والممالك الأفريقية المتعددة أمام استثناء سرطان الاستيطان الأبيض مكتوفة اليدين . فلقد تصدى البوشمن والهوتنتوت للمستوطنين في القرن الأول من عمر الاستيطان الأبيض ، وتبعهم الأكسورا في القرن الثاني ، ثم تبع هؤلاء الزولو والباسوتو والمشابيلي والسوازي والماشونا في القرن الثالث. ورغم أن الأقلية البيضاء من بريطانيين وهولنديين في الوحدات السياسية الأربع ، الرأس وناتال وأورانج والترانسفال ، كانت امام اغلبية افريقية رافضة ، فإنها نجحت بفضل تقدمها التقني في تحطيم الهياكل العسكرية للممالك والقبائل الأفريقية آنفة الذكر ، وفي فرض الخضوع علي مجموعها . (٥)

ثانيا - التطور التاريخي للنظرة العنصرية والاحساس باللون في جنوب أفريقيا

؛ لم يكن الاستعمار فى جنوب أفريقيا . استعمارا عاديا مناظرا لمثيله فى انحاء القارة الأفريقية بل إنه كان استعمارا استيطانيا شبيها بالصهونيه التى أقامت دولة اسرائيل فى فلسطين ، وشبيها أيضا باستعمار امريكا علي حساب هنودها الحمر .

إن الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب لم يحمل عصاه ويرحل عن أفريقيا مثلما فعل الاستعمار فى بقية القارة ، بل أنه قُدر علي أفارقة الجنوب أن يعانون من داء خطير هو داء العنصرية المرتبط بلون البشرة ، والذي يرتب الناس حسب درجة لونهم ، فتزداد منزلتهم رفعة لديه ما ابيض لون بشرتهم ، ويحتقرهم بشدة ما اسود لون بشرتهم .

وسوف نستعرض فيما يلى التطور التاريخي للنظرة العنصرية فى الجنوب ، ونمو شعور المستوطنين بالكراهية للون الأسود ، ثم تحاملهم علي السود ، واقرارهم سياسة العزل والفصل العنصرى اخيرا .

عندما أنشأت شركة الهند الشرقية الهولندية فى جنوب افريقيا محطة لتموين سفنها بالمواد الغذائية فى ١٦٥٢ رأت أن من دواعى الاقتصاد أن تقوم بتهجير بعض العائلات الهولندية التى تعمل بالزراعة ، البوير Boer من أجل توفير الحبوب واللحوم لسفنها ، دون الاستعانة بالأفارقة من الهوتنتوت والبوشمن ، الذين كانوا يمتنعون عن تزويد المحطة بالمواد الغذائية ، بل ويقومون بالهجوم عليها . وعلي هذا هجرت هؤلاء المستوطنين فى عام ١٦٥٧ . وقبلت الشركة أيضا هجرة أعداد كبيرة من البروتستانت الألمان والهييجونوت الفرنسيين إبان حركة الاصلاح الدينى فى اوروبا . فبدأت بذلك بذرة الاستيطان الأبيض فى النمو فى المنطقة . ولكن كانت علاقة هؤلاء المستوطنين بالأفارقة علاقة متكافئة بين طرفين متساويين من الأحرار^(٦) .

وقد حدث تطور هام فى هذه العلاقة عندما لجأت الشركة فى عام ١٦٥٨ ، نتيجة عدم كفاية المستوطنين لزراعة المساحات الشاسعة من الأرض التى منحتها لهم ، إلى جلب أعداد من الرقيق الزنجي من غرب افريقيا للعمل فى مزارع المستوطنين . وبدأ المستوطنون يتمرسون علي معاملة الأفريقي معاملة الرقيق والتابع المملوك ، مما انعكس بالتدريج علي الهوتنتوت فيما بعد^(٧) . وكان جلب الرقيق إلى المنطقة هو البداية الأولى لسلسلة المظالم التى تعرض لها الأفارقة ، والجرثومة الأولى أيضا لوباء العنصرية فى هذه المنطقة من العالم . فصار المستوطن الأبيض ينتهك ليل نهار مقدسات الحياة والحرية والكرامة لصاحب الأرض الأسود ، بعد ما كان هذا الأسود يأبى العمل لدى الأبيض ، باعتبار أنه حر طليق ، وصاحب الأرض التى يحيا عليها الطرفان .

وقد ازداد الأمر تعقيدا عندما قامت الشركة بنفى عدد كبير من معارضى استعمارها من جزيرة مالقا وجزيرة جاوه وغيرهما من الجزر التى كانت هولندا تستعمرها بغرض الحصول على التوابل . وقد شمل النفي زعماء كبارا وأفرادا عاديين مع أسرهم . وكان هؤلاء المنفيون مسلمين علي درجة طيبة من الثقافة ، فدخلوا الإسلام لأول مرة إلى جنوب افريقيا . لكنهم احتلوا منزلة وسطي بين البيض والسود ، بين أصحاب السلطة وأصحاب الأرض الأصليين ، وقد أدى هذا إلى تدرج منزلة كل عنصر وترتيبها حسب لون البشرة . فيمثل البيض قمة السلطة ، ويتلوهم الآسيويون كطبقة وسطي وهم ليسوا بيضا كالهولنديين ، ولا سودا كالأفارقة الذين احتلوا قاعدة الحياة .^(٨)

وقد كان ولا بد ان يحدث تزواج بين هذه العناصر الثلاثة جميعاً من بيض وسود ومالايويين ، وكان نتاج هذا التزاوج عنصراً سكانيا جديدا هم الملونون أو المخلطون cape coloured people^(٩) .

وقد أدى ما حدث من تدرج لوني إلى نتيجة خطيرة على الصعيد الاجتماعى ، وهى وقور اعتبار اللون في نفس البيض بدرجة كبيرة بحيث كانوا يرتبون الأجناس اجتماعيا حسب لون بشرتهم . وقد تدعم عداؤهم للون الأسود بعد جلب رقيق غرب افريقيا من ناحية ، وبعد سلسلة الحروب التى خاضها البيض ضد السود فيما عرف بحروب الكفار .

وقد قام المستوطنون بأسر الأطفال الأفارقة في هذه الحروب أو بجمع من فقدوا عائلتهم منهم ، قاموا بمهمة تدريبهم على خدمة البيض فى المزارع وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال المدربين apprenticed children كانوا احرارا فإن علاقة التبعية اضافت إلى النظرة العنصرية البيضاء للملونين والسود أعماقا وأبعادا جديدة^(١٠) .

وعندما استولت بريطانيا علي مستعمرة رأس الرجاء الصالح كانت سياستها متناقضة تجاه السود . ففي عام ١٨٠٩ أصدر ايرل كالبيدون أول حكام المستعمرة قانون التشرد Va-grancy law . وكان هدفه هو كبح جماح الهوتنتوت في المستعمرة ومنعهم من التجول فيها والتنقل بسهولة بين أرجائها واقتراف جرائم القتل والسرقة . وكان هذا العلاج علاجا انانيا لأن تشرد الهوتنتوت هذا كان نتيجة طبيعية للاستيلاء على أرضهم . ولم يكن بوسع المستعمرة طردهم خارجها بسبب حاجتها لعملهم فى المزارع والمنازل لقاء مرتبات هزيلة ، يشترى بها قوتهم الضروري وبعض الخمر الرديئة والسجائر ولم يكن بوسع المستعمرة أيضا أن تطردهم خارجها لأن كثيرا من الرقيق قد تزوجوا من سيدات الهوتنتوت وربما أدى طردهن إلى هروب الرقيق .^(١١)

وكان الهوتنتوت يعتبرون أحرارا علي قدم المساواة مع البيض ، ولكنهم لم يكونوا يخضعون للقانون فى المستعمرة مثلما هو الحال بالنسبة للأوروبيين والرقيق من أتباعهم . وقد أصدر كاليدون قانون التشرد ليقضى علي المشاكل التى يسببها الهوتنتوت للمستوطنين . وقد تضمن القانون تقييد حرية الهوتنتوت فى الانتقال ، وذلك بإلزامهم بالحصول علي تصريح المرور من منطقة إلى أخرى . وخوّل صاحب العمل أو الحاكم المدني Civil Commissioner بإصدار هذه التراخيص للهوتنتوت العاملين فى المستعمرة ، وبهذا خضعوا للقانون الأوروبى بصفة رسمية .^(١٢) وكان هذا القانون أول هذه السلسلة الطويلة من قوانين تقييد حريات الأفارقة التى انتهت بالفرقة العنصرية .

وفى عام ١٨١١ أصدر سير جون كرادوك - خلف كاليدون - أمراً يقضى باحتجاز أطفال الهوتنتوت الفقراء وتدريبهم لدى البيض لحين بلوغهم سن الرشد . وكان هؤلاء الأطفال - قانونا - وبعد تدريبهم أحرارا لهم كامل حقوق الأحرار ، إلا أن تقنين التدريب جعل علاقة السيد والخادم هى أساس التعامل بين الأبيض والأسود ، حتى بعد انتهاء فترة التدريب .^(١٣)

ونتيجة لهذا كله لم يعد المستوطنون فى المستعمرة يفرقون بين الأفريقى العبد والأفريقى الحر . وبينما كانت بريطانيا تشهد إلغاء الرق فى عام ١٨٠٧ كانت جنوب أفريقيا تشهد حملة عنيفة شنتها السلطات البريطانية والمبشرون البريطانيون ضد سوء معاملة البوير للعمال والخدم الأحرار . وتوالى الأحكام القضائية ضد البوير تدين تصرفاتهم فى هذا الصدد . وعلي هذا رفض المدعو جان بزديدهوت المثل أمام المحكمة ، وقاوم الشرطة هو ورفاقه إلا أنه قُي حقه . وأعقبت هذا محاكمة من آزره من البوير فى مقاومة الشرطة حيث تم إعدامهم فى سيلاجترزnek قرب سومرست ايست فى عام ١٨١٦ .^(١٤)

وقد عملت بريطانيا عى تهجير أعداد كبيرة من البريطانيين إلى جنوب أفريقيا فى العشرينات من القرن التاسع عشر . وكان هؤلاء المهاجرون أكثر تحررا من البوير ، يحملون أفكار الثورة الصناعية ويحيون حياتها السريعة ، على عكس المزارعين البوير الذين يحيون حياة رتيبة فى مزارعهم ومراعيتهم . ولم تكن حياة المهاجرين فى الإقليم الشرقى لمستعمرة الرأس حيث مدن جراها - مزتاون وبورت اليزابيث وايستلندن ، بحاجة إلى عمل الرقيق فى المنازل أو فى حقولهم . ولقد كان على بريطانيا ان ترعى مهاجري العشرينات البريطانيين فى مجال العمل الأفريقى الرخيص وذلك بتحرير الرقيق من الخضوع للبوير ، وتحويلهم إلى عمال يتقاضون اجرا ، وهو ما يفضلهُ هؤلاء المهاجرون .^(١٥)

وقد وجهت بريطانيا ضربة مبدئية لنظام الرق فى المستعمرة حين أصدرت فى عام ١٨٢٨ ماعرف باسم القانون رقم خمسين 50 th Ordinance، الذي ألغى تصاريح المرور التى كان كاليدون قد فرضها على الهوتنتوت ، كما ألغى ما فرض عليهم بعد ذلك من خدمات إجبارية كانوا يرغمون على تقديمها للبوير ، كما منح الهوتنتوت كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها البيض . وقد أدى هذا القانون إلى حرمان البوير من مزايا العمل الأفريقي الرخيص من غير الأرقاء ، مما زاد من مصاعبهم الاقتصادية وزاد معارضتهم السياسية للحكم البريطاني . (١٦)

ومن هذا المنطلق الاقتصادي يمكن أن يفهم أن سياسة بريطانيا فى المساواة بين البيض والسود لم تكن سياسة مخلصه ، بل كانت سياسة انانية تهدف إلى ضرب سيطرة البوير على اقتصاد المستعمرة ، وإتاحة أقصى فرصة ممكنة للمهاجرين البريطانيين . وقد أتت بريطانيا هذا القانون بقانون إلغاء الرق فى مستعمراتها فى عام ١٨٣٣ ، فى إجراء جديد قصد به إنهاء سيطرة البوير على عمل الرقيق ، وتوجيههم إلى سوق العمل ، لصالح البريطانيين . (١٧)

وقد جاءت الهجرة الكبرى التى قام بها البوير تعبيرا عن اعتراضهم على هذه الإجراءات . أو كما قالت أنا ستينكامب خلال الهجرة ، رغبة منهم فى المحافظة على العلاقة المناسبة بين 'سادة البيض والخدم السود' . والواقع أن تحرير الرقيق وتحريم الاسترقاق قانونا لا يعنى التحرير والتحريم اجتماعيا ، فإن عديدا من مظاهر علاقة السيد بالعبد كانت لا تزال قائمة بعد إلغاء الرق فى ١٨٣٣ ، وكانت هناك أعمال لا يتولاها إلا السود ، ولم يكن متاحا أن يجالس البيض السود على قدم المساواة . وأنكر البوير هذه المساواة صراحة على أساس مخالفتها لكل القيم الدينية والأخلاقية والسياسية التى يؤمنون بها ، ففى نظرهم أن المسيحية لا تعنى منح المساواة بين البيض والسود . (١٨)

ولهذا كان البوير لا يحبون أن يتحول الأفارقة إلى المسيحية ، حتى يظل التمايز بين الأوروبي الأبيض المسيحي المتقدم وبين الأفريقى الأسود الوثنى المتخلف بينا واضحا . وقد نشأت المجتمعات البويرية فى أعقاب الهجرة فى ناتال والترنسفال وأورنج على هذه القيم العنصرية صراحة . (١٩) بيد أنه يمكن القول باطمئنان أن هذا ليس مبررا للظن بأن البريطانيين لم يكونوا دعاة للعنصرية ، فإن المساواة لم تكن إلحبرا على ورق ، وشهدت علاقتهم بالسود كل مظاهر التحامل والبغض والفصل العنصري.

ولعل أبرز الأدلة الوثائقية على ذلك أننا نجد بعض البيض من البوير يقتلون الأفارقة لمجرد اللهو . (٢٠) بل ولقد نجد تهاونا كاملا من السلطات البويرية إزاء بويرى قتل سيدتين

أفريقيتين ، ثم أفرج عنه عند نشوب حرب البوير فى عام ١٨٩٩ لينم تجنيده ، وكأن شيئا لم يكن . (٢١)

ولقد اكد كثير من المؤرخين أنه كانت هناك فروق جوهرية فى طريقة معاملة كل من الانجليز والبوير للأفارقة . والواقع أن الدراسة الوثائقية المتفحصة لا تجد فارقا بين طريقتى الفريقين فى معاملة الأفارقة فى واقع الحياة ، سواء فى مزارع البوير أو فى المناجم الانجليز . وفي المناجم والمراكز الصناعية كان الأفارقة يبذلون جهودا جبارة لكى يستفيد بعرقهم المستثمرون الأوروبيون ، ويكونوا ثروات ضخمة فى أسرع وقت . كذلك فقد عانت القبائل الخاضعة للحكم البريطانى من ويلات العمل الإجبارى . (٢٢)

ومن ناحية أخرى يفخر المدعو القس مرنسكى Merensky عضو جمعية برلين التبشيرية بتحطيم البوير لقوة الأفارقة فى ترنسفال وطردهم شمالا وجنوبا ، وتشتيتهم فى الكهوف والصحارى . (٢٣) ويذكر بول كروجر فى مذكراته ، بفخر غير خاف أنه نجح فى إحراق بضعة آلاف من الأفارقة فى أحد الكهوف الذى اختبأوا به تحت وطأة الأسلحة النارية المصوية إليهم . (٢٤)

وفى مواجهة الأغلبية الأفريقية اتحد البيض بعنصريهم الرئيسيين البوير والبريطانيين وبدولهم الأربع ترنسفال وأورانج والرأس وناتال . وعلى الرغم من خلافاتهم السياسية وتناقضاتهم الاقتصادية ، فإنهم قد اجتمعوا على ضرورة التعايش معا ، واتحاد ضد الأفارقة . (٢٥)

ثالثاً: الأسس الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية للتفرقة العنصرية :

راينا كيف تعقدت الحياة الاجتماعية فى جنوب افريقيا بتهجير جماعات مختلفة إليها . وفو أجناس مخلطة فيها ، مع امتداد الاستيطان الأبيض فى قلب المنطقة وتدميره لكياناتها الأفريقية ، فى نفس الوقت الذى ينمو فيه ويشتد الإحساس باللون لدى البيض ، كنتيجة أولية لمشكلة دفاعهم عن وجودهم الاستيطانى . وكانت مشكلة الدفاع هذه ذات شقين:

الشق الأول:- منها شق خارجى يتمثل فى أضعاف الملكيات الأفريقية والقبائل المحيطة بالوجود الاستيطانى ، بحيث لا تمتلك ناحية القوة جميعا بما يهدد هذا الوجود ، إلى أن يحين الوقت لابتلاع إرضها ، وإنهاء تنظيماتها الملكية أو القبلية ، أو إبقائها مجرد صورة شوهاء ، بغية امتصاص حماس الأفارقة ، واستغلالها كموئل موحد للتعامل مع الشعوب من

خلالها ، وفى هذا ما فيه من استمرار سيطرة البيض بشكل غير مباشر . (٢٦)

والشق الثانى:- منهما شق داخلى يتمثل فى الرغبة الجارفة لدى البيض فى كبح جماح الأفارقة داخل الوحدات السياسية البيضاء وهم فيها أغلبية كبيرة . ومن هنا جاء التطور التدريجى فى التقنين للعنصرية ، بداية من قوانين المرور ، وانتهاء بقوانين العزل ، والحرمان من الحقوق السياسية .

ويمكن القول ان التفرقة العنصرية وجدت أرضا خصبة فى جنوب افريقيا بسبب ما آلت إليه الأوضاع على صعيد ملكية الأرض. فقد صار ذلك عاملا خطيرا وأساسيا فى تعميق الفوارق بين الأجناس ، بحيث ترتبت عليه نتائج خطيرة على طريق اقرار الفكرة العنصرية وتقنينها فى الجنوب الأفريقى .

١ - الأسس الاقتصادية للتفرقة العنصرية :

حافظ البيض على نمط معين من ملكية الأرض يقوم على امتلاك المزارع الأبيض لمساحة شاسعة من الأرض ، تصل فى المتوسط إلى نحو خمسة آلاف ايكرا ، وقد تصل أحيانا إلى السيطرة على نهر صغير من منبعه إلى مصبه . وقد درج البيض ، وبخاصة البوير ، على استخدام رء صغير من هذه المساحة كمزرعة للحبوب والفواكه للاستهلاك المحلى ، أما بقية المزرعة فتصير مرعى لأعداد كبيرة من رؤوس الماشية ، بغض النظر عن كفاءتها فى إنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود . (٢٧) وجرت عادة البوير على أن يخصصوا لكل ابن من أبنائهم مبلغ الحلم أعدادا من رؤوس الماشية والحياد ، يبدأ بها حياته ، فى منطقة جديدة يتوسع فيها البيض على حساب الأفارقة ، ولما كانت اسرة البوير أسرة كبيرة ممتدة ، تضم الأجداد والأبناء والأحفاد ، ولما كانت الرغبة لدى أفرادها جارفة فى الاستحواذ على مزرعة كبيرة ، فقد سيطر البيض منذ فترة مبكرة من تاريخ المنطقة على مساحات رهيبة من الأرض رغم قلة أعدادهم ، بينما صار الأفارقة أصحاب الأرض الأصليون مضطرين إلى التفرقة فى معازل صغيرة حشروهم فيها البيض ، فصار حشدهم عاجزا عن توفير الطعام للأفواه المفتوحة ، أو المرعى للماشية ، وساءت أحوالهم بالتالى ، وانخفض متوسط أعمارهم وقبلوا أخيرا أن يعملوا فى أرضهم التى استحوذ عليها البيض كإجراء لقاء أجر زهيد . (٢٨)

وترجع فكرة المعزل فى الأصل إلى بعض المبشرين من أمثال الأب الانجليزى جون فيليب ، أذ نادى بحماية الأفارقة من البوير ، وعزل هؤلاء عن أولئك وتهيئة فرصة نمو الأفارقة نموا طبيعيا دون ضغوط البوير . ولم تكن هذه الفكرة إنسانية مجردة ، ذلك أنها تضمنت قدرا من التخطيط الاقتصادى الخبيث يقوم على أن الفصل على هذا النحو سيحرم البوير من استغلال

الأفارقة فى أرضهم وبهذا تتاح للمستوطنين البريطانيين الجدد فى خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، فرصة متكافئة لتوطيد اقدامهم الاستيطانية دون أن يتفوق عليهم البوير . وقد أدى الأخذ بفكرة العزل هذه إلى ظهور المعازل الكبيرة Reserves ثم ظهور سياسة البانتوستانات Bantustan ثم سياسة الأوطان الأفريقية Homelands والجمهوريات المستقلة الصغيرة الحالية ، كنوع من فصم عرى تعاون التجمعات الأفريقية الكبيرة وتفتيتها ليسهل التعامل معها . (٢٩)

وعلى الرغم من نجاح البيض فى فرض النمط الذى أرادوه فيما يتعلق بملكية الأرض فقد عرفت جنوب افريقيا ما يسمى بمشكلة نقص الأرض أو الحاجة إليها Land Hunger . ولم يكن معنى هذا ان أرض الجنوب قد ضاقت بأهلها ، بل إن البيض كانوا فى جوع شديد إلى ما يمكن أن نسميه الموت تخمة بالأرض ، ليس لحاجة حقيقية إليها . بل لحرمان السود منها ، وتوفير فرصة ملكية أرض شاسعة للأبناء .

وقد ابدع دعاة العنصرية البوير نظام التدريب (٣٠) الذى قضى - إدعاءً بالإنسانية - بجمع أبناء الأفارقة المشردين نتيجة الحروب مع البيض ، والتى قتل فيها ذووهم ، ثم يعهد لكل مزارع بعدد منهم لتدريبهم على أعمال الزراعة والخدمة ، ومعنى آخر لتسخيرهم فى أرضه ، حتى سن الحادية والعشرين . (٣١)

ثم أضاف البوير إلى هذه الأنماط الاستغلالية أنماطاً أخرى مثل العمل الإجباري - أوقات ومواسم الحصاد ، وتخصيص خمس أسر افريقية للعمل فى أرض كل مزارع بصفة مستمرة ، وتكريس عمل السجناء الأفارقة لخدمة المزارعين البيض بالتناوب . (٣٢)

وإذا كان هذا ما كان حادثاً فى مجال الزراعة لدى البوير ، فإن مثيلاً له بل وأشد منه قد تكرر فى مجال التعدين ، حيث اكتشف الناس فى مدينة كيمبرلى عام ١٨٦٧ والتى ضمتها مستعمرة الرأس إليها ، واكتشفت مناجم الذهب فى الراند Rand جوهانسبرج الحالية فى جمهورية جنوب افريقيا . وقد توفر المال اللازم لاستثمار هذه المناجم عن طريق تمويل بريطانيين ، بينما توفرت العمالة الماهرة بتهجير عمال أوروبيين ، أما العمالة غير الماهرة فتوفرت عن طريق تعاقدات جائزة بين أصحاب المناجم البيض والعمال الأفارقة من كافة أنحاء الجنوب ، بوساطة شركات متخصصة فى هذا الصدد . (٣٣)

وفى المناجم - كما فى المزارع - أجبر الأفارقة على العمل بغض النظر عن قوانين العمل المعترف بها ، أو ضمانات الأمن الصناعى فى أعمال الأرض السحيقة . وحرمت جموعهم من

أبسط حقوقها الاجتماعية ، برفض السماح لأسرهم بالاقامة معهم ، فيظل أحدهم يعمل لثلاث سنوات متصلة على أن يعود لأسرته ببعض المال . (٣٤)

وهكذا اجتمعت عشرات الآلاف من العمال الأفارقة فى المناجم لتصبح عرضة لقوانين فرضها البيض ونفذوها بدفة . وقد كان العمل الأفريقى الرخيص أحد المزايا النسبية للمستثمرين البيض فى جنوب القارة . (٣٥)

ويمكن بنظرة سريعة إلى سيطرة البيض المطلقة على الحياة الاقتصادية لا سيما فى مجالى ملكية الأرض الزراعية وملكىة المناجم ، ان نؤكد ان سيطرة البيض هذه كانت أحد الأسباب الرئيسية ان لم تكن أهمها على الإطلاق ، والتي حدث بهم إلى العمل على تكريس هذا الوضع بالتقنين للفرقة العنصرية . ولكن هذا التقنين جاء فى مرحلة تالية بعد مرحلة تلمس التبريرات للممارسات البيضاء ، والبحث عن وازع أخلاقى يغطى البيض به تصرفاتهم اللا أخلاقية .

ب - الأسس الأيديولوجية للفرقة العنصرية :

أتبع البيض سيطرتهم على مقدرات الأفارقة بحثهم عن مبررات أخلاقية يغرسونها فى نفوس أبنائهم ويقنعون بها أنفسهم ، عملا على استمرار هذه السيطرة. ولقد توفرت المبررات للبيض مع كل تجربة تاريخية مروا بها ، ومع تراكم العداء الموروث من حرب وراء حرب بين الطرفين ، وبفضل الضراوة التى خاض بها الأفارقة حروبهم الدفاعية ، غدا البيض يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة فى الجنوب. ففضلا عن أنهم بيض أوروبيون مسيحيون متحضرون فان خصومهم فى مواجهتهم سودا افارقة وثنين متخلفين . (٣٦) ولقد عملت فئات البيض المختلفة على التمسك بعناصر تميزهم وتفوقهم على الأفارقة ، وشأن كل أقلية مالوا إلى التآلف والتماسك ، مهما اختلفت فئاتهم ، فى مواجهة الأغلبية الأفريقية (٣٧) . ولما كانت عناصر تميز وتفوق البيض من مسيحية وحضارة يمكن اختراقها واسقاطها بتحول الأفارقة إلى المسيحية ، وتلقيم العلم وتقليهم على مدارج الحضارة ، فان عنصر التمايز الأساسى للأوروبيين كان لون البشرة ، على اعتبار أنه لا يمكن اختراقه أو اسقاطه ، ثم صار من أهم مقررات العلاقات بين الطرفين . فالأبيض رجل متحضر ، والأسود رجل متبربر . (٣٨)

كذلك فلما كان الأفريكانرز ، وهم البوير الهولنديون مدعومين بأصول المانية وفرنسية ، وباحساس قوي بالتمايز كمستوطنين ولدوا فى القارة ويعتبرون البريطانيين دخلاء عليها - كانوا فى الغالب من البروتستانت الكالفنيين . (٣٩) وقد جاءت هجرتهم إلى الجنوب ابان فترة

الحروب الدينية فى أوروبا ، وقبل عصر الثورة الصناعية ، فتمكنت أفكار التعصب الدينى من نفوسهم خلال عزلتهم وحروبهم الأفريقية فى الجنوب . ووجد هؤلاء فى الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد ما يدعم حملهم السلاح أمرا يرضى "رب الجنود" ، وما يوجب على العبد السمع والطاعة أمرا واجب التنفيذ .^(٤٠) وصارت امثال هذه الاشارات مبررا لاختضاع الأفارقة فى المزارع والمناجم .

ومن الطريف أن البيض البوير الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله ، بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس فى ١٨٣٦ هربا من الحكم البريطانى ، عقدوا المقارنة بين خروجهم هذا وخروج بنى اسرائيل من مصر . ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه السلام هربا من فرعون ، فانهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر ريتيف إلى ناتال والترنسفال ، هربا من بريطانيا . وهكذا صارت بريطانيا فى نظرهم فرعون ، وصارت بلاد المهجر أرض ميعاد ، وصاروا هم أنفسهم شعبا مختارا . ومثل اليهود اعتبروا أنفسهم أهلا لرسالة الرب دون غيرهم ، وصار كل شخص غير كالفنى حتى ولو كان مسيحيا ، غير مرغوب فى معيشتهم معهم .^(٤١)

وبينما صارت كتب المطالعة فى دولتى أورانج والترنسفال تعلم التلاميذ باستفاضة أن للرجل الأبيض الكالفنى رسالة ومهمة مقدسة باعتباره ابن الله فى هذه الأرض الأفريقية ، وأنهم قد ابتعثوا فيها لحمل هدايته والمحافظة على نقائهم ، فان القادة العسكريين لهاتين الدولتين كانوا لا يتورعون مطلقا عن تدمير القرى الأفريقية ، ونقل قبائل باكملها ، من أجل أن تتوفر لأبناء الله أرض تشبع نهمهم ، ثم يقومون بعد ذلك بتجميع العمال الأفارقة ، حيث يتم ارغامهم على العمل . وهكذا صارت المبادئ البروتستنتية ، ولا سيما الكالفنية منها ، محددا آخر من محددات العلاقات بين الطرفين الأفريقى والأوروبى ، ومنطلقا هاما لفكر العنصرية فى الجنوب ، ونقطة التقاء مع الفكر الصهيونى المعاصر .^(٤٢)

كذلك فقد تدعمت العنصرية البيضاء فى الجنوب بنظريات التفوق الأوروبى ، التى سادت فى الحضارة الأوروبية ، وانتجت الدارونية ، والآرية ، والنازية ، والانجلو سكسونية ، بل والصهيونية بشقيها المسيحى واليهودى ، إلى غير ذلك من الفصائل العنصرية الأوروبية.

وغذت التجربة التاريخية الفكر العنصرى فى الجنوب بأقوال غدت من ثوابته ، كالقول بقدوم البيض فى المنطقة ، وارجاع هذا الوجود إلى عصر يسبق عصر الوعى الأفريقى بأهمية الأرض ذاتيها أو إلى عدم وجود أفارقة فى شبه جزيرة الرأس ، حين وطأتها أقدام رببيك ورفاقه ، نظرا لوجود الأفارقة فى الشمال . ومن الأسانيد التاريخية للوجود الأبيض فى

الجنوب القول بتنازل الملوك والزعماء الأفارقة عن أرضهم للبوير في أعقاب هجرتهم من مستعمرة كالرأس ، وتوجيههم الضربات المتوالية إلى الأفارقة . ومن ذلك تنازل الملك دينجان عن أرض الزولو ، وتنازل ملك السوازي عن شمال الترنسفال .^(٤٣) واقد تمسك البوير بهذه الأسانيد التاريخية ، رغم وهنها ، ورغم تناقضها الواضح مع التسلسل التاريخي للأحداث ، ومع حق الشعوب الأفريقية في البقاء علي أرضها .

وانطلاقا من هذه الأسس وانعكاسا للأخذ بها ، لم يعد يجوز تشجيع الأفارقة علي اعتناق المسيحية ، لما في ذلك من تحطيم لأحد الأسس الفكرية للعنصرية^(٤٤) . كذلك لم يعد يجوز لديهم مساواة الأبيض بالأسود لا في الدولة ولا في الكنيسة (٤٥) ، ولا أن يكلف حرس أفريقي اسود بالرقابة على المجرمين البيض ، وهكذا .^(٤٦)

وصارت العدالة لدى البوير امرا مختلفا عنها لدى بقية الشعوب والأمم في ضوء محددات فكرهم العنصرى . فبينما كانت تسيطر عليهم سياسات العنف والقوة وتصيغهم طبيعة عنصرية وعسكرية واضحة كانوا ينزلون بكل أفريقي يعثر معه علي سلاح أى سلاح عقوبة رادعة .^(٤٧)

كذلك فبينما حرم الأفارقة من حقوقهم السياسية ، بل وحرّم كثير من المهاجرين البيض الجدد منها في دولتي البوير ، كانت هذه الحقوق تمنح للبيض منهم الذين يقاتلون السود في الحروب الوطنية .^(٤٨)

ولما كان البيض في جنوب افريقيا قد مكثوا من امتلاك ناحية القوة العسكرية ، وسيطروا علي الأرض ، وحولوا الأفارقة إلى عمالة فيها ، فقد عملوا علي تكريس هذا الوضع وديمومته . ولم يكن ليتأتى لهم ذلك الا بفرض نظم سياسية تقوم علي ضبط اجتماعى متنوع الأساليب ، يكبح بعنف كل طموح افريقي ، ويردى إلى الدمار كل تنظيم سياسى ، ويعمل علي منع الأفريقي من ان يرنو يناظره إلى البيض متحديا ، ناهيك عن قيامه فعلا باتخاذ أية خطوات فعلية في هذا الصدد^(٤٩) .

وقد جاء اصرار البيض علي تحقيق السيادة السياسية المطلقة علي حساب الممالك الأفريقية القائمة . ومنذ بدأ استيطانهم للجنوب في ١٦٥٢ وعلي مدى قرون ثلاث قدم الأفارقة مملكة فمملكة ، وقبيلة فقبيلة فلذات أكبادهم دفاعا عن أرضهم . وقد شهد القرن الأول من عمر الاستيطان الأبيض اخضاع البوشمن والهوتنتوت ، وشهد القرن الثانى اخضاع مملكة الاكسوزا وقبائل الجايكا والجاليكا والتمبو ، شرق مستعمرة الرأس ، وشهد القرن الثالث

انطلاقة الاستيطان الأبيض على حساب ممالك الباسوتو والزولو والسوازي والمناييلي والماشونا والشونا ، وآلت هذه الممالك إلى وضعيتها الأولى قبل أن تقوم فيها قائمة الملكية ، وعادت سيرتها الأولى من حيث القبلية ونعراتها والتفتت الذي يعقبها ، والفوضى السياسية التي تعمها .

إذاً كان النمط الاستعماري الأوروبي في جنوب أفريقيا ينتمي إلى ذات الأنماط التي شهدتها أمريكا الشمالية ، وتشهدها الآن فلسطين المحتلة . فلم يرحل المستعمر الأبيض في مرحلة تصفية الاستعمار ، وظل ينشب أظفاره في الجسد الأفريقي في الجنوب . علي أنه لا ينبغي أن يظن أن المستوطنين البيض قد استولوا على المنطقة وسخروا أهلها بسهولة ، ذلك أن سيطرتهم الحالية قد استغرقت قروناً ، واقتضى الأمر مساهمة كل من هولندا وبريطانيا في تدعيم هذا الاستيطان ، وفرض المستوطنون حروباً مريرة ضد الأفارقة . وهذا أمر ينبغي أن تتم دراسته والاهتمام بتوضيحه . وربما أمكن لنا يوماً ما أن نوجه أحد الباحثين إلى تكريس جهده فيه .

وكالنازية والصهيونية استندت العنصرية الأفريقانية في الجنوب على سيطرة مطلقة على الأرض والثروة ، وعززت هذه السيطرة باستخدام القوة العسكرية ، وبررتها بنظرية الشعب المختار ، ونظرية النقاء العنصري .

وفي ظل هذه التبريرات استشرى استخدام كل السبل من قانونية واجتماعية وسياسية ، لتكريس الأوضاع الجائرة في المجالات الاقتصادية المختلفة .

وسوف نفصل فيما يلي أنظمة الحكم العنصرية والاستعمارية في وحدتين سياسيتين من الوحدات السياسية البيضاء الأربع ، أورانج والترنسفال ورأس الرجاء الصالح . فالأولى كانت جمهورية بويرية استيطانية ، والثانية كانت أول المستعمرات البيضاء وأكبرها حجماً واكثفها سكاناً وهي نموذج للمستعمرات البريطانية . وبذا يمكن أن تكفل دراستهما معاً توفير صورة واضحة للقارئ الكريم عن نظم الحكم العنصرية في الجنوب الأفريقي .

وقد رأينا من المفيد أن يسبق دراسة نظامي الحكم العنصري في الترنسفال ورأس الرجاء الصالح ، عرض تاريخي سريع للخلفية التاريخية للاستيطان الأبيض في الجنوب الأفريقي .

* * *

المصادر والمراجع

- (١) عن التجربة الهولندية ، والاصلاح الديني ، والعقيدة الكلفنية .
راجع : هيرت فيشر ، ترجمة: زينب عصمت راشد وأحمد عزت عبد الكريم - أصول التاريخ الأوروبي من النهضة الأوروبية إلى الثورة الغرنسية ، القاهرة ، دار لمعارف، ١٩٦٢ ،
الفصلان الثامن والخامس عشر .
- (٢) Wakler, Eric-A. A History of South Africa, London, 1941. pp. 30-2.
- (٣) عن الشخصية البويرية علي الحدود راجع ص٢١، ٢٣، وكذلك Ibid., pp. 62, 98-99. ونظر مثالا هذه الشخصية في مذكرات بول كروجر : Memories of Paul Kruger, Vol. 1, London, 1920.
- (٤) عن الدول البيضاء في جنوب افريقيا - راجع : Wakler, Eric-A. (Editor): The Cambridge History of The British Empire, Vol. B, South Africa . :
Daneport, T. R. H. : South Africa A Modern History London, 1941. pp. 96-119.
- (٥) وراجع عن الممالك الأفريقية وحروب الكفار التي شنتها ضد السود الأبيض :
Wakler, Eric-A. A History of South Africa, p.120, Also Theal, C. M. : Progress of South Africa in The Century, London, 1902. pp. 40-62.
Ibid., p. 50.
- (٦) Wakler, Eric-A. A History of South Africa, p.35.
- (٧) Ibid., pp. 44, 68.
- (٨) Adam Lol's griqua.
- (٩) انظر تقريرا وثائقي أعدته الكنيسة الهولندية المستصلحة في جنوب أفريقيا :
Dutch Reformed Church C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, Dutch Reformed Church & The Boer p. 535.

- Wakler, Eric-A. : Op. Cit., pp. 181, 207. (١١)
- Ibid. (١٢)
- (١٣) راجع ما سبق .
- C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, D. R. Ch. & The Boer ., p. (١٤)
هذا وقد أطلق البوير علي هذه القوانين والأحكام البريطانية من الأوصاف مايعبر عن.538
سخطهم عليها مثل : Vexation Laws
- Wakler, Eric-A. : Op. Cit., pp. 150-2. (١٥)
- Ibid., p. 177 . (١٦)
- C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, D. R. Ch. & The (١٧)
Boer P.537.
- Ibid., Pl. 536. (١٨) وكذلك السيد علي أحمد فليفل : جمهورية جنوب أفريقيا ،
رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، فصل
الحياة الاجتماعية .
- (١٩) انظر انتقادا موجهها للبوير بخصوص محاربتهم جهود تنصير الأفارقة في :
C. O. 879. 46, Emclosure in No. 507, pp. 538-9.
- C.O.879. 46,enclosure in No . 188, Resident ,Magistrate , Ndo- (٢٠)
vadwe, to the Civil Commissioner , Zululandm Nongaman,
Gan.3, 1900,p. 217.
- Nongoma, Ibid., enclosure in No 189, Report On the Natiue affairs, (٢١)
Deco 26, 1899.
- Ibid ., Enclowure in No . 507 ,p. 535. (٢٢)
- Ibid ., p. 536. (٢٣)
- Memories of Paul kruger, pp. 50-8. (٢٤)
- C.O. 879. 46, enclosur in No. 152, Matitzurg Church Conucil to the (٢٥)
.Governor of Natal , Jan. 5, 1900. Signed b y Jhon Bruce,Presadelt
- Ibid ., Enclowure in No . 507 ,pp. 535-6. (٢٦)

(٢٧) السيد على احمد فليفل : مستعمرة الراس البريطانية، رسالة دكتوراه غير منظورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، فصل الحياة الاقتصادية.

(٢٨) C.O. 879. 46, Enclosure in No. 156, Resident Commissioner, Bas-
otuland, to The High Commissioner, Cape town, (39/99) Dec. 22, 1899.

Theal, C.M.: Op. Cit., P. 166 (٢٩)

وراجع ايضا السياسة البريطانية تجاه الزولو أو الباسوتو أو السوازي في المصادر التاريخية المختلفة لاسيما: C.O. 879. 46, Enclosure in No. 507, pp. 535-7.

(٣٠) راجع عن نقص الأرض - السيد على أحمد فليفل : جمهورية جنوب افريقيا، متفرقات، وعن التدريب: C.O. 879. 46, Ibid., Enclosure in No. 507, p. 335.

Ibid. (٣١)

Memories of Paul Kruger, P. 53. (٣٢)

(٣٣) انظر اشارات متفرقة في وثائق وزارة المستعمرات. C.O. 879. 46:

De Kiewiet, C.: A History of South Africa, Social & Economic. (٣٤)

Ibid. (٣٥)

(٣٦) بل ونجد من البوير من يطالب الأيرى البريطانيين خلال حرب البوير بالحفاظ على عهدهم بعد الهروب قائلاً : You are not thieves or Blackguards .

أنظر : C.O. 879. 46, 8628, No. 500, Governor of Natal, Sir W.H. Hutchinson, to the Sec. of State for Colonies, Mr. Chamberlain, feb. 22, 1900.

(٣٧) راجع حاشية (٢).

(٣٨) C.O. 879. 46, Enclosure in No. 159, "The Pretoria Press", Jan. 14, 1896, the Political Situation.

(٣٩) لعب الأساقفة الكالفينيون دورا هاما وخطيراً في التقنين للعنصرية . ولم يكن دورهم الا دور حملة الفكر ورواد الكلمة ، نظرالضعف ثقافة البوير ، واقتصار التعليم لديهم غالبا على التعليم الملحق بالكنيسة . راجع التقرير السابق الذي أعدته الكنيسة الهولندية المستصلحة وهي كنيسة الدولة البويرية . التي لم تقبل دخول الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية اليها ، ونظر كذلك نماذج من مساهمة رجال الدين الكالفينيين في الحياة الساسية بل وفي

الفصل الثامن
بريطانيا والاستيطان الأبيض
فلس جنوب أفريقيا

ذكرنا في الفصل السابق كيف بدأ استعمار الهولنديين لمنطقة رأس الرجاء الصالح ، وكيف تحول هذا الاستعمار من مجرد الاهتمام بالنواحي الاستراتيجية المتعلقة بموقع المنطقة على الطريق بين الشرق والغرب، وتوفير المؤن اللازمة للسفن المستخدمة لهذا الطريق الملاحي، إلى الإهتمام بإستيطان المنطقة وإستعمار أرضها علي حساب أهلها .

وقد أدى هذا إلي تحول هام في المكونات النفسية للمستعمرين الهولنديين في جنوب أفريقيا . فغدوا يحسون بتمايز واضح عن الهولنديين من أبناء أوروبا ، وبصفة خاصة من موظفي شركة الهند الشرقية الهولندية . وإزاء المصاعب التي واجهها هؤلاء المستوطنون في إحتلال مزيد من أرض الأفارقة وعلي حسابهم ، بدأوا يشعرون بضرورة الإعتماد على النفس ، ومواجهة الأفارقة بالقوة ، سواء ساعدتهم الشركة أم لا .

وقد أسفر هذا آخر الأمر عن تبلور شخصية بوير الحدود Frontier Boer المقاتلين الأشداد . وبلغت هذه الشخصية مرحلة التناقض مع الافريقيين وحكم شركة الهند الرشكية الهولندية ذاتها ، بثورة إقليمي جراف راينت Graff Reinet وسوليندام Swellemdam ضد حكم الشركة في عام ١٧٩٥ .

وفي نفس هذا الوقت كان الصراع محتدما بين الثورة الفرنسية وبريطانيا في أوروبا . وجلب هذا الصراع مجموعة من السفن الحربية الانجليزية إلى جنوب افريقيا ليبدأ بذلك صلة وثيقة بين بريطانيا والمنطقة . احتلت بريطانيا مستعمرة رأس الرجاء الصالح في ١٧٩٥ ، وظلت بها حتى عام ١٨٠٣ . فبانتهاى الحرب بين فرنسا وبريطانيا اتفقت الدولتان في معاهدة اميان في ٢٧ مارس ١٨٠٢ علي عودة مستعمرة الرأس إلى هولندا حليفة فرنسا . وقد ظهرت لبريطانيا أهمية مستعمرة الرأس بالنسبة لتأمين طرق مواصلاتها إلى الهند . وتجدد الصراع بين الطرفين ، ونجاح الجيش الفرنسي في دخول هولندا وتحويلها إلى جمهورية باتافيا أصبحت مستعمرة رأس الرجاء الصالح مكانا ملائما لتوجيه ضربة قوية للجمهورية الوليدة . وعلي هذا شرعت القوات البريطانية في النزول إلى مستعمرة الرأس لاحتلالها في يوليو ١٨٠٦ ، ليبدأ بهذا الاحتلال البريطاني الثانى للمنطقة ، وتبدأ أيضا مرحلة هامة وطويلة من علاقة بريطانيا بالجنوب ، بل لتحمل بريطانيا مسئولية جسيمة إزاء المنطقة .

وقد واجه المستعمرون البريطانيون في جنوب افريقيا مشكلة أكثر تعقيدا من المشاكل التي واجهوها في المستعمرات الأخرى ، ألا وهى وجود أغلبية أفريقية ومستوطنين هولنديين ينظرون إلى بريطانيا باعتبارها مغتصبة للمستعمرة . وقد زادت المشكلة تعقيدا باختلاف الجانبين البريطاني والهولندي حول الطريقة المثلى لمعاملة الطرف الثالث وهم الأفارقة .^(١)

وساعدت الأحداث المحلية والدولية علي وصول البوير أو الافريكاندرز^(٢) إلى قرار خطير بهجر المستعمرة والاندفاع إلى الشمال في هجرة منظمة . ذلك أن بريطانيا التي دخلت حربين طويلتين ضد الأفكار الثورية التي نادت بها كل من فرنسا والمستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ، جاءت إلى جنوب افريقيا لتجد اقليمي جراف راينت وسوليندام قد أعلنوا استقلالهما عن الحكم الهولندي علي هدى هذه الأفكار الثورية .^(٣)

أسباب هجرة البوير الكبرى ١٨٣٦ :

ولم تول الحكومة البريطانية أدنى اهتمام بهذه النزعة الاستقلالية ، فإذا كان البوير قد ثاروا على بنى جلدتهم فلا عجب أن يثوروا على الحكام الجدد الذين يخالفونهم لغة وعادات . وراح حكام المستعمرة يصدرون القرار تلو القرار دون مراعاة مشاعر البوير وآرائهم . ففي أول نوفمبر ١٨٠٩ أصدر كاليدون حاكم المستعمرة البريطاني ماعرف باسم قوانين الهوتنتوت أو قانون الشرذ Vagrancy Law والتي منحوا بمقتضاها حق الحصول علي عقد عمل من مستخدم بم البيض ، وكذا حتى الشكوى للهيئتين Heemraden واللاتدروست Land-dost^(٤) حرم عليهم التجول في المستعمرة دون الحصول على تصريح مرور من أصحاب العمل .^(٥) وقد كان لهذا القانون أثر كبير في تحطيم النظام القبلي للهوتنتوت ، وتحويلهم للعمل لدى المستوطنين الانجليز علي حساب البوير .^(٦) وقد شهدت الأعوام التالية حملات مريعة شنها المبشرون ضد البوير لاساءتهم معاملة الهوتنتوت . فكانت نتيجة هذه الحملات الدعائية أن وقعت إحدى المحاكم الجائلة عقوبات علي من ثبتت ادانته من البوير ، وكانت هذه العقوبات من الشدة حتى أطلق البوير علي هذه المحكمة السوداء ، مما أدى إلى مزيد من النفور بين الانجليز والبوير .^(٧)

وفي عام ١٨١٥ وقعت حادثة كان لها أبعد الأثر علي تطور الأحداث بين عنصري البيض في جنوب أفريقيا ، أي الهولنديين البوير والبريطانيين . فقد وجهت لجان بزويدنهوت-Jan Be-zuidenhout البويري المقيم في جلين ليندين Glen Lynden تهمة اساءة معاملة خادمه الهوتنتوتي ، وطلب اليه المثل أمام المحكمة ، ولكنه أبى وجاءت مجموعة من رجال الشرطة بينهم بعض الهوتنتوت لالقاء القبض عليه ، ولم يكتف بزويدنهوت برفض التسليم لهم بل حاول مقاومتهم بالقوة فأطلقوا عيه النار فأردوه قتيلا^(٨) وتبع ذلك قرد عدد من أصدقائه وجيرانه الا أنه أمكن القضاء على قردهم وقضت المحكمة التي حاكمتهم باعدام خمسة من

زعماؤ التمرّد ، ونفذ الحكم في سلاجترزك Slagtesnek قرب سومرست ايسٲ في عام ١٨١٦ . ورفض لورد سومرست حاكم المستعمرة تخفيف الحكم رغم غضبه الهولنديين .^(٩) وأدان سومرست محاولة بعض البوير الأثمة للتسوية بين الأفارقة الأحرار والأفارقة الأرقاء .^(١٠)

وبهذا أصبحت سلاجترزك مكانا يجسد مشاعر كراهية من البوير للانجليز ، وساعدت على تقويعهم حول ذاتيتهم العرقية ، وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم .^(١١)

ومما زاد من ضيق البوير السياسة التي انتهجها الحكام البريطانيون للمستعمرة يجلب أعداد كبيرة من البريطانيين اليها لآحداث نوع من التوازن مع البوير . وكانت هناك خطة كبيرة بهذا الشأن حيث وصل مايزيد عن خمسة آلاف نسمة إلى المستعمرة في ١٨٢٠^(١٢) وكان السكان الجدد يختلفون عن البوير كثيراً فهم متحررون منطلقون يحملون أفكار الثورة الصناعية وطابع الحياة السريع علي عكس المزارعين الهولنديين الذين يحيون حياة رتيبة في مزارعهم ومراعيتهم . وكان مستوطنوا ١٨٢٠ مصممين على الحصول علي أكبر ثروة ممكنة ونشر نفوذ بريطانيا وما يروج فيها من أفكار تحررية وصحبهم عدد من المبشرين الذين لعبوا دورا هاما في هذا الخصوص أمثال جون فيليب John Philip ، مما أدى إلى ازدياد مشاعر حذر البوير تجاه البريطانيين^(١٣) ، وبخاصة بعد ما نشر فيليب كتابه Researches in South Africa في عام ١٨٢٦ في انجلترا متضمنا هجوما مريرا علي معاملة البوير للأفارقة .^(١٤)

وفي ٢٤ يناير ١٨٢٨ صدر قانون آخر زاد من مشاعر حذر البوير ، وكان متعلقا بالنواحي اللغوية هذه المرة ، حيث نص علي أن تقدم كل الطلبات والمذكرات إلى الحكومة مكتوبة باللغة الانجليزية أو مرفقا بها ترجمة انجليزية ، وذلك رغم أن معاهدة استسلام مستعمرة الرأس لبريطانيا ، في ١٨٠٦ تضمنت نصا صريحا بعدم المساس باللغة الهولندية في المحاكم والمجالس التمثيلية .^(١٥) وقد أدى هذا إلى رفض البوير تعليم أبنائهم اللغة الانجليزية ، رغم أنهم كانوا من قبل يسعون إلى هذا جاهدين .^(١٦) وقد أعقب هذا القانون قانون آخر صدر في ١٧ يوليو ١٨٢٨ ، عرف بالقانون رقم خمسين ، وقد ألغي بمقتضاه نظام تصاريح المرور التي فرضت علي الهوتنتوت ، وألغيت كذلك الخدمات الاجبارية التي كانوا يرغبون علي تقديمها للبوير . ومنح الهوتنتوت كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها البيض . وقد أدى هذا القانون إلى صعوبة حصول البوير على العمال الأفارقة ، مما زاد مصاعبهم الاقتصادية ، وزاد معارضتهم السياسية للحكم البريطاني .^(١٧)

وألغى البريطانيون كذلك النظام القضائي الذي اعتاده البوير ، وهو نظام محاكم

اللاتندروست والهيمرادين ، ومحل محلها نظام جديد هو نظام الحاكم المقيم والمندوب المدني.^(١٨) Resident Magistrate and Civil Commissioner كما ابتدعوا نظام المحاكم المتجولة التي بدأت تنظر فى قضايا معاملة البوير لرقيقهم وخدمهم على أساس المساواة^(١٩) ، مما كان صدمة للعقل البويرى آنئذ . وتغير شكل المحكمة العليا التي بدأت تنتهج النهج البريطانى وتقلت القضايا الجنائية من ورسيستر Worcester إلى مدينة الرأس Cape town للحكم فيها حيث أنه لا يوجد محلفون يفهمون الانجليزية فى ورسيستر ، رغم أن الشهود يتحدثون الهولندية فقط ويمكن ترجمة كل كلمة يقولونها .^(٢٠) ولم يكن أثر هذه القوانين قاصرا على الناحية القضائية فحسب بل امتد إلى الناحية التعليمية إذ نصت على عدم ربط التعليم بالكنيسة وهو ما اعتبره البوير نوعا من الهرطقة .^(٢١) وقد عبر البوير عن غضبهم على هذه القوانين فسموها بقوانين الإغابة .^(٢٢)

ومن أبرز العوامل التي أدت بالبوير إلى التفكير فى هجر المستعمرة الترتيبات التي التي اتخذتها حكومتا بريطانيا والمستعمرة بشأن العلاقة بين البوير والأفارقة . ولاشك أن القول بأن هذه الترتيبات كانت السبب المباشر للهجرة قول تدعمه الأحداث التاريخية . ففي عام ١٨٣٤ ، مدر البرلمان البريطانى قانونا بتحرير الرقيق في المستعمرات البريطانية^(٢٣) ، اعتبارا من أول ديسمبر ١٨٣٤ ، وذلك بعد سلسلة من الضغوط من جمعيات تحرير الرقيق والانسانيين مثل ويليام ويلبرفورس^(٢٤) وبهذا تم تحرير ثمانمائة ألف عبد فى الامبراطورية البريطانية منهم أقل قليلا من أربعين ألفا فى مستعمرة الرأس . وبذا أصبح لهم نفس الحقوق المدنية التي يتمتع بها البوير . وذهبت صيحات الاستغراب والاستنكار من جانب البوير هباء . وقد أقر القانون تعويضا ماليا عن الرقيق اعتبره البوير مجحفا بهم ولا يمثل سوى ثلث القيمة الحقيقية للرقيق .^(٢٥) وما زاد البوير ضيقا تخفيض عدد ساعات عمل السود إلى تسع ساعات يوميا .^(٢٦)

وقد حاول البعض ومنهم رجال الكنيسة الهولندية المستصلحة Dutch Reformed Church الدفاع عن موقف البوير من تحرير الرقيق . فقالوا ان النظرية التي ترجع الهجرة الكبرى التي قام بها البوير فى ١٨٣٦ إلى الرغبة فى استمرار تجارة الرقيق هى نظرية خاطئة على أساس أن أعداد الرقيق كانت قليلة فى الأقاليم التي خرجت منها أغلب أعداد المهاجرين البوير^(٢٧) ولكن هذا الاستدلال ، فضلا عن عدم دقة الأعداد المعطاة ، يتجاهل أن قادة البوير المهاجرين سجلوا بأنفسهم عند خروجهم مهاجرين أنهم يريدون مكانا يتمكنون فيه من حفظ

العلاقة المناسبة بين الخادم وسيده . (٢٨) وتعجب كثيرون منهم أن تجر زوجة إلى المحكمة قاطعة مسافة طويلة بين بيتها والمحكمة (٢٩) لتدافع عن نفسها ضد الاتهام الذي وجهه إليها أحد الخدم . بل أنه يمكن الجزم بأن الوضع الفعلي للمحررين لم يتغير . فان تحريم الاسترقاق قانونا لا يعني تحريمه اجتماعيا فان عديدا من مظاهر علاقة السيد بالعبد مازالت منصوفا حتى وقتنا الراهن فى التشريعات العمالية وقوانين المرور والممارسات الاجتماعية ، وهناك أعمال لا يقوم بها البيض لأنها ، كما يقولون لا تناسب سوى الرجال السود (٣٠) وأنكر البوير امكانية أن يجالسوا السود ، فهذا أمر يأبونه اخلاقيا وعقائديا ودينيا وسياسيا (٣١) ، والمسيحية فى نظر البوير لا تعنى منح المساواة بين السود والبيض . (٣٢)

وإلى جانب هذه الناحية الاجتماعية فلقد كان تحرير الرقيق خسارة اقتصادية للبوير فإلى جانب ما أكدوه من خسارتهم نحو ثلث ثمن الرقيق فان المقيمين منهم بعيدا عن مدينة الرأس وقعوا فريسة فى أيدي المرابين الذين بخسوهم جزءا كبيرا مما تبقى من ثمن الرقيق (٣٣) وبالإضافة إلى هذا فانه صار لزاما عليهم أن يدفعوا أجرا للعمال الذين كانوا بالأمس رقيقا لا يتقاضون أجرا . وفوق كل هذا فان قدوم المستوطنين الانجليز المستمر شكل عامل ضغط اقتصادى منع البوير من تحقيق حلم أبنائهم بأن يكون لكل منهم مزرعة مساحتها نحو ستة آلاف أكر ، وبخاصة أن تناسل كل أسرة أدى إلى زيادة عددها حتى خيل للبوير أن المستعمرة قد ضاقت عليهم . (٣٤)

اتجاهات الهجرة الكبرى وأثرها على استيطان الجنوب:

حاول البوير فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر الخروج للتوسع فى المناطق الشرقية للمستعمرة ، واصطدمت هجرتهم بطبيعة الحال بالقبائل الوطنية . (٣٥) وكانت حياة البوير على الحدود عبارة عن هجرة مستمرة ، فهم رعاة يجوبون الأرض ويقاثلون الأفارقة . (٣٦) وألح المستوطنون فى طلب مساعدة حكومة المستعمرة منذ عهد شركة الهند الشرقية ثم فى العهد البريطانى القصير ثم فى عهد الحكم الهولندى المباشر ثم فى عهد الحكم البريطانى ولكن حكومة بريطانيا ، أبت ، فى عام ١٨٣٤ وما بعدها ، اجابة مطلبهم لاجرامها عن مد سلطة الامبراطورية على هذه المناطق تجنباً لنفقات ادارتها وخوفا من انتقاد دعاة الانسانية وحماة السكان الأصليين فى المجلتر . (٣٧)

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر شب أبناء المستوطنين على الحدود مستقلين عن

المستعمرة ، وعجزت حكومتها عن توقيع أي جزاء عليهم أو الوصول بسلطتها إلي منطقتهم. وقام هؤلاء بتنظيم الدفاع عن أنفسهم ضد عمليات استيلاء الوطنيين علي ماشيتهم.^(٣٨) وحتى عندما شن حاكم المستعمرة سيرينيامين دوريان Benyamin D'urban حربا ضد الأفارقة في ١٨٣٤ عرفت باسم حرب الكفرة السادسة ، ونجح في إبعادهم عن المناطق التي يناوشون فيها البيض في منطقة الملكة اديلاید Adelaide ، مدعما من الإنجليز والبوير معا في أول مرة اتفق فيها الطرفان علي شئ ، وربما تكون المرة الأخيرة ، فان وزير المستعمرات لورد جلينج Glenelg أمره بالانسحاب ، وألغى المنطقة الحاجزة بين الطرفين المتقاتلين .^(٣٩) ففقد البوير بهذا الحاكم الذي تعاطف معهم ، والأرض التي احتلوها .^(٤٠)

وفي هذه الفترة جاء التجار والصيادون البوير الذين كانوا يجوبون المناطق الشمالية والشرقية بأنباء عن ثراء الأرض فيها وخصبها ، ففكر البوير ، احساسا منهم بعدم امكانية نجاح ثورة يقومون بها ضد حكومة المستعمرة^(٤١) ، في الانتقال إلى هذه المناطق حيث يصبحون أحرارا في معاملتهم مع الأفارقة ، ويجدون أرضا شاسعة لأبنائهم ، ويتعدون عن تهديد الوثنين ، ويتحدثون لغتهم دون قيد ، ويمارسون حياتهم التي اعتادوها بعيدا عن تحرر الإنجليز وحيث لا يصممهم المبشرون بالبرابرة ، وحيث يفلتون من قبضة السلطات البريطانية^(٤٢) ، وحيث يمارسون حبههم للاستقلال . فالهروب هو الحل الذي سينهى مشاكلهم^(٤٣) .

وقد صادف هذه الأحداث وتلك المشاعر تأخر حكومة المستعمرة في تعويض البوير عن ماشيتهم التي استولى عليها الأفارقة ، وعن اشتراكهم الحربي في الحملات ضد هؤلاء الأفارقة كما لم تسجل حكومة المستعمرة عقود ملكية نسبة كبيرة منهم لأرضهم .^(٤٤) ومن ناحية أخرى ألغى تداول العملة الورقية الهولندية مما أشعر البوير بأن أحد الرموز التي كانت ترمز إلى شخصيتهم المميزة قد تحطم ، وذلك علي الرغم من أنهم كانوا يتبعون في الغالب نظام المقايضة ، لا التعامل بالنقد .^(٤٥) وفي ظل هذه الظروف برز بعض البوير يعلنون بشجاعة أنه لا مفر من الهجرة خارج المستعمرة ، وكان بيترريتيف Pieterretife أحد هؤلاء في عام ١٨٣٥ .^(٤٦) وقد لقيت دعوته استجابة لدى رفاقه وجيرانه ولم تكن مستغربة حيث أن البوير اعتادوا أن لا يترددوا في الهجرة عندما يفرض عليهم مالا يقبلون .^(٤٧) وقد نوقش الأمر من بيت إلى بيت خلال المناسبات الاجتماعية ولكنهم اتفقوا علي عدم اشاعته حتى لا توضع في سبيلهم العقوبات وتحول السلطات دون حصولهم علي الأسلحة والذخائر .^(٤٨) وشرع البوير في

شراء كميات كبيرة من الذخائر ليواجهوا بها أعداءهم الأفارقة خلال هجرتهم^(٤٩) وأرسلت اللجان لاستطلاع المناطق الشمالية .^(٥٠)

وقد سرت إذ ذاك بعض الشائعات التي كان لها أكبر الأثر في التعجيل بهجرة من رغب في الهجرة وتحبيب الهجرة إلى نفس من لم يكن يميل إليها . من ذلك أن الأرض سوف تباع للمضاربين بأسعار زهيدة ثم تعطي للهوتنتوت وأن الحكومة ستشجع الزواج المختلط بين الهوتنتوت والبيض .^(٥١) وكانت هذه الشائعات غير صادقة . وقد اختلف دوافع الهجرة من بيت لبيت ، فالبعض هاجر لأن عليه القوم هاجروا ، والبعض الآخر هاجر خشية العزلة بعد هجرة جيرانه ، والبعض الثالث هاجر لمساعدة زملائه بعد ما سمع عن ما تعرضوا له من ويلات . وبعد استقرار المهاجرين تتابعت جماعات أخرى طمعا في الاستقرار في مناطق خصبة . وكان للنسوة دور في التحريض علي الهجرة مثل أنا ستنكامب . Anna Stenkamp .^(٥٢)

وهكذا بدأت الهجرة الكبرى The Great Trek كحركة ضرورية لقوم رأوا انقاذ طريقهم في الحياة من الموت الذي أحرق بهم حتى صاروا قوما منعزلين كلية^(٥٣) لقد كانت الهجرة الكبرى انتقالا لنظام اقتصادي يقوم علي سيطرة أقلية بيضاء تحترف الرعي على مساحات شاسعة من الأرض يعمل بها عمال أفارقة ، ويرتبط النظام السياسي والاجتماعي لهذه الأقلية بنظامها الاقتصادي هذا .^(٥٤) ولم يشارك البوير جميعا في الهجرة ، كما لم تتم الهجرة دفعة واحدة بل كان كل منهم يختار الوقت الذي يناسبه حسب ظروف أسرته ، وحتى يتخلص من مزرعته وبيته بالبيع . ثم يحمل كل بوير ما أمكنه حملة من متاع في عربات تجرها الثيران Oxwagons ويدفع ماشيته امامه ويتحرك خارجا من مستعمرة الرأس ،^(٥٥) تاركا واء كل امكانيات التقدم الصناعى التى سادت القرن التاسع عشر والتي بدأت تصل المستعمرة من بريطانيا آخذا معه عادات وتقاليد القرن الثامن عشر ان لم يكن السابع عشر وحياة الزراعة والرعاة الرتيبة .^(٥٦)

وفى ٣٠ أغسطس ١٨٣٦ قرر النائب العام لمستعمرة الرأس بأن من حق الحاكم أن يوقف هجرة البوير .^(٥٧) كما أصدر البرلمان البريطاني قانون عقوبات رأس الرجاء الصالح يخضع بمقتضاه جميع الرعايا البريطانيين للتشريع البريطانى حتى في حالة مغادرتهم للمستعمرة . بيد أن ذلك لم يكن يعنى السيادة البريطانية على المنطقة التى هاجر إليها البوير فذلك مما كانت وزارة المستعمرات تعلم بمدى اعتراض وزارة المالية عليه لما يكلفه من نفقات .^(٥٨) وبينما كانت بريطانيا مشغولة بتأكيد سيادتها في كندا وأستراليا ونيوزيلند اندفع المهاجرين

فى أربع دفعات رئيسية ، خرجت أولاها فى ١٨٣٥ تحت رئاسة لويس تريجارى والذى كان يمثل الرائد الأول للمهاجرين .^(٥٩) وقد استقر فترة على ضفاف نهر كى Kei River ثم تمكن من شق طريقه بين الوطنيين ثم اتجه إلى خليج دالجا فى ميناء دوربان فى عام ١٨٣٩ . وقد لحق به فى فترة من رحلته فان رينسبرج Van Renesburg الذى عبر المنطقة التى عرفت . فيما بعد بدولة الأورنج الحرة ، ثم تقدما إلى منطقة جبال زوتيا نسبرج ثم افترقا فذهب تريجارى إلى دالجا Delagwa Bay حيث مات وذهب رينسبرج إلى الشمال عند نهر اللمبويو الأدنى .^(٦٠)

وفى فبراير عام ١٨٣٦ تحركت المجموعة الثانية بقيادة هندريك بوتجيتير H. Potgiter من تاركا Tarka فعبر نهر الأورنج حيث لحق بمجموعة من كوليسبورج Colesburg كان فيها الصبى بول كروجر Paul Kruger ولم يكن عمره يزيد عن عشر سنوات ولم ينس قط مرارة العناء طوال الهجرة .^(٦١) وقد راح بوتجيتير يطلق الأسماء على أنهار ماعرف بعد بدولة الأورنج الحرة^(٦٢) ، وتمكن من شراء منطقة شمال الأورنج مقابل بعض رؤوس الماشية من أحد الزعماء الوطنيين . وقد خشى الزعيم المتابيلى موسيلكاتزي Moselikatze فى موسيجا Mosega على ملكه من وجود هؤلاء البيض على أرضه فعهد إلى الأغارة على إحدى مجموعات بوتجيتير ثم تجرأ وهاجم تحصيناته فى فيتشكوب Vechtkop فى ١٧ يناير عام ١٨٣٧ . واستعد بوتجيتير للهجوم فوضع العربات على شكل دائرة ، ووقف الرجال بين العربات . ووقفت النساء والأطفال بجوارهم يناولونهم الذخائر ، وملئت الشغرات بين العربات بالاشواك^(٦٣) مما مكنه من رد الهجوم . ويوصل مجموعة من المهاجرين على رأسها بيت أويس Piet Uys شن بوتجيتير هجوما على المتابيلى فى موسيجا فقتل أربعمئة رجل واستولى على سبعة آلاف رأس من الماشية وبعد عشر أشهر أخرى فى نوفمبر ١٨٣٧ هزم قوة مزيلكاتزي الأساسية ، فأثر هذا الانسحاب بقبيلته عبر نهر اللمبويو Limpopo^(٦٤) حيث استقر فى مملكة مونوموتابا Monomotapa القديمة حيث بقوا بعيدين عن السيطرة الأوروبية فترة من الوقت وكان لشدة أن لقبه البوير بنقمة جنوب افريقيا .^(٦٥) وإن كان الواقع أنه لولا هجرتهم إلى بلده ما أظهر نقمته . وقد طالبت المجموعة بالسيطرة على مساحة كبيرة من الفيلد الأعلى بحق الغزو^(٦٦) ، شملت ما عرف بعد باسم جمهورية جنوب افريقيا وتشوانالاند الجنوبية حتى صحراء الكلهاى جزءا كبيرا من دولة الأورنج الحرة^(٦٧) .

وخرجت المجموعة الثالثة من جراف راينت Graaff - Reint بقيادة جيرت مارتيز Gerret

Maritz وكان رجلا نال بعض التعليم وذا خبرة قانونية ^(٦٨) ، طموحا قوى الارادة . وقد أقام وبوتجيتير جمهورية بدائية ثابانكو Thaba Nku حيث انتخب الشعب بوتجيتير قائدا عاما ، وما ريتز لاندروست ورئيسا للفولكسراد. ^(٦٩)

وخرج بيتر ريتيف علي رأس أربعمئة رجل من وينبرج Winberg في ١٨٣٦ وكان بحق أقدر قادة المهاجرين . وقد انتخب قائدا عاما وحاكما للجمهورية الجديدة ، وبذا كانت جمهوريته ذات صبغة عسكرية . ^(٧٠) وقد عقد بعض المعاهدات مع الزعماء المجاورين تسمح للبيض باحتلال بلادهم مقابل بعض التعويضات ولكن وصول أعداد جديدة من البوير غذى الخلاف بين قاداتهم ، ودفعهم لاستمرار الهجرة ، فاتجه بوتجيتير إلى عبور القال ، بينما اتجه ريتيف إلى ناتال حيث رحب به الصيادون والتجار البريطانيون الذين كانوا يجوبون أنحاء ناتال في هذا الوقت . ووعده الزعيم دنجان Dingaan بمنحه أرضا في ناتال مقابل مساعدته له في استعادة ماشيته وماشية قبيلته الزولو Zulu من الزعيم سيكونيلا Sikonyela وبينما نفذ له ريتيف طلبه دبر له دنجان ولجموعة من رجاله كميناً قتلهم فيه جميعا في ٦ فبراير ١٨٣٨ . ^(٧١) وذلك خوفا من أن يناله مثل الذي أخبره ريتيف نفسه به عن الخسائر التي أوقعها البوير بموزيلكاتزي ، كما ساء دنجان أن يدخل ريتيف مملكته فجأة دون اذنه . ^(٧٢)

وفي ١٦ ديسمبر ١٨٣٨ تحرك خمسمئة من المهاجرين بقيادة اندريس وسيل بريتوريوس Andries Wessel Pretourius للانتقام لريتيف . وكان بريتوريوس قد انتخب قائدا عاما في نوفمبر ١٨٣٨ ، وكان أقدر المهاجرين بعد سلفه ريتيف . وكان ثريا ذكيا وان كان قليل حظ من تعليم . وبدأ في التاسعة والثلاثين من عمره تنفيذ خطة اقتنع بها وتقضى بالقضاء علي كل الافارقة ذوي الشأن في ناتال لفتح البلاد أمام البوير . ^(٧٣) وفي هذا اليوم ١٦ ديسمبر أنزل بدنجان هزيمة ساحقة في معركة نهر الدم Blood R. مما جعل البوير يخلدون به باعتباره نقطة تميز تفوقهم العنصرى . ^(٧٤) وبعد ذلك طارد دنجان حتى هرب إلى سوازيلاند Swaziland ، فعين أخاه ومنافسه مباندا Mpanda ملكا علي الزولو ^(٧٥) واستولى البوير علي آلاف الرؤوس من الماشية وألف من الصبية تحت التدريب ^(٧٦) .

وفي ١٨٤٠ أسس بريتوريوس جمهورية ناتاليا Voortekker Republic of Natalia وعاصمتها بيتر ماريتزبورج Pieter maritzburg ، ^(٧٧) لها فولكسراد يعمل كهيئة تشريعية ، وهيئة تنفيذية عبارة عن هيئة لتلقي الشكاوى والتصديق علي تعين اللاندروست والهيمادين . وقد اتحدت إلى حد ما جمهوريتا الفيلد الأعلى في وينبرج وبوتشفستروم ، مع

جمهورية ناتاليا . وكان لها منفذ علي البحر ولكن عابها ضعف السلطة المركزية ،وقلة الأموال اللازمة لتعيين الشرطة وإنشاء الإدارة . وكان عدد مواطنيها البيض ستة آلاف نسمة ، وكان عدد الأفارقة يزيد عن عشرين ألفا . ولكن بريطانيا رأت خطورة أن يكون لدولة أوروبية ميناء على المحيط يهدد طريقها إلى الهند ويفتح الباب للتدخل الأجنبي ، وعلي هذا رفضت الاعتراف باستقلال الجمهورية وقامت باحتلال ميناء ناتال ^(٧٨) ، وضمت الاقليم كله فانسحب البوير بعد أول هزيمة في بومبلاتس Boomplaats إلى بوتشفستروم Potchefstroom وونبرج Winberg وليدنبرج Lydenberg ^(٧٩) وكون بعضهم جمهورية أو ترخت فيما بعد ^(٨٠) . وانتخب بريتوريوس رئيسا لبوتشفستروم بعد فراره إليها إثر الهزيمة . ^(٨١)

تأسيس جمهوريات البوير :

في عام ١٨٤٠ وما بعدها كانت المنطقة العشبية العظيمة خلف نهرالأورنج تتوج بعناصر مختلفة . ف وراء النهر مباشرة كانت توجد جمهوريتا الجريكوا Griquas بقيادة نيكولاس وتربوير N. Waterboer وآدم كوك Adam Kok ^(٨٢) وهم من جماعات الملونين. وقد كانوا ، كالبوير ، مسلحين بالأسلحة النارية وفرسانا ، ثم يتلوهم البوير الذين هاجروا قبل الهجرة الكبرى بحثا عن أرض أكثر عشبا وهؤلاء لم يتخلوا عن ولائهم للحكومة البريطانية وأبقوا علي صلاتهم بالمستعمرة . وفي منتصف الطريق بين الأورنج والقال كانت توجد جمهورية وونرج . و وراء القال توجد جمهورية بريتوريوس في بوتشفستروم Potchefstroom وبغض النظر عن جمهورية ناتاليا ، و وراء جبال دراكنزبورج توجد جمهورية بوتجيتتر في أورجيستاد Ohrigestaad وليدنبرج . ^(٨٣) وقد عقد جورج نابير G. napier حاكم مستعمرة الرأس في عام ١٨٤٣ عدة اتفاقيات مع زعمي الجريكوا وتربوير وآدم كوك لاقرار الأمن في المنطقة . ^(٨٤) وعلي هذا طالبت الحكومة البريطانية بسيادتها علي منطقة شمال الأورنج . وبعد أن أوجد هاري سميث حاكم مستعمرة الرأس مستعمرتا تاج في فيكتوريا الغربية Victoria West وبريتش كافاريا British Kaffraria أعلن مد حدود المستعمرة إلي نهر الأورنج . و بترحيب البوير شمال هذا النهر في ترانسأورانجيا أعلن قيام منطقة سيادة بريطانية في نهر الأورنج Orange River Sovereignty ما بين نهر الأورنج والقال . وقد عارض بريتوريوس هذا الاعلان وقاومه بقومة السلاح ولكنه هزم في بومبلاتس Poomplats ^(٨٥) وبذا أصبحت المنطقة مستعمرة بريطانية في عام ١٨٤٨ وعين ميجور واردين Warden مقيما

بريطانيا فى بليمفونتين^(٨٦) British Resident at Bloemfontein وبذا امتد الحكم البريطاني إلى جنوب نهرالقال^(٨٧) .

وقد كان هذا الامتداد الاستعماري البريطاني لصالح الاستقرار البويري فى الترنسفال حيث انتقل بريتوريوس إليها وراح يعمل علي توحيدها تحت قبضته^(٨٨) . ولم تحاول الحكومة البريطانية فرض سيادتها علي الترنسفال لبعدها ولاستمرار خلاف قادتها ، ولخوفها من تحمل نفقات ادارتها^(٨٩) ، علي الرغم من اصدارحكم مستعمرة الرأس سير بنيامين دوربان اعلانا بمد الحكم البريطاني علي المهاجرين فى كل مكان جنوب خط الاستواء ومن المحيط الهندي إلى المحيط الأطلنطى وذلك فى أعقاب الهجرة^(٩٠) فى ١٨٣٦ وقد أرسل بريتوريوس إلى ميجورواردين طالبا اعتراف بريطانيا باستقلال البوير شمال نهرالقال^(٩١) .

استقلال جمهوريات البوير شمال نهرالقال:

أدت الهجرة الكبرى إلى القضاء علي عدة ممالك افريقية مستقرة وأحدثت خلخلة سكانية فى مستعمرة الرأس وأدت إلى تشتيت الوطنيين فى منطقتى الأورنج والترانسفال^(٩٢) . وقد جاءت تحركات الوطنيين لتخلص البوير من آخر ما يربطهم بالحكومة البريطانية وهوالبيان الذى أصدره فى ١٨٣٦ دوربان بضم المناطق التى احتلوها لبريطانيا . وقد دخلت قبائل الباسوتو والاكسوزا Basuto and Xhosa تحت ضغط البوير مستعمرة الرأس . ورغم أن المهاجرين البوير لم يزد عددهم عن خمسة عشرة ألفا فانهم كانوا مسلحين وفرسانا وليس بمستغرب أن ينتج عن تحركهم هذه الخلخلة للسكان الأفارقة^(٩٣) . ودخلت مستعمرة الرأس فى حرب ضروس ضد من دخلها من الأفارقة فيما بين ١٨٥٠ - ١٨٥٣ . فبدأ حاكم المستعمرة سير هارى سميث Hary Smith فى التفاوض مع البوير شمال نهرالقال وقبل الاعتراف باستقلالهم خوفا من تحالفهم مع الباسوتو ، خاصة وقد هدد بريتوريوس بقيادة ثورة مسلحة ضد بريطانيا لم تعترف باستقلالهم وهدد كذلك بالهجوم علي منطقة السيادة البريطانية فى نهر الأورنج^(٩٤) . وسارع حاكم المستعمرة بتلبية طلب بريتوريوس بعد هزيمة قوات مستعمرة الرأس علي يد الباسوتو فى فيرفويت Viervot^(٩٥) . كما وجدت بريطانيا أن تكلفة ادارتها فى منطقة سيادتها فى نهر الأورنج أكثر تكلفة مما توقعت^(٩٦) . وعلي هذا عقدت بريطانيا مع ممثلى البوير شمال اتال اتفاق نهر الساند Sand River Convention فى ١٧ يناير ١٨٥٢ تعترف فيه باستقلالهم بشرط عدم ممارسة الرق^(٩٧) . وقد أحس البريطانيون أن

الاتفاق يضمن لهم صداقة مزارعي الترنسفال بالاضافة إلي أنه يمنع تعديهم علي مواطني بريطانيا في منطقة سيادتها في نهر الأورنج ، وفوق كل هذا يجنبهم مخاطر تحالف البوير مع موشش زعيم الباسوتو ^(٩٨) ، كما أن بريطانيا لم تكن مستعدة إذ ذاك للقيام بأي حركة استعمارية توسعية . ^(٩٩)

وهكذا أصبح بوير شمال الشمال مستقلين . وتحقق حلم قادتهم في غل يد بريطانيا عن التدخل في شئونهم . ولكن الخلافات بينهم كانت تحول دون قيام جمهورية قوية ^(١٠٠) ، وأبرز دليل علي خلافهم المستمر وفرقتهم أنه حضر لنهر الساند أكثر من ثلاثمائة مزارع ، ولما كان من الصعب أن يفاوضهم البريطانيون ، فقد صار لزاما عليهم أن ينتخبوا ستة عشر مفاوضا للتباحث مع المفاوضين البريطانيين ^(١٠١) . وترجع فرقة البوير الترنسفاليين إلى تجربة الهجرة وسط أغلبية افريقية معادية ، جعلت كل مجموعة حريصة علي أن يكون ولاؤها لقائدها العسكري الذي يقودها . ^(١٠٢) كما كان للتمزق الجغرافي للترنسفال أثره في ترسيخ الانقسام علي عكس الأورنج التي كانت أصغر مساحة ، ومن ثم كانت أكثر تماسكا وتمازجا ^(١٠٣) ، وساعد ضعف المواصلات علي الانقسام من ناحية أخرى . وبينما كانت تجرى محاولات التوفيق بين القائدين بوتجيتير وبريتوريوس مات أحدهما في إثر الآخر . ^(١٠٤) وبينما لحقت الأورنج ببوير الترنسفال فحصلت علي استقلالها طبقا لاتفاقية بليمفونتين Bloem- Convention fontein في ٢٣ فبراير ١٨٥٤ ^(١٠٥) وتحققت وحدتها بصفة مبدئية باختيار هوفمان Hoff- man كأول رئيس لها ^(١٠٦) وبدأ بذلك انقسام جنوب افريقيا إلى جمهوريات بويرية ومستعمرات بريطانية ^(١٠٧) ، ازدادت الترنسفال انقساما . وأبدت كل جماعة الخضوع لقائد غير الذي قادها في فترة الهجرة ، حتى صار هناك أربعة من القادة يحمل كل منهم لقب القائد العام Commandant General . وبذا انقسمت الترنسفال إلى أربع جمهوريات مستقلة هي بوتشفستروم ، التي كانت جزء من جمهورية وينبرج ثم أصبحت نواة لجمهورية جنوب أفريقيا ، وليدنبرج Leydenberg وأوترخت Utrucht وذوتبا نسبرج Zoutpansberg . ^(١٠٨)

وكان علي البوير أن يبدأوا بناء نظمهم من الصفر أو مما يذكرون من الأنظمة . الهولندية قبل التغييرات التي أدخلها الحكم البريطاني ، وحيث كان البوير مزارعين غير سياسيين أو قانونيين تقوم السلطة السياسية لديهم علي القوة العضوية أكثر مما تقوم علي المواد الدستورية ^(١٠٩) فقد كانت أنظمتهم بدائية بل انه من الصعب أن يقال أنها أنظمة علي الإطلاق . ^(١١٠) ولكن بعد الترنسفال عن الحكم والنفوذ والحضارة البريطانية جعل بويرها

يحفظون شخصيتهم حتى غدوا نموذجا للقومية الاقريقاندرية (١١١) . ولكن يثور هنا سؤال وهو كيف أمكن توحيد هذه الجمهوريات الأربع في دولة واحدة رغم هذه الانقسامات بين القواد والنواحي الجغرافية ؟ والواقع أن هذه الانقسامات أجلت وحدة الترنسفال فقط ولم تمنعها ، ولكن الاجابة التامة علي هذا السؤال تجعل من الضروري متابعة جهود اثنين من أهم قواد الترنسفال . وهما هندريك بوتجيتير واندريس ويسيل بريتوريوس في الترنسفال ، والذين كانا أكثر القواد الأربعة قوة .

خلف اندريس بريتوريوس بيتر ريتيف واعتنق مبادئه التي تركزت في ثلاثة أمور هي الاستقلال واتحاد المهاجرين والحصول علي ميناء علي المحيط الهندي (١١٢) . وكانت الحياة في الترنسفال مختلفة عنها في غيرها من المناطق التي هاجر إليها البوير ، فبويرها يبعدون عن السلطة البريطانية بنحو سبعمائة وخمسين ميلاً (١١٣) ، وقد هاجر إليها أكثر البوير عداء لبريطانيا (١١٤) إذ حولت أولئك الذين زحفوا مهاجرين وأمضوا نحو اثنتي عشرة سنة في البراري وأولئك الذين عبروا القال بعد كل أزمة مع بريطانيا يخشي مد هذه سلطتها عليهم سواء في ناتال أو الأورنج . (١١٥)

نادى أتباع بوتجيتير به قائداً أعلي ، Head Commandant وطالب وأتباعه بحكم كل الترنسفال حيث له الأسبقية في التواجد فيها . ولكن وصول جماعة قوية من ناتال في ١٨٤٦ تحت قيادة بورجر J.J.Burger ضيع عليه الفرصة ، وخسر بوتجيتير الأغلبية التي كان يتمتع بها في الفولكسراد (١١٦) ومن ثم سيطر خصومه عليه ، وزادت سيطرتهم بامتلاكهم مدفعا . وحاول بوتجيتير السيطرة علي الأمور بعد انقضاء اجتماعات الفولكسراد ، بل وأعاق اجتماعاته ، وأعلن الغاء وتكوين فولكسراد آخر في ١٨٤٨ . ويتأزم الموقف بين الطرفين عرض بريتوريوس وساطته ، إلا أن الخلاف دب بينه وبين بوتجيتير . وسارعت مجموعة من المزارعين الخائفين علي السلام بالتدخل لفض النزاع ، وعلى هذا اتفق الطرفان علي اجتماع فولكسراد لكل الترنسفال ثلاث مرات في العام ، وأن تبقى لجنة من الفولكسراد Commissie Read في خلال هذه الاجتماعات لمناقشة الدستور الذي عرض مكونا من ثلاثة وثلاثين مادة . ومنح القائد بوتجيتير لقب القائد الأعلى مدى الحياة ، ولكنه اتجه مع أنصاره إلى زوتبانسبرج وقد امتلكه الحزن . واجتمع أول فولكسراد للترنسفال من كروجرزبوست Krugerspost وضم اثني عشر عضوا من أوجستاد (١١٧) ، واثني عشر عضوا آخرين من كل أنحاء البلاد . وأبطل الفولكسراد سلطة بوتجيتير وجعل من أوجستاد عاصمة له ثم نقلها فيما بعد إلى ليدنبرج لعدم ملاءمة جوها . (١١٨)

لم يخضع بوتجيتير ولم يستسلم وراح يدعم نفوذه في الترنسفال الشرقي بسلسلة من المعاهدات عقدها مع البرتغاليين والوطنيين .^(١١٩) وان رد فعل معسكر بريتوريوس هو المناذاة به باعتباره القائد العام الوحيد . ولكن وباجتماع الشعب Hetvolk حدثت خلافات حول الزعامة . وعلى أمل ارضاء الجميع اتخذ قرار لم يرض أحدا ، وهو تعيين أربعة في منصب القائد العام هم جويرت في ليدنبرج ، وبوتجيتير في ذوتبانسبرج وبريتوريوس في بوتشفستروم ومجالسبرج حيث كانت قرية روستنبرج علي وشك الظهور للوجود ، أما القاطنون في ماريكو Marico فقد خيروا بين بريتوريوس واينسلين J.A. Enslin ولكن هذا مات فأخلى مكانه لبريتوريوس في ١٨٥١ .^(١٢٠)

ويفشل حاكم مستعمرة الرأس في تنفيذ القانون الذي أصدره بمد سلطة بريطانيا الاستعمارية علي البوير وذلك في يوليو ١٨٥١ ، وبازدياد مصاعبه مع الأفارقة ، فانه قرر منح البوير شمال القال استقلالهم ، خشية تعاونهم مع هؤلاء الأفارقة . واضطر قادة الترنسفال إلى اخفاء عداواتهم ومنازعاتهم حتي حصلوا علي الاستقلال في سنة ١٨٥٢ .^(١٢١) أضيفت إلى انقسام الترنسفال الجغرافي والسياسي انقسام ديني ، وذلك عندما أبت جمهوريتا ليدنبرج وذوتبانسبرج ، واللذان ارتضيتا بالمواد الثلاثة والثلاثين دستورا لهما ، الاستجابة لطلب بريتوريوس باتباع سياسة ريتيف والتي تتلخص في قيام جمهورية بويرية واحدة تتمكن من دخول زولولاند Zululand والوصول إلى البحر ، وتحتفظ باستقلالها الديني ، وفضلتا الارتباط بمجمع مستعمرة الرأس Cape Synod .^(١٢٢)

وقد بدا لوقت قصير أن الموت سيحل للترنسفال مشكلتها ، فلقد مات كل من بوتجيتير وبريتوريوس في بعام واحد في مارس ويوليو من عام ١٨٥٣ . ولكن الفولكسراد عين مارتينيوس بريتوريوس وبيت برتجيتير ليخلفا والديهما كقائدين عامين .^(١٢٣) ولكن بيت قتل في حملة قادها ضد الزعيم ماكابان في ١٨٥٤ انتقاما لمقتل عمه هيرمان بوتجيتير . Her-man Potgieter .^(١٢٤) خلف ستيفانوس شويمان Stepharlus Schoeman بوتجيتير كقائد عام لاقليم ذوتبانسبرج^(١٢٥) Zoutpansperg ويزواجه بأرملة بيت برتجيتير أصبح ورثا لثأر أسرة بوتجيتير ، وقد وجه إلى مارتينيوس بريتوريوس تهمة قتل بيت . وهكذا بدأ بريتوريوس الأصغر حياته السياسية وسط الأحقاد . وحاول رغم قلة خبرته أن ينفذ سياسة أبيه في الحصول علي منفذ علي البحر للبوير . ولكن جهوده مع البرتغاليين للحصول علي خليج دالجوا ومع الزعيم باندا ملك الزولو للحصول علي خليج سانت لوتشيا Sant Lochia ومع الحكومة البريطانية للحصول علي ناتال باءت جميعها بالفشل . وقد انشغل في ديسمبر

١٨٥٣ في حرب الزعيم الوطني مابيلا Mapela وحليفه ماكابان Makapan في إقليم وتربرج Waterberg انتقاما لمقتل هيرمان بوتجيتتر . (١٢٦)

وبدا بريتوريوس بعد ذلك في العمل على تحقيق أمل أبيه في توحيد البوير شمال وجنود القال في دولة واحدة . (١٢٧) وقد كان هذا قصورا سياسيا ، فكيف يحقق هذا وقد فشل وأبوه في تحقيق اتحاد الترنسفال نفسها . (١٢٨) ولكن الذي شجعه علي هذا هو ظروف دولة الأورنج الحرة . فقد كانت تخوض حربا ضد الزعيم موشش Moshesh (١٢٩) وقد نظر اليه بعض سكان الأورنج علي أنه البطل الذي سيحل أهم هذه المشكلة ، ومهدوا له الطريق . ولكن لاندروست وينبرج Landdrost of Winburg اعترض علي تقدمه ، كما حالت الأمطار بينه وبين التقدم . وقد وصل الرئيس الأورنجي بوشوف Boshoff إلى المنطقة حيث أعطاه نصف أموال خزينته دولته علي أن لا يعاود السعي للعمل ضده ، وأقنع بول كروجر رئيسه بريتوريوس بالعودة عندما بلغته أنباء عن تحالف بوشوف مع القائد العام جنرال سكويان في أقصى شمال الترنسفال ، (١٣٠) كما اعترض المندوب السامي البريطاني سيرجورج جواي علي قيام الاتحاد باعتبار أنه مخالف لاتفاقيتي نهر الساند وليمفونتين . (١٣١)

إعلان قيام جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) :

عمل بريتوريوس ، بعد عودته من دولة الأورنج ، علي تحقيق الاستقلال للكنيسة الترنسفالية لكي يقطع آخر خيط يربط البوير بالمستعمرة البريطانية واستعان في ذلك بقس هولندي يدعى ديرك فان دير هوف Dirk Van der Hoff وجددت ليدنبرج اعتراضها علي الابن مثلما اعترضت علي أبيه وفضلت الاتحاد مع مجمع مستعمرة الرأس . (١٣٢) وسارع شويمان بتأييد ليدنبرج ، ونجح بريتوريوس في اقناع الفولكسراد بفصل أعضاء ليدنبرج فيه . فقام أحد الأعضاء ويدعى سبيس A.T. Spies بتكوين جمهورية أوترخت بين ناتال وزولولاند علي نهر بفالو Buffalo ، وأعلن تأييد جمهوريته ، بعد تعيينه لاندروست ، لليدنبرج وذوتبا نسبرج . وهكذا وقفت أقاليم الترنسفال الشرقية متحدة ضد بريتوريوس في المناطق الوسطى والضرية ، وقررت الأقاليم الشرقية التآلف تحت تأثير الرئيس الأورنجي بوشوف فقررت السعي لوضع دستور وانتخاب رئيس ، ولكن قبل أن يتم ذلك أعلن شويمان الحرب علي غريمه في ابريل ١٨٥٧ . وقام بول كروجر بالوساطة ، فأرسل أخاه ديو Douw Kruger إلى شويمان ، وهكذا التقى الخصمان (١٣٣) ، وعرض بريتوريوس تكوين لجنة لوضع الدستور ، وأقنع الفولكسراد

بتعيينها ، واختير ثلاثة كان بينهم بول كروجر لهذا الغرض في ١٨٥٥ . (١٣٤)

استفادت اللجنة في عملها من دستور دولة الأورنج الحرة ، ومن دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت مسودة لما عرف بدستور روستنبمورج Rustenburg Grondwet ، ونص علي أن يكون الفولكسراد هو السلطة العليا في البلاد وأن يعهد للرئيس بالاشراف علي السلطة التنفيذية وعلي تولى محكمة عليا لإدارة القضاء ، وعلي أن تقصر عضوية الفولكسراد علي المواطنين البيض البروتستنت (١٣٥) كما نص صراحة علي وجود مساواة بين البيض والسود . (١٣٦)

وأجريت الانتخابات ، ولكن لم تهتم بها غير الأقاليم الغربية ، واختير بريتوريوس رئيسا ، ولكن علي روستنبمورج وبوتشفستروم فقط فلم يكن الاتحاد قد تحقق بعد . (١٣٧) واستمر بريتوريوس ، يطالب برئاسة دولة الأورنج الحرة ، بينما كانت ذوتبا نسبرج تطالب بارجاء الدستور لمدة عام . وفي مايو ١٨٥٦ اجتمع الفولكسراد مرة أخرى في قرية جديدة ظهرت للوجود قبل ذلك بعام (١٣٨) لمناقشة مشروع الدستور ، وأطلق عليها اسم بريتوريا Pretoria نسبة إلى بريتوريوس الأكبر وأصبحت عاصمة لجمهورية جنوب افريقيا (١٣٩) ، التي حددت حدودها بأنها تمتد من المحيط شمال الشمال علي أن تشمل دولة الأورنج الحرة أن أمكن . وطاف بريتوريوس في المقاطعات طلبا للتأييد ، وعقد فولكسراد واجتماع شعبي في بوتشفستروم في ٢١٦ ديسمبر ١٨٥٦ ، تقرر فيه الموافقة علي الدستور . (١٤٠)

وتقرر أن يكون عدد أعضاء الفولكسراد أربعة وعشرين عضوا كلهم من أعضاء كنيسة الدولة ، وأن يخرج نصفهم سنويا . ويتم الاعلان عن أي قرار قبل اقراره بثلاثة أشهر ، ويشترط لاقاره موافقة أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس . (١٤١) ويعين الفولكسراد أعضاء المجلس التنفيذي ويوافق علي المعاهدات وترك لمجلس القادة العسكريين Kryges Raad سلطات واسعة في أوقات الطوارئ . ومدة الرئاسة خمس سنوات . ويشترط في الرئيس أن يمضي خمس سنوات مواطنا علي الأقل ، ويعاونه وزير الدولة State Seereary (١٤٢) واثنان من مرشحي الفولكسراد وقائد عام يختاره البورغرز Burghers أي المواطنون ويشكل هؤلاء المجلس التنفيذي Executive Raad . ونص الدستور علي إنشاء محاكم محلية ، تستؤنف أحكامها أمام المحكمة العليا . وأصبحت الكنيسة الهولندية المستصلحة كنيسة الدولة ، ولم يقر الدستور المساواة بين البيض والسود في الكنيسة ولا في الدولة ، واحتكرت الدولة البارود لكي توفر دخلا اضافيا يضاف إلى ضرائب المزارع والنقل وغرامات الأسواق ، وغرامات القضاء

للقيام بمهام الادارة . وأطلق علي برتشفستروم لقب المدينة الرئيسية كنوع من العزاء بعد ما أصبحت بريتوريا عاصمة للجمهورية . وفي ٥ يناير ١٨٥٧ اختير بريتوريوس رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا ورفع العلم الجديد The Vier Kleur . وبدأ الموظفون الجدد عملهم (١٤٣) .

أصبح القائد العام شويمان قائدا عاما لجمهورية جنوب افريقيا ، بعد اختيار المواطنين له لهذا المنصب . ولكن شويمان كان قد انتهج نهجاً استقلاليا في ذاتها نسبرج ، وعقد علي مسئوليته الخاصة معاهدة مع البرتغال في ١٨٥٥ . وعلي هذا أعلن استقلال جمهوريته عن جمهورية جنوب افريقيا ورفض المنصب المقدم اليه . ونهجت ليدنبرج نهجه ، وأعلن قائدها العام منح حقوق المواطنة لكل من هاجر اليها من البيض ، ووصل اليها بالفعل عدد من البريطانيين (١٤٤) واجتمع أعضاء الفولكسراد القديم في ليندنبرج في ١٧ ديسمبر ١٨٥٦ وأعلنوا استقلالهم تحت اسم جمهورية ليدنبرج . وسرعان ما تعاطفت وترخت مع ليدنبرج وأعلنت استقلالها ايضا ، ثم جرت اتصالات بين الجمهوريتين ، أسفرت عن إتفاقهما على الاتحاد في ظل حكومة واحدة في ٨ مايو ١٨٥٨ . (١٤٥)

وهكذا نشأت جمهورية جنوب افريقيا غير معترف بها حتى من البوير في أقاليم شمال الشمال . وكان لهذا النزعة الاستقلالية أثرها في تأجيل اتحاد جمهوريات شمال الشمال إلى عام ١٨٦٤ . (١٤٦) ورغم هذا الروح الاستقلالي أصر بريتوريوس عي تحقيق الاتحاد مع دولة الأورنج الحرة . وقد كانت محاولته الأولى دليلا على القصور السياسي ولكنها هذه المرة كانت دليلا على بعد النظر . فقد علم أن هناك محاولات يقوم بها سيرجورج جراي المندوب السامي البريطاني في جنوب افريقيا لربط الدولة الحرة بمستعمرة الرأس (١٤٧) وهذا لمنع محاولات بريتوريوس لربط الدولة الحرة بجمهورية جنوب افريقيا (١٤٨) وقد رأى بريتوريوس أن مشروع جراي يهدد بتوصيل السلطة البريطانية إلى جنوب جمهورية جنوب افريقيا عند ضفة الشمال الجنوبية .

ورأي بريتوريوس أيضا أن الكياسة تقتضى الاتحاد مع الأورنج لجعلها منطقة حاضرة بين السلطة البريطانية الترنسفال . (١٤٩)

واستمر الرئيس بوشوف في الأورنج يحذر اتجاه بريتوريوس نحوه فطلب إلى السلطات البريطانية في مستعمرة الرأس وقف امدادات البارود إلى الترنسفال بحجة انتشار الرق فيها ، وغرضه الخفي من ذلك هو منع بريتوريوس من تكوين قوة مسلحة لتحقيق هدفه الاتحادي .

وكان جورج جراى G. Grey حاكم مستعمرة الرأس بود مناصرة بوشوف ضد بريتوريوس لاجتذابه اليه والتمهيد لارتباط مابين الرأس والأورنج ، لمنع قيام اتحاد جمهوريات البوير خوفا من أن يجتمع الأفريقاندر علي تحدى بريطانيا ^(١٥٠) . ولكن بوصول أنباء الثورة الهندية فى أغسطس ١٨٥٧ سارع جورج جراى بارسال القوات والأسلحة التي تلزم لخمادها دون انتظار أوامر من لندن . ^(١٥١) وشدّد بريتوريوس من ضرباته ضد الرئيس بوشوف علي أمل إنهاء مهمته الاتحادية قبل أن تفرغ له القوات البريطانية فتقدم علي رأس مناصريه إلى الأورنج . وللمرة الثانية اضطره شويمان إلى التراجع بتحالفه مع الأورنج وتهديده باتخاذ اجراء عسكري ضد جمهورية جنوب أفريقيا . واستجاب بريتوريوس فى ظل هذه الظروف إلى تبني بول كروجر قائد روستنبورج دورالوساطة . وبدأت المفاوضات بين الجانبين الأورنجي والترنسفالي واعترف كل منهما باستقلال الآخر وسحب بريتوريوس قواته . ^(١٥٢)

أدى فشل بريتوريوس في تحقيق الاتحاد مع الأورنج إلى تركيز جهوده فى الترنسفال ، كما شعر القائد العام شويمان فى ذوتبا نسبرج أنه يقف وحيدا ، بعد اتفاق بريتوريوس مع الأورنج . ^(١٥٣) وبدأ كروجر جهوده لصالح رئيسه بريتوريوس لاقتناع الجمهوريتين ، ليدنبرج وذوتبا نسبرج بالاعتراف بالدستور . بينما فشلت محاولته مع ليدنبرج فانها نجحت مع ذوتبا نسبرج التي صار قائدها شويمان قائدا عاما لجمهورية جنوب افريقيا فى ١٥ يناير ١٨٥٨ . وجنى كروجر بنجاحه هذا شهرة عظيمة فى الترنسفال . وكانت أولى ثمار النضمام ذوتبا نسبرج للجمهورية اخمد شويمان لثورة البامابيلا Bamapela . ^(١٥٤)

أما ليدنبرج التي كانت قد اتخذت خطوات اتحادية مع أوترخت باتمام الاندماج فى ٤ ديسمبر ١٨٥٩ فانها بعد بمفاوضات طويلة وافقت علي اجتماع فولكسراد موحد لكل البوير شمال القال . وفى ٣ ابريل ١٨٦٠ ، اجتمع خمسة عشر عضوا من فولكسراد أقاليم بوتشفستروم وروستنبورج وبريتوريا وذوتبانسبرج التي تكون جمهورية جنوب افريقيا ، واثنا عشر عضوا من فولكسراد اقليمى ليدنبرج وأوترخت الذين يكونان جمهورية ليدنبرج . وفى اليوم التالى اتفق علي تحقيق الاتحاد فى جمهورية واحدة هى جمهورية جنوب افريقيا ، بعاصمتها فى بريتوريا . ^(١٥٥)

* * *

المصادر والمراجع

Brett, s.r. : A history of British Empire, and Commonwealth, Lon- (١)
don,

(٢) البوير كلمة يقصد بها المزارعون الهولنديون . وإطلاق هذه الكلمة علي عمومها يجعلها تنصرف إلي المزارعين في جنوب أفريقيا . أما الأفريقندرز فهي تسمية سياسية يقصد بها تحول هؤلاء البوير من التبعية السياسية للوطن الأم ، هولندا ، إلي الإعتماد علي أنفسهم باعتبارهم هولنديين ينتمون إلي أفريقيا أكثر من إنتمائهم إلي هولندا . ففي أفريقيا نشأوا : علي خيراتها يعيشون أنظر :

Denoon, donald : South Africa, New yourk, 1958. p.21.

- Troup, F. : South Africa, An Historial Introduction London, 1975, (٣)
p.75.

- Patterson. S. : The Last trek, A Study of the Boer people and the Afri-
Nation, London, 1957, p.7. kaner

- Selby, J. : A Short history of south Africa, London, 1973, pp. 32-34.

(٤) سيأتي ذكر وظائف القائمين بهذين المنصبين عند الحديث عن نظام الحكم ، وراجع ما ورد عن قانون التشرد في الفصل السابق .

Troup, F. : Op. Cit., p.
75.

-Flint, John, E. : The Combridge Histcry of Africa, Vol. . 5: From 1790
to 1870, London, 1976, Chapter 10: Colonial South Africa and Its Frontiers,
by: Omer-Cooper, J. D. p. 359.

- Walker, E.A.: Ahistory Of South. Africa, p, 176 . (٦)

- Davenport, T. R. H. : South Africa, A Modern History,
London, 1973. p. 57.

- Mellor, G. R.: British Imperial Trusteeship, Londoun, pp. 230-233.

- Flint, John, E. : Op. cit. p. 359. (٧)

Theal, G. M. : Progress of South Africa, in the Century, London, (٨ 1902. p. 114.

- Ibid., pp. 116-120.- Flint, John, E. : Op. cit. p. 359. (٩

Mellor, G.R. : Op. cit., p. 235. (١٠

- Jones, A. K. :South Africa, A Short History, London, 1968, p. (١١ 44.

- Anene, J. c. and Brown, G. N.: Africa, in the Nineteenth and twenieth Centuries, p. 367.

(١٢) انظرتفصيلات أخرى عن قدوم مستوطنى ١٨٢٠ وأعدادهم ومناطق استقرارهم في اقليم البانى ومعاناتهم حتى نجحت محاولاتهم الاستيطانية .

- Theal, G. M. : Op. cit., pp. 133-144.

- Walker, E.A. : The Cambridge History of the British Empire, Vol. VIII, Osouthfrica, Rhodesia and the High Commission Territories, London, 1963, pp. 238-258.

- Taylor, D.: the British in Africa, London, 1962, pp. 51052.

- Walker, E.A. : A History of South Africa, p. 157. (١٣

- Pollock, N. C. : An Histcricl Geography of South Africa, London, 1963.pp. 100 and 105.

- Troup, F.: Op. cit., p. 95.

- Anene, J. c. and Brown, G. N.: Op. cit., p. 368. (١٤

وانظر أيضا عن نشاط د. جون فيليب.

- Macmillan, W.M.: Bantu, Boer, Briton, the Making of the South Afri- ca, Native policy, London, 1963, Second Edition, pp. 95-106.

- C. O. 879. 46. South Africa, Correspondence Relating to the War (١٥ with the South Africa, Republis, pp. 537-538. frof High commissioner, Sir Affred Milner to Mr. chamberlain, Enclosure in No. 507., Dutch Redormed Church and the Beer.

- Theal, G.M. : Op. cit.,P.145. (١٦

- Hallett, Robin: Aftrica to 1875. p. 244. (١٧

- Mellor, G.R. : Op. cit., pp. 242-246.

- C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., P. 537. (١٨)
- Theal, G.M. : Op. cit., P. 152.
- Brett. R. Op. cit., p. 286. (١٩)
- C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., PP. 537-538. (٢٠)
- Walker, E.A. Op. cit., p. 143. (٢١)
- C. O. 879. 46. South Africa, : Op. cit., PP. 537. (٢٢)
- (٢٣) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) : تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء
القاهرة ، ١٩٧٦ ، الجزء الأول ، ص ص ٧٢-٧١.
- (٢٤) انظر فصلا كاملا عن تطور حركة مكافحة الرق في بريطانيا في .
- Mellor, G.R. : Op. cit., pp. 81-120.
- وعن تطورالغاء الرق في مستعمرة الرأس في :
- Walker, E.A.: The Cambridge History Of The British Empire , Vol .
VIII, pp. 266-276.
- C.O.879 46. South Africa: OP. Cit . , P. 537. (٢٥)
- Brett, r. OP. Cit., P. 383. (٢٦)
- Theal , G.M. : OP. Cit., P.186. (٢٧)
- C.O.879. South AFRICA :OP. CIT., P. 537. (٢٨)
- (٢٩) انظر بيانات بيتر ريتيف وأنا ستينكامب وتريجارد في :
- WALKER, E.A: A HISTORY OF SOUTH AFRICA , PP. 206 - 207.
- JONES , A.K.: OP. CIT., P. 63 .
- ANENE , J.C. AND BROWN ,G.N. : OP. CIT ., P. 367. (٣٠)
- Sachs, A. :Justice IN South Africa , London , 1973, P. 12 (٣١)
- Hallett, Robin: Op. cit., p. 244.
- Hallett , Robin :OP. Citn., P. 244.
- Paton , Alan :Op .Cit ., P.27. (٣٢)

- Oliver, Roland and Fage, H.D.: A Short History Of Africa, P. 169 (٣٣)
- Walker, E.A.: OP. Cit., P. 181. (٣٤)
- (٣٥) دونالدوايد ز ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخري ، المرجع السابق
الجزء الأول ، ص ص ١٣١ - ٢٥١
- Walker, E.A.: (The Cambridge History .. OP. Cit., P.326
- Pator, Alan: Op, Cit., P. 24.
- Macmillan, Wem.: OP. Cit., P33.
- Anene, J.C. and Brown, G.n.: OP. cit. P.357. (٣٦)
- Ronney, I.D. Litt, B. and Halladey, E.: The Building Of Modern Africa, London, 1967, P. 173.
- Wilson, Monica and Thompson, Leonard: the Oxford History Of (٣٧)
South Africa: VOL. I; South Africa to 1870, London, 1969, P. 406.
- C.O. 879. 46. South Africa: OP. Cit., P.537> Robinson, Rolon (٣٨)
and Gallagher, John: Africa and the Victorians, the Official Mi d Of Im-
perialism. London, 1961. P. 53.
- Flint, John, E.: OP. Cit., P. 367.
- C.O. 879. 46.: OP. Cit., P. 537. (٣٩)
- Hallett, Ropin: OP. Cit. P.238.
- Brett, R.: OP. Cit., PP. 258 -256. (٤٠)
- Paton, Alan: OP. Cit., PO. 2.
- Macmillan, W.M.: OP: Cit., Pp. 106 - 129.
- Hallett, Robin: OP. Cit.;, PP.2340 -241.
- Williamson, James, A.: OP. Cit., P. 276. (٤١)
- Flint, John, E.: OP, Cit., PP 367 -368.
- Wilson, Monica and thompson, Leonard: OP. Cit., P. P.406. (٤٢)
- Anene m J.G. and Brown, G.N: OP. Cit., P.370.
- C.O.879. 46.: OP. Cit., P. 538. (٤٣)
- Theal, G.M.: OP. Cit. PP. 208 and 210 -211. (٤٤)

- (٤٥) - Bell. K.N. and Morrell, W.P. : Select Documents On Brition colo-
nial poliocy 1830- 1860, London , 1982 . P. 487.
- (٤٦) رونالد رايدرتر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعي أحمد فخري : المرجع السابق
الجزء الأول . ص ١٤٦.
- (٤٧) - Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 204.
- (٤٨) - C.O. 879 . 46 . South Africa . OP Cit . P 47, 748 . NO .
.A .C. to . . 31 . B . S
- (٤٩) - Jones , A .K. Op . Cit .P. 61 .
- (٥٠) - Wilson , Monica and Theompson , Leonard : OP. Cit . P. 405..
- (٥١) - Walkor , E.A. : OP. Clt ., PP. 326 - 327 .
- (٥٢) - Walkor , E.A. : OP. Clt ., P. 207.
- (٥٣) Ibid., p. 208.
- (٥٤) Macmillan ,Wem .: OP . Cit ., P. 195.
- (٥٥) Flint , John , E, :OP , Cit ., P 368.
- (٥٦) - Bret, R : Op. cit., p. 287.
- Wilson , Monica and Theompson , Leonard : OP. Cit . P. 406.
- (٥٧) - Troup, F. : oOp. cit., P. 112.
- (٥٨) Macmillan ,Wem .: OP . Cit ., P. 198.
- (٥٩) - Theal, G. M. : Op. cit., pp. 212-213.
- رونالد رايدرتر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلي أحمد فخري : المرجع السابق
الجزء الأول . ص ١٥١.
- Daven port, T. R. H. :Op. cit., pp. 212-213.
- (٦٠) - Theal, G. M. : Op. cit., p. 215.
- وقد كان تريجاردا ابنا لأحد ثوار البوير ضد حكم شركة الهند الشرقية وضد الحكم

البريطاني وأحد المشاركين في مناوشة الأفارقة : أنظر :

- Axelson, Eric: South Africa Explorers, London, 1954. pp. 256-263.
- Walker , E.A : The Cambridge History. Op. cit., p. 329.
- Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 207. (٦١)

Solby, J. : A Short History of South Africa. London, 1973. p. 84.

- Brett, R. : Op. cit., p. 287. (٦٢)

- Walkor , E.A. : OP. Clt ., P. 210. (٦٣)

- Wilson, Monica and Thompson, Leonard: Op. cit., p. 412. (٦٤)

- C. O. 879. 46. South Afrixa. Op. cit., p. 203. (٦٥)

- Macmillan, W. M. : Op. cit. p. 203.

- Troup. F. : Op. cit., P. 113. (٦٦)

- Theal, G. M. : Op. cit., P. 231. (٦٧)

ونظر أيضا تفصيلات أكثر عن القتال وقوة الطرفين وأعدادهما ومساعدة القبائل الأفريقية الضعيفة لبوتجيتير ضد المتابيلي في

- Theal, G. M. : Op. cit., PP. 222-131.

- Walker , E.A.: A History Of South Aftica , P. 211. (٦٨)

- Troup. F. : Op. cit., P. 114. (٦٩) سنتحدث عن الفولكسرا في فصل

في جمهورية جنوب افريقيا وانظر أيضا :

- Walkor , E.A. : OP. Clt ., P. 211.

- Theal, G. M. : Op. cit., PP. 234-235 (٧٠)

- Macmillan, W. M. : Op. cit., PP. 204-205. (٧١)

- Walkor , W. E.F. : A. History of Africa. London, 1960. PP. 113- 114. (٧٢)

- Theal, G. M. : Op. cit., P. 240. (٧٣)

- C. O. 879. 46. : South Africa : Op. cit., p. 536. (٧٤)

- Theal, G. M. : Op. cit., P. 244 (٧٥)
- Selby, J. : Op. cit., p. 102.
- Troup. F. : Op. cit., P. 116. (٧٦)
- Theal, G. M. : Op. cit., P. 231. (٧٧)
- Hallett, Robin : Op. cit., p. 241.
- Bell, K. N. and Morell, W. p. : Op cit., o. 448. (٧٨)
- Ward, W. E. F. : Op. cit., p. 115.
- Robinson, Roland and Gallagher, : Op. cit., pp. 53-54.
- C. O. 879. 46. South Africa : Op. cit., p. 536. (٧٩)
- Walker, E. A. : The Cambridge History .. Op. cit., pp: 408-409.
- Troup, f. : Op. cit., pp. 118-119. (٨٠)
- (٨١) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل . (دكتور) وعلي أحمد فخري : المرجع السابق
الجزء الأول ، ص ١٥٩.
- Walker, E. A. : Op. cit., pp. 338-339.
- Walker, E. A. : : A. History of South Aftrica, p. 210. (٨٢)
- Solby, J. : Op. cit., p. 107.
- Troup. F. : Op. cit., p. 122. (٨٣)
- Walker, E. A. : The Cambridge history .. Op . cit., pp. 340-345. (٨٤)
- Jones, A. K. : Op. cit., p. 57.
- Wilson, Mariea and Thompson, Leonard : Op. cit., p. 4.
- Theal, G. M. : History of South Africa form 1795.to 1872. Vol .(٨٥)
III, London, Third Edition 1916, p. 370.
- Cope, J. : Op. cit., p. 85. (٨٦)
- Selby, J. : Op . cit., pp. 109-110
- Davenport, T. R. H. : Op. cit., p. 122.
- Macmillan, F. : Op. cit., p. 261. (٨٧)

- Troup, F. : Op. cit., p. 124. (٨٨
- Bell, K. N. : and Morrell, W. p. : Op. cit., p. 189. (٨٩
- Troup, F. : Op. cit., p. 126.
- Walker, E. A. : The Cambridge History .. Op. cit., p. 323. (٩٠
- Mscmillan, W. M. : Op. cit., p. 212.
- Troup, F. : Op. cit., p. 371. (٩١
- C. O. 879. 46. South Africa. Op. cit., p. 536. (٩٢
- Coupe, J. : Op. cit., p. 85. (٩٣
- Davenport, T. R. H. : Op. cit., p. 112-123. (٩٤
- Seldy, J. : Op. cit., : p. 112. (٩٥
- (٩٦) دونالدوايدنر ، ترجمة شوقي الجمل (دكتور) وعلى أحمد فخري : المرجع السابق
الجزء الأول ، ص ص ١٥٩ - ١٦١.
- Walker, E. A. : Op. cit., pp. 347-365.
- Brett, S. R. : Op. cit., p. 384.
- Bell, K.W. and Marrell, W. p. : Op. cit., pp. 526-527. (٩٧
- Theal, G.M : Progress of South Africa in the Century, p. 309. (٩٨
- Oliver, Roland and Fage, J. D. : op. Cit., P.167. (٩٩
- heal G.M.: History of South Africa . P. 372. (١٠٠
- Williamson , James A.:OP. Cit., P.299 (١٠١
- Century , P 309.
- Wilson , Monica and Thompson , Leonard :OP. Cit., P. 408. (١٠٢
- Pollock, N.C and Agnew , S.: an Historical Geography of South (١٠٣
- Africa , London 1963, P. 126.
- Wilson , Monica and Thompson , Leonard : OP . Cit .,O. 420 (١٠٤
- Troup m F.:OP.Cit ., P. 126.

- Bell, K,N,and Morrell, W.P. : Op. Cit., PP. 533-535. (١٠٥
- Walker , E. A.: OP. cit ., P. 269 . (١٠٦
- Williamson , James A.: OP. Cit ., P. 297. (١٠٧
- Walker , E.A. : OP. Cit ., P. 212. (١٠٨
- Pollock , N.C. and Agnew, S.: OP Cit., P. 126
- Wilson Monica and Thompson , Leonard ; OP.Cit., P 430. (١٠٩
- Walker , E .A .: OP..Cit., P.211. (١١٠
- Bell, K.N.and Morrell, W.P. : OP. Cit., P.526. (١١١
- Kruger , P. :the Memories of Pauk Kruger , Vol. L, London ,(١١٢
1902. P.63.
- Walker, EA.A.: OP. CIT., P.218
- IBID .: P. 240. (١١٣
- (١١٤) شوقى الجمل (دكتور) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها . ص ٢٥٩.
- Walker, E.A.:OP. CIT., P. 71. (١١٥
- (١١٦) سنحرص للفلوكسراد ومؤسسات البوير الأخرى فيما بعد في فصل نظام الحكم .
- (١١٧) قرية أوريستاد أسمها بوتجيتتر في ١٨٤٥.
- POLLOCK , N.C. AND AGNEW, S.:OP. CIT., P.129.
- Kruger , P. : OP. CIT., P. 15. (١١٨
- Leanard , C.H.: Papers ON The Political Situation in South Afrlca ,
1885-1895. LONDON , 1903 P. 295.
- Walker, E.A. :OP. Cit., P.257.
- C.O. 879-46. SOUTH AFRICA. OP. CIT.,P.537. (١١٩
- THEAL, G.M.:History of South Africa. pp.374-375. (١٢٠
- Walker, E.A.: OP. Cit., P.257.
- Walker, E.A.: OP.Cit., P. 269. (١٢١

- Wikson , Monica and Thomposon , Leonaed :OP. Cit., P.423.
- Theal, G.M.: Progress of South Africa ..P.368. (122)
- Kruger, p. : Op. cit., p. 62. (123)
- Theal, G. M. : History of South Africa. p. 408.
- Brett, R. : op. cit., p. 248.
- Thoup, F. : Op. cit., p. 127. (124)
- Theal, G. M. : History of South Africa. p. 420. (125)
- Kruger, p. : Op. cit., p. 62. (126)
- Flint, John, E. : Op. cit. p. 382. (127)
- Kruger, p. : Op. cit., p. 62. (128)
- Walker, E.A.: OP. Cit., P.273.
- Davenport, T.R.H. : OP. Cit., P. 184 (129)
- Kruger, P. : P. Cit., P.63. (130)
- Walker, E.A.: OP. Cit., P 273.
- Wilson , Monica and Thompson, Lonard.OP. Cit., P.432
- Flint, John, E.: OP.Cit., PP. 383-385. (131)
- Theal ,G. M.: Progress of South ASfrica , P. 369. (132)
- Walker, E.A.: OP. Cit., P.276.
- Davenport, T.R.H.: OP. PP.65-66. (133)
- Theal, G.M.: OP. Cit., P.369. (134)
- Leondard, Ch. : op. cit., pp. 295 - 314 (135)
- Kruger, P. : op. cit., p. 63 (136)
- Pollock , N.C . and Agnew , S : op . cit ., p . 127. (137)
- THeal , G.M .: op . cit ., p. 370. (138)
- Cope, 8 .: cit ., p . 98 . (139)

- Walker , E .A .: op . Cit ., p. 276 . (١٤٠
- Davenport , T.R.H.: OP . CIT ., P. 60 . (١٤١
- (١٤٢) هو في الواقع رئيس للوزراء كما يظهر من اضطلاعهم بالمهام الرسمية ولكن حيث
أن الرئيس يلقب باسم رئيس الدولة Tte State President ، وحيث أنه ليس هناك وزراء فقد
أطلق عليه وزير الدولة ، وقد عامله الوزراء الأجانب علي أساس أنه رئيس للوزراء.
- Teal , GM : op . cit ., p. 370 . (١٤٣
- Leonard , Ch . : op . cit ., p. 295-300.
- Walker , E.A . : op . cit ., p. 276.
- Walker , E.A .: op . cit ., p. 277 . (١٤٤
- Teal , G.M .: op . Cit ., p. 370-371 (١٤٥
- Cope , J .: Op . Cit ., p. 90. (١٤٦
- Theal , G.M : op . Cit ., p.. 371. (١٤٧
- Williamson , James A . : op . Cit ., p. 298.
- Wilson , Monica and Thompson , Leonard : op . Cit .pp.432-433 . (١٤٨
- Walker , E.A . : op . Cit . p. 29 -300. (١٤٩
- Troup . E. : op .139. (١٥٠
- Walker , E.A . : op Cit ., p. 299. (١٥١
- Theal , G.M : history o South Africa , pp . 432-433 (١٥٢
- Walker , E.A . : op Cit . p. 33.
- Theal , G.M : progress of South Africa p. 372 . (١٥٣
- Theal , G.M : History of South Africa , p. 440 (١٥٤
- Ibid . p. 373. (١٥٥.
- Flint , John , E .: op Cit ., p. 388.

الفصل الثالث

**نظام الحكم البريطاني
في مستعمرة رأس الرجاء الصالح
حتى الحكم النيابي ١٨٥٤**

كانت مستعمرة رأس الرجاء الصالح أكبر وحدة سياسية أوروبية في الجنوب الأفريقي ، وأكثرها غنى و ثراءً ، وأكثرها سكانا ، وأكثرها أهمية من حيث الموقع الجغرافي والصلة بالعالم الخارجى . وكان أغلب سكانها - رغم كونها مستعمرة بريطانية - من البوير أو الهولنديين . ومن ثم كان على الحكم البريطانى أن يوازن بين مصالحه من ناحية وبين الأكثرية الهولندية من ناحية ثانية ، وبين الأغلبية الأفريقية من ناحية ثالثة . وقد تعاقبت علي المستعمرة كافة أنظمة الحكم البريطانى في أفريقيا ، تقريباً ، بدءاً من الاحتلال العسكرى والحماية ، ومروراً بحكم مستعمرة التاج ، أى الخضوع للحكم البريطانى المباشر ، ثم الحكم النيابى فى عام ١٨٥٣ ، فالحكم الذاتى ، فى عام ١٨٧٢ ، وانتهاءً بالاتحاد مع عدد من المستعمرات البريطانية .

كانت مستعمرة الرأس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مستعمرة يسيطر عليها المستوطنون البريطانيون وحامية بريطانية قوية ، ويحتل كبار الموظفين والتجار والمزارعين والمثقفين في كيب تاون ، مكانة اجتماعية مرموقة فيها . واعتمد هؤلاء الانجليز وكذا المستوطنون الهولنديون علي خدمة الملونين والأفارقة ^(١) .

المستعمرة فى أعقاب الاحتلال :

استهدفت السياسة البريطانية القضاء علي الطابع الهولندى للمستعمرة ، بعد ما اطمأنت إلي قوة سيطرتها عليها . فألغت المجالس المحلية والقضائية والعسكرية التي اعتادها المستوطنون الهولنديون ^(٢) ، وأحلت بدلا منها حكما عسكريا مباشرا ، يتمثل فى قائد الحامية والحامية ، ثم المجلس الاستشاري ^(٣) . وفى عام ١٨٢٥ أنشئ مجلس استشارى معين ، بهدف مساعدة الحاكم في الاضطلاع بمهام الحكم ، وكبح بعض سلطاته المطلقة ، في المجالين التنفيذى والتشريعى ^(٤) . وفى عام ١٨٢٨ عين اثنان من المستوطنين فى المجلس الاستشارى بدلا من عضوين من الموظفين ^(٥) . وفى نفس العام استقلت السلطة القضائية فى المستعمرة عن السلطة القضائية البريطانية . ولئن كان هذا الاستقلال القضائى يمثل تقدما للمستعمرة ، فإنه كان مصبوغا بالصبغة الانجليزية ^(٦) . وأدخلت اللغة الانجليزية فى كل صغيرة وكبيرة من حياة المستعمرة ، بعد ما كانت لغة الإدارة الحكومية فقط ، منذ عام ١٨٢٢ . وقد أدى هذا إلى إبعاد غالبية المستوطنين البيض من الأفريكانيين ^(٧) عن الحياة السياسية فى المستعمرة ، حيث

كانوا ، فى الغالب ، يعملون بالرعى والزراعة ، ولا تتوفر لهم وسائل تعلم اللغة الانجليزية ^(٨) .

ساعد علي إبعاد الافريكانريين عن الحياة السياسية كذلك كون المستعمرة ، حتى السبعينات من القرن التاسع عشر ، مستعمرة استراتيجية ، تهتم بريطانيا بها فقط لما لها من أهمية علي طريقها البحرى إلى الهند ، مما جعل بريطانيا تقلع عن تحمل المسئوليات التى تفرضها متطلبات القيادة الاستعمارية ، باعتبار أن مستعمرة الرأس مستعمرة مكلفة ، من الناحية الاقتصادية . كذلك كانت طبيعة البوير كشعب انغزالي عنصري ، يعتقد أنه شعب مختار يحيا وسط محيط من الأعداء الملونين والافريقيين والبريطانيين ^(٩) . وقد كان إعراض الافريكانريين عن المشاركة فى الحياة السياسية مدعاة ارتياح كبير للحكام البريطانيين ، فانه لو أضيفت مصاعب سياسية ، بمشاركة الافريكانريين فى الحياة العامة ، إلى نفقات إدارة المستعمرة ، التى ليست لها أهمية اقتصادية كبيرة ، لكانت الأمور أكثر تعقيداً ^(١٠) .

نظا. مستعمرة التاج ومشاركة المستوطنين فى الحكم :

أدى التطور والاصلاح فى بريطانيا ذاتها ، فى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وإصدار قانون الاصلاح Reform Bill فى سبتمبر ١٨٣٢ ، ثم إبطال الرق فى المستعمرة ، فى عام ١٨٣٣ ، كل ذلك ، أدى إلى تطورها فى مستعمرة الرأس تمثل فى قيام نظام حكم مستعمرة التاج Crown Colony وإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى معين . ووصل سير بنجامين دوربان Benjamin D'urban ليضع النظام الجديد موضع التنفيذ ^(١١) .

تكون المجلس التنفيذى من الحاكم العام وأربعة من كبار الموظفين أما المجلس التشريعى فكان يتكون من نفس الموظفين ، بالإضافة إلى النائب العام ، ومن خمسة إلى سبعة أعضاء معينين . وقد اجتمع المجلس ، لأول مرة فى الثانى من ابريل عام ١٨٣٤ . ولكن المجلس التشريعى لم يحظ بشعبية تذكر لعدة أسباب ، منها : أن الحكام درجوا علي تعيين الأشخاص الذين يستجيبون لهم فيه ، ولم يكن الحكام يعينون السبعة أعضاء حتى تكون للموظفين أغلبية فى المجلس كما كان من سلطة الحاكم عزل الأعضاء الذين لا يتعاونون معه . وأخيرا فقد دب الصراع الاقليمى بين الاعضاء من سكان الإقليم الشرقى والإقليم الغربى . فقد كان الإقليم الشرقى ، وغالبية البريطانيين ، يسعى إلى الانفصال عن المستعمرة حتى لا يخضع لحكم الأغلبية الهولندية فى الإقليم الغربى ^(١٢) . وعلي الرغم من عدم تحقيقه هدفه

هذا قط ، فإن الحركة الانفصالية لعبت دورا هاما فى سياسات المستعمرة .

وفى ظل هذه الظروف حدثت مشاكل جمة تتعلق بالصراع بين البيض والسود ، ومحاولة الأفارقة وقف التوسع الأبيض فى بلادهم . ويمكن القول بأن الصراع ساد جميع عناصر السكان فى المستعمرة (١٣) .

ورغم هذا فقد أدى إنشاء المجلس التشريعي المعين إلى حماس كبير ، وفور رأى عام ، علي الأقل فى كيب تاون وضواحيها ، إذ طفقت الصحافة المحلية تتابع الجلسات وتسجلها ، وسمح للجمهور بحضورها . ولكن ، من ناحية أخرى ، ظل الإقليم الشرقى يجهل ما يدور فى العاصمة . وإذا حدث وحضر بعض أثريائه جلسة للمجلس بدوا فيه كالفرياء ، وإذا عرض فيه أمر يخص أمورهم ، كانت المنازعات التى تثرى سجلات المجلس بأسباب الإنقسام ، لا بوشائج الوثام (١٤) .

دخل المجلس فى ظلال النسيان ، بعد قليل من إنشائه ، حين لم يعمل أعضاؤه علي معالجة المشاكل الحقيقية للمستعمرة ، وحين قصرُوا عملهم فى صياغة القوانين ، وفق مشيئة الحكومة ، واهتموا فقط بالإعداد للقانون تلو القانون ، ومحاولة تجنب الإطئاب أو الغموض . وبسيطرة الروتين علي المجلس قلت أهميته السياسية . وكلما حاول بعض الأعضاء تغيير الأوضاع أحبط الحكام تدبيرهم ، وأبطلوا قوانينهم (١٥) .

إزاء نشاط بعض قادة الإقليم الشرقى فى المطالبة بالاستقلال عن المستعمرة اتخذت الإجراءات لتلافى عيوب المركزية ، فقسمت المستعمرة إلى إقليمين هما : الإقليم الغربى والإقليم الشرقى . وكان هذا منسجما مع تزايد أهمية المنطقة الشرقية ، وبخاصة حول ألبانى Albany (١٦) كما صدر القانون رقم تسعة لسنة ١٨٣٦ والخاص بالمجالس المحلية والبلدية ، مخولا كل خمسة وعشرين مستوطنا "أبيضاً" من أصحاب المنازل المتجمعين فى مكان واحد أو يؤسسوا مجلسا محليا . وكفل حق التصويت لهذا المجلس بامتلاك منزل قيمته ، أو إيجاره السنوي عشرة جنيهات ، ويدفع مبلغ جنيه واحد من الضرائب سنويا . ولم يمنع السكان الأفارقة من العمل علي التمتع بهذا الامتياز الجديد دون تفرقة على أساس اللون أو الجنس (١٧) .

قسمت المستعمرة ، بعد هذا ، إلى وحدات للحكم المحلى والقروي والبلدى . وبدأت القرى تكتسب التدريب السياسى ، وتناقش مشاكلها المحلية ، وتعمل علي حلها . ولكن المناطق الرعوية لم تتمكن من الاستجابة للتطور الجديد ، وكذا الحال بالنسبة للأفارقة ، واستمر كلاهما بعيدا عن المشاركة السياسية ، ومن ثم استمر إخضاعان للحكم البريطانى المباشر ،

والمتمثل فى الحكام الشرطة والقضاة وجامعي الضرائب^(١٨) . ولم يكن تعثر الحركة الديمقراطية فى المناطق الرعوية هو العائق الوحيد . فقد كانت الهجرة الكبرى فى عام ١٨٣٦ ، والتي اندفع خلالها أكثر من عشرة آلاف مستوطن أبيض مهاجرين من المستعمرة إلى وسط المنطقة الداخلية من أفريقيا الجنوبية^(١٩) ، سببا فى إفراغ مناطق كاملة من سكانها البيض ، والضغط على القبائل الأفريقية إلى الشمال من المستعمرة ، فلم تجد مفرًا من التوجه جنوبا ، حيث اكتسحت كل ما يقابلها من مزارع ومنازل ، واستولت على ما يفوق مائة ألف رأس من ماشية المستوطنين^(٢٠) .

مطالبة المستوطنين بالحكم النيابي :

تعثرت الحركة الديمقراطية كذلك باستمرار الحكام فى فصل الأعضاء المعارضين لهم فى المجلس التشريعى المعين ، وبإعادة أعضاء المجلس مع مقدم كل حاكم جديد . وفى ظل هذا الإحباط بدأت الصحافة والمجالس البلدية والهيئات المختلفة فى مدينتي كيب تاون وجراهامز تاون ، عاصمة الإقليم الشرقى ، فى المطالبة بإنشاء جمعية تشريعية منتخبة^(٢١) . وأدى النشاط الدينى والتعليمى والتطور الاقتصادى إلى دفع الحركة الشعبية وتشجيع المشاركة فى الإدارة المحلية ، وإن لم يؤد هذا إلى تحريك الاغلبية البيضاء من الهولنديين إلى الاضطلاع بدور هام . فمن الناحية الدينية تكونت عدة أسقفيات ، فى كيب تاون فى عام ١٨٤٧ ، وفى الإقليم الشرقى ، وقد توصلت إلى تعاون فيما بينها ، وعقدت مجمعا دينيا موحدا ، ثم أعلنت استقلالها عن سلطة الكنيسة الانجليكانية^(٢٢) .

ومن الناحية التعليمية فقد شكلت فى المدارس مجالس إدارة شارك فيها أولياء الأمور ، ثم انتخبت المجالس المدرسية مجلسا مدرسيا فى كل إقليم^(٢٣) . ومن الناحية الاقتصادية أنشئت مجالس للإشراف على الطرق فى المراكز والأقسام الإدارية ، ثم أنشئ المجلس المركزى للطرق^(٢٤) . وكان هذا دليلا على أن المستعمرة بدأت تتخلص من الآثار السيئة للهجرة الكبرى ، وتحسن حالتها الاقتصادية^(٢٥) .

فى ظل هذه الظروف المواتية نشطت حركة عقد الاجتماعات العامة لمطالبة الحكومة البريطانية بمنح المستعمرة حكما نيابيا ، وانتخاب برلمان يتولى مسئولية التشريع للمستعمرة ، وفق ظروفها . وقد رأى حاكم عام المستعمرة ، سير جورج نابير (١٨٣٨ - ١٨٤٤) أن عقد الاجتماعات يأتى كتنفيس عن طاقات المستوطنين ، وأوصى لورد ستانلى ، وزير المستعمرات

(١٨٤١ - ١٨٤٥) ، بقبول طلب المستوطنين ، خوفاً من أن يؤدي رفضه ، مع عدم ممارسة المستوطنين للنشاط السياسى ، تعبيراً عن أنفسهم وتلبية لحاجاتهم الطبيعية ، إلى كبت لا تُحمد عقباه (٢٦) .

كان لورد ستانلى متردداً ، فى إجابة الطلب . لقد رأى أن نقص العمالة ، وصراع الإقليمين الشرقى والغربى ، وصعوبة تحديد مكان البرلمان ، نتيجة لذلك ، وتوقف الهجرة البيضاء ، وبدائية الطرق ، وبطء البريد ، واحتمال عدم مقدرة مستعمرة الرأس على تحمل النفقات والاعباء التى يفرضها وجود برلمان منتخب ، واحتمال سيطرة رجال المدن على مقاليد الأمور ، لإمكانية مشاركتهم فى ممارسة الحقوق السياسية بشكل يفوق إمكانية الريفيين ، كلها أمور تدعو إلى التروى وإعادة النظر مراراً . ثم هو ، فوق كل هذا ومن قبله ، يشعر بأن المشكلة الحقيقية ، التى تكد ذهنه ، هى مشكلة العداء العنصرى بين الأفارقة والمولدين والهولنديين والانجليز جميعاً . فماذا عن الحقوق السياسية والأفارقة والمولدين ؟ وكيف يمكن منح المستوطنين مجلساً تشريعياً منتخباً مع وجود أغلبية أفريقية تخضع تماماً للإقلية البيضاء ؟ (٢٧) وكيف يمكن وقف طلب البيض اللوح على الأرض الأفريقية ، والذي يتبعه ، بالضرورة طلب شديد على العمالة الأفريقية ؟ (٢٨)

نصح لورد ستانلى نابير بالإهتمام بالحكم المحلى ، عسى أن يساعد على جذب اهتمام المستوطنين وطموحهم بعيداً عن مسائل يصعب تحقيقها إلا بعد وقت طويل ودراسة متأنية ، يقصد البرلمان المنتخب (٢٩) . لكن مخاوف ستانلى ، من ناحية ثانية ، بدأت تخف تدريجياً . فقد صدر قانون السادة والخدم Masters And Servants Ordinance بأمر تنفيذى ، فى السابع والعشرين من أغسطس عام ١٨٤٢ ، متضمناً مبادئ القانون رقم خمسين ، ومتجنباً كل إشارة إلى اللون . وكان هذا ضماناً لمعللة كافة الأجناس على قدم المساواة . وأعقب هذا انتخاب أحد المالايويين قائداً للحرس ، Gard Master مما كان يعنى أن المصاعب القائمة على طريق ممارسة الحقوق السياسية ، بشكل متساوٍ ، بين كل الأجناس ، ليست مستعصية الحل ، أو هكذا بدت حين (٣٠) .

الحروب الوطنية وأثرها على موقف الحكومة البريطانية :

بنشوب حرب الكفار ، فى ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ، ضمت الحكومة البريطانية منطقة كافاريا (٣١) ، وتحملت بالتالى ، أعباء جديدة ، وصار عليها أن تدافع عن مستعمراتها ، وعن الوجود

الابيض فى منطقة القتال ، أمام موجة جديدة من موجات الهجوم الافريقى . وكان معنى هذا أن تقع نفقات الحملات العسكرية على عاتق دافع الضرائب البريطانى ^(٣٢) . وكان هذا التوسع البريطانى مسبوقا بتوسع فى ناتال ، وملحوقا بتوسع فيما وراء نهر الاورنج وهى المنطقة التى سميت بمنطقة السيادة البريطانية فى نهر الاورنج Orange River Soverimity وقد استقرت مناطق الحدود ، بعد ذلك ، نسبيا ، على حساب زيادة الإنفاق العسكري البريطانى ، ورفع عدد رجال الحامية البريطانية إلى قرابة ستة آلاف جندي . واضطربت العلاقات بين البيض والسود ، وأدين بعض التجار البيض الذين كانوا يمدون الافارقة بالأسلحة بتهمة الخيانة ، وكانت هذه الحرب فى غير صالح الافارقة فى مسألة الحقوق السياسية ^(٣٣) .

كانت النفقات التى تكبدتها الحكومة البريطانية فى هذه الحرب دافعا لها لقبول منح المستوطنين بعض الحرية فى إدارة شئونهم بما يكفل تحملهم نفقات حروبهم ضد القبائل الافريقية. وفي نفس الوقت كانت التطورات السياسية ، فى الامبراطورية البريطانية ، تيسر حصول الأقلية البيضاء على هذا التطور البرلمانى المنشود . فقد بدأت تجارب شبيهة فى نيوزيلند وكندا ، كان هدفها الرئيسى هو تخليص بريطانيا من الأعباء الإدارية والمالية التى تسببها لها المستعمرات دون التخلي عن هذه المستعمرات ذاتها . وقد قيل ، فى هذا ، إن الحكومة البريطانية كانت أشد شوقاً ، لمنح الحكم النيابى ، من المستوطنين أنفسهم ^(٣٤) . ولكن الحكومة البريطانية كانت مترددة ، فى هذا الصدد ، لعلمها برفض المستوطنين أن ينال الملونون حق التصويت ، مما كان سيسبب لبريطانيا تعقيدات جمة ، مع الملونين وأنصار حقوق السكان الأصليين فى بريطانيا ذاتها ^(٣٥) . وبين الموقفين ترددت سياسة الحكومة البريطانية كثيراً ، لكنها أخيراً طلبت إلى حكومة المستعمرة أن ترتب أموراً لكى تتحمل كل نفقاتها فى المستقبل القريب ^(٣٦) .

تردى أوضاع المجلس التشريعى المعين :

هذا ومن ناحية أخرى وصل المجلس التشريعى المعين إلى وضع مزر ، فإن حاكماً مثل جورج نابير كان يتجاهل وجود المجلس ولا يستشير الأعضاء غير الموظفين بل إنه قال لأحدهم ذات مرة : "لا تتشنج ولا تكدن نفسك ، إن المسائل الهامة تسوى فى مكان آخر غير المجلس التشريعى" ^(٣٧) .

أما سيرهارى سميث (١٨٤٧ - ١٨٥٢) فكان حاكماً عاماً للمستعمرة ومندوباً سامياً لجنوب افريقيا ، وكان لقبه هذا يعنى إضفاء درجة من السيادة البريطانية على كل دول

المنطقة . وقد أمرته الحكومة البريطانية بأن يعمل ، من هذا المنطلق على إقرار الأوضاع على الحدود . وكان هذا المنصب تقدماً ، ولا شك ، للنفوذ البريطاني ، ولكن التقدم الفعلي احتاج أيضاً إلى الاتفاق المالى ، وهذا ما لم تأمر الحكومة البريطانية سير هاري سميث به ^(٣٨) وفي المستعمرة اعتمد سميث على النائب العام بورتر Porter وآرائه القانونية ، متجاهلاً الأعضاء غير الموظفين ، والإعتراض على القوانين والإجراءات التى تتم بأساليب غير ديمقراطية ^(٣٩) . وسرعان ما دب الخلاف بين سميث والمستوطنين ، فأكد سميث أن مشكلات حدود المستعمرة ومشكلات حكمها تتبع جميعاً من العلاقات الافريقية البيضاء ، وبخاصة بعد ما تمزق الوجود الأبيض إلى مجتمعات ضعيفة بعد الهجرة الكبرى ^(٤٠) .

مشروعات الدستور :

أدت حالة الضعف التى عانى منها المجلس التشريعى المعين إلى حركة قام بها الأعضاء غير الموظفين والصحفيون والمؤيدون لتمتع المستعمرة بمزيد من الحرية للاعتراض على كبح جماح الديمقراطية ، والمطالبة بالحكم النيابى . وتركزت قيادة المطالبين بالحكم النيابى فى عدد الشخصيات العامة والسياسيين والصحفيين ، ومن أبرزهم بورتر النائب العام ، وبرانند Brand وفيريرن Fairbairn وصول سولومون Saul Solomon وجود لونتون Godlonton مدير تحرير جريدة Graham 's Town Journal وداعية انفصال الإقليم الشرقى عن لستعمرة . ويضاف إلى هؤلاء رؤساء المجالس البلدية ^(٤١) .

وضع الساسة الشعبىون - غير الموظفين ، تصوراتهم حول شكل الحكومة والسلطة التشريعية التى يقترحون تعديل أوضاع المستعمرة لتحقيقها . وأدت شدة حملتهم على مسئولى الحكومة وإصرارهم على نيل الحكم النيابى إلى ضيق هؤلاء المسئولين بهم . وشهدت الصحف المحلية معارك كلامية بين الجانبين ، بدأت شخصية بين الصحفيين ومونتاجو مدير شئون المستعمرة بمكتب المندوب السامى Colonial Secretary (١٨٤٣ - ١٨٥٣) ثم تطورت إلى خلاف حول شكل البرلمان المقترح وسلطاته ، وتوزيع مقاعده بين الإقليمين الشرقى والغربى ، وأعداد الأعضاء ، والشروط الواجب توافرها فيهم . وكانت مسألة شروط ممارسة الحقوق السياسية وتوزيع مقاعد البرلمان من أكثر المسائل الخلافية ، فالأولى تتعلق بالافارقة ، والثانية تتعلق بالصراع بين الشرق الانجليزى والغرب الهولندى . وكانت الحكومة البريطانية ومسئولها يريدون أن تكفل الحقوق متساوية لجميع السكان لممارسة حق التصويت دون اعتبار اللون أو الجنس ، واختلفت مع المستوطنين ليس فقط على مدى هذه الحقوق ، بل على

المبدأ نفسه^(٤٢) .

رفضت الحكومة البريطانية أن تسجل في أية وثيقة اقرارها لمنع الافارقة من التصويت علي أساس الحاجز اللوني^(٤٣) . فطالب المستوطنون باشتراط ملكية الناخب لممتلكات مرتفعة القيمة ، وتمتعه بقدر من المدنية ، ويحفظ العلاقة بين السيد والخادم ، وبين العامل وصاحب العمل . وكان هذا يعني تعرض الطرف الأضعف ، الافريقي ، للظلم ، وحرمانه من التصويت وبشكل عملي ، حيث كانت الأرض الافريقية مشاعا بين البطون القبلية وليست ملكية خاصة بالافراد ، هذا فضلا عن أنهم ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كانوا ما يزالون يحيون حياة بدائية ، ويدخلون أبواب الحضارة بحذر^(٤٤) .

وافق الجميع على اشتراط ملكية الناخب للملكية ثابتة أو منقولة ، ولكنهم اختلفوا حول قدرها وقيمتها . أما توزيع المقاعد فكان مجالا للأخذ والرد حيث مال سكان الإقليم الشرقي من البريطانيين إلى الاستقلال . لقد كانوا يحيون في ثراء ورغد بفضل موقع اقليمهم علي الطريق التجاري بين موانئ مستعمرة الرأس الشرقية وجمهوريات البوير الداخلية ، وبسبب سيطرة سكان الإقليم الغربي علي المجلس التشريعي المعين ، وبسبب حدوث ما يشبه الانفصال ، فعلا ، بين الإقليمين الشرقي والغربي ، نتيجة استقلال حكام الإقليم الشرقي في إدارة شئونهم ، للتباعد المكاني وبطء البريد^(٤٥) . وقد رفض سكان الإقليم الغربي محاولة الانفصال هذه وهددوا بوقف مشاركتهم في التصدي للهجمات الافريقية ، علي حدود الإقليم الشرقي ، واعترضوا كذلك علي فكرة نقل عاصمة المستعمرة إلى الإقليم الشرقي ، كحد أدنى خمس سكانه ، للبقاء داخل المستعمرة ، وأكدوا أن هذا لا معني له مع وجود خمس سكان المستعمرة في كيب تاون^(٤٦) .

أدت هذه الخلافات إلي وضوح مواقف الأطراف المختلفة ، فصارت تتحزب في جماعات متفاهمة ، قدمت كل منها مقترحاتها حول الاوضاع السياسية ، إلي الحاكم العام سير هاري سميث ، ثم تقدم النائب العام بورتر برأيه في المقترحات المختلفة ، وقدم في نفس الوقت ، مقترحاته ، التي حاول أن يسترضي بها جميع الأطراف ، ويحقق أهداف السياسة البريطانية في ذات الوقت . وكان تقرير بورتر بحمل البذور الأولى لدستور الحكم النيابي لمستعمرة الرأس . فقد قام سير هاري سميث برفع تقرير ، إلى وزير المستعمرات والدفاع ، عرض فيه لكل المقترحات ورأيه فيها ، في عام ١٨٤٨^(٤٧) .

رغم ظهور إصرار المستوطنين علي نيل الحكم النيابي ، فقد ظهر أيضاً مدى الإنقسام والاختلاف الإقليمي والعنصري المدعوم باختلاف المصالح . وكان هذا مدعاة تردد من جانب

الحكومة البريطانية ، فى إقرار الحكم النيابى . ولكن أمرا واحدا ، طفا على سطح الأحداث ، أقنع جميع الفئات والعناصر البيضاء بالاتحاد وحثها على الترابط للحصول على الحكم النيابى كان هذا الامر متعلقا برغبة الحكومة البريطانية فى جعل مستعمرة الرأس إحدى المحطات التى ينفى إليها المجرمون والسجناء . وهو ما رفضه المستوطنون والحكام ، مرارا ، من قبل (٤٨) .

تهجير المسجونين وتهيئة رأى العام الأبيض فى المستعمرة للحكم النيابى :

كان رفض المستوطنين استقبال هؤلاء المجرمين يرجع إلى تعقد حياة المستعمرة الاجتماعية ، والخوف من أن يؤثر هؤلاء على العلاقات بين البيض والسود ، فى المستعمرة . أما الحكومة البريطانية فرأت أن نفى السجناء إلى المستعمرات ، سيخلصها منهم ، من ناحية ، ويفتح لهم مجالا جديدا فى الحياة ، من ناحية أخرى ، ويمكن المستعمرة من حل مشكلتى نقص العمالة وشق الطرق ، من ناحية ثالثة . ودون انتظار لرأى الحاكم العام ، أمر وزير المستعمرات والدفاع بترحيل نحو ثلاثمائة منهم ، إلى المستعمرة ، على ظهر السفينة نبتون Neptun كدفعة أولى . ولكن المستوطنين هبوا جميعا يعترضون ، لدى علمهم بهذا . واشتد اعتراضهم لما علموا بأن السجناء من الايرلنديين المقبوض عليهم فى عصيان ١٨٤٨ (٤٩) .

بدأت حركة منظمة لجمع التوقيعات على عوائض تتضمن اعتراض المستوطنين على قرار وزير المستعمرات والدفاع . وعقدت الاجتماعات العامة التى تحدث فيها ممثلون عن كل فئة وإقليم . وهكذا اجتمع سكان الحضر والريف ، انجليز الشرق وهولنديو الغرب ، رجال دين وسياسة . ونسي جودلونتون وفيريرن وبراند خلاقاتهم . وكانت كيب تاون قلب الحركة ، وجون فيريرن الروح الملهمة لها . وتشكلت جمعية مناهضة السجناء Anti - Convict Association وانتشرت فروعها فى بعض أنحاء المستعمرة ، ذات الأهمية . وقد استهلت الجمعية نشاطها بتوجيه عريضة إلى الملكة والبرلمان والحكومة الانجليزية والشعب البريطانى ، تطالبهم جميعا بوقف تهجير المساجين . وكررت الجمعية ارسال عرائض إلى الملكة ، بهذا الخصوص فى جملة مناسبات متقاربة (٥٠) .

وبينما وقف وزير المستعمرات والدفاع ايرل جراى ، فى مجلس اللوردات ، يدافع عن قراره ، فأعلن أن المستوطنين ليس لهم أن يعترضوا عليه ، وقد انفقته حكومته مليون جنيه فى حرب الكفار الأخيرة ، وقف عضو مجلس العموم اديرلى C. B. Adderly يدافع عن رأى المستوطنين (٥١) .

حاول الحاكم العام سير هارى سميث تهديّة ثائرة المستوطنين ، حين علموا بقرب وصول السفينة نبتون إلى خليج سيمون ، حاملة السجناء الذين وصفهم المستوطنون بالوباء الخطير ^(٥٢) ، فوعد أن لا يرسو سجين واحد حتى يتلقّى رداً من داوننج ستريت علي اعتراضاته . وفى نفس الوقت نظمت الصحف حملة قوية ضد حكومة المستعمرة ، ودعت المستوطنين إلى مقاطعتها . وبالفعل أغلقت جميع المحلات فى شبه جزيرة الرأس ، وعقدت الاجتماعات الصاخبة ، واستقال عدد من المستوطنين ، وضباط الفيلد كورنت ^(٥٣) ، وأعضاء المجلس التشريعي المعين . وتأزم الموقف تماماً ، أمام هارى سميث ، الذى اجتهد فى توفير السلع بعد إغلاق المحلات ^(٥٤) .

عين سير هارى سميث عددا من الأعضاء الجدد فى الأماكن الشاغرة بالمجلس التشريعي ، باستقالة المعارضين على تهجير السجناء . فاندفع جمهور من العامة إلى مبنى المجلس التشريعي ، وأحاطوا به وهتفوا ضده ، ثم اندفعوا إلى منازل الأعضاء الجدد ، وراحوا يحطمون نوافذ منازلهم . ولم تنته الاضطرابات ومظاهر الاحتجاج ، إلا بإعلان الحاكم العام قرار رحيل نبتون عن خليج سيمون وجنوب افريقيا ، فى فبراير ١٨٥٠ ^(٥٥) .

على هذا النحو أثبت المستوطنون البيض مقدرتهم على إنفاذ مشيئتهم ، فى أول استعراض للقوة بينهم وبين الحكم البريطاني ، وقدموا الدليل على جدارتهم بنيل الحكم النيابي ، ووجود قدر قوى من المصالح المشتركة بينهم . كانت تلك هي المرة الأولى التى يجتمع فيها السكان الانجليز والهولنديون لمعارضة الحكومة . فهم مختلفون ، حول كثير من الأمور ، ولا يجمعهم سوى المسائل المصيرية المتعلقة بالحرب المشتركة ضد الأفارقة ^(٥٦) .

الإعداد للحكم النيابي :

قررت الحكومة البريطانية ، أخيرا الاستجابة لمطلب الحكم النيابي . إن وحدة الرأى العام الأبيض فى المستعمرة ، ورغبتها فى التخلص من النفقات المتزايدة التى تثقل كاهل دافعي الضرائب فى بريطانيا يبرران ذلك . فصدرت فى ٢٣ مايو ١٨٥٠ الموافقة الملكية علي دعوة الهيئة التشريعية للمستعمرة لإعداد دستور بإنشاء حكومة نيابية ، وذلك بقيام برلمان منتخب ، إلى جانب سلطة الحاكم وحكومته التنفيذية القوية ^(٥٧) ، علي أن يكون مشروع بورتر أساسا لمشروع الدستور المقترح ، مع إدخال تعديلات طفيفة ، تتعلق بوجوب تشكيل البرلمان من أعضاء من الموظفين والمنتخبين ، ومنع تقدم الموظفين للترشيح للجمعية التشريعية ^(٥٨) .

وطلب كذلك زيادة مدة عضوية المجلس التشريعي إلى عشر سنوات ، وزيادة قيمة الممتلكات المشترطة للمجلس التشريعي عن تلك المشترطة للجمعية التشريعية . واستنادا إلى هذا زادت شروط الملكية ، بصفة عامة ، عما كانت عليه فى مشروع بورتر ، وذلك لتضييق نطاق ممارسة الحقوق السياسية أمام الملونين والافارقة ، وحتى لا تهتز سطوة البيض^(٥٩) . وصدرت الأوامر إلى سير هارى سميث بإكمال المجلس التشريعي المعين ودعمه ، حتى يتمكن أعضاؤه من صياغة مشروع قانون دستور المستعمرة ، مسترشدين بمشروع بورتر والتعديلات المقترحة من الأطراف الأخرى^(٦٠) . وهكذا كانت مذكرة بورتر النائب العام ، ومذكرات الأعضاء الشعبيين أو الموظفين ، أساس دستور المستعمرة . وتحول المجلس إلى لجنة لمناقشة صياغة الدستور^(٦١) .

وإزاء التعقيدات التى تكتنف الموقف السياسى فى المستعمرة ، من حيث تعدد عناصر السكان واختلاف مصالحها ، ارتأى سير هارى سميث أن يطلب إلى الجمعيات المحلية والمجالس البلدية والقروية ومجالس الطرق تقديم مقترحاتها ، بشأن شغل المقاعد الخالية فى المجلس التشريعى المعين ، وذلك فى مذكرة حكومية بعث بها إليهم فى ٦ مايو ١٨٥٠ (٦٢) . وطبقا لهذه المشاركة رشحت عدة شخصيات . وكان الخمسة الأول ، الذين حازوا على أعلى الأصوات هم : كريسترفل براند محرر جريدة Zuid Afrikaan وسير اندريس ستوكينستروم Andries Stock enstrom الحاكم العام السابق للإقليم الشرقى ، وريتز F. W. Reitz ، والد رئيس دولة الاورنج الحرة ، فيما بعد ، وجون فيريزن ، وويتشت J. H. wicht وقد استجاب سير هارى سميث لنصح مجلسه التنفيذى ، فعين الأربعة الأول ، تحت اسم "أعضاء شعبيين" وعين روبرت جودلونتون خامسا لهم ، وذلك رغم أن ترتيبه فى قائمة المرشحين كان الحادى عشر . واحتفظ ويليم كوك W. Cock بمقعده ، وكان عضوا عن الإقليم الشرقى^(٦٣) . وأضيف إلى المجلس الأعضاء المعينون الذين يدخلون المجلس بحكم مناصبهم وهم جون مونتاجو ، والمراقب العام ويليم هوب W. Hope ومدير الجمارك ويليم فيلد W. Field ، ومدير عام الخزانة هارى ريفرز Harty Rivers والنائب العام بورتر^(٦٤) .

كان هدف سميث من تخطى ويتشت واختيار جود لونتون أن يكون فى المجلس الذى دُعِيَ لإصدار الدستور رجل يحظى بثقة الإقليم الشرقى ودعاة الانفصال فيه ، وحتى يمكن الموازنة بين تمثيل الإقليمين الشرقى والغربى . وساعد على اختيار جود لونتون كذلك ، تأييد الصحافة له ، وبخاصة جريدة الاوبزرفر Obseryor فى عددها الصادر فى ١١ يونيو ١٨٥٠ (٦٥) .

صمم الأعضاء الأربعة الأول علي العمل كفريق واحد يمثل الحزب الشعبي (الأبيض)، وأصرروا علي عدم مناقشة شئ في المجلس سوى الدستور ، وقاطعوا جود لونتون لأنه نفض يديه من الحركة المضادة لنفى المجرمين إلى المستعمرة فى مراحلها الأخيرة . وحينما تبني أحدهم ، وهو ستوكينستروم ، مشروعا لفصل الإقليم الشرقى عن المستعمرة بدا أن انفصالا قد تم فعلا ، بين الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون الإقليم الغربى ، وهم : فيرييرن وريتز وبرانند وبين ممثلى الإقليم الشرقى . فاستقال ستوكينستروم وتبعه ثلاثتهم ، فتعطل المجلس التشريعى المعين من جديد . ودعت بلدية كيب تاون خامس الفائزين فى القائمة ، المدعو ويتشت ، بأن يتقدم بمشروع دستور جديد . وعندما تم هذا ، حملهُ فيرييرن إلى لندن باعتباره الصياغة الشعبية للدستور ، التى شارك فيها شعب كيب تاون وممثلوها المنتخبون ، بالإضافة إلى خمسين ملايوى من الملونين . ثم لحقَ به ستوكينستروم ليعرض قضية الانفصال بين الإقليمين الشرقى والغربى . ولكن جهودهما لم تسفر عن شئ^(٦٦) .

بينما كانت الصياغة الشعبية (البيضاء) أقل مشروعات الدستور تحيزا ضد الملونين والآفارقة حدث تدهور فى العلاقات بين البيض والسود والملونين ، أدى إلى تحول الرأى العام الأبيض لصالح قضية التمييز بين الطرفين . وفى نهاية عام ١٨٥٠ نشبت حرب وطنية جديدة، حين تمرد الهوتنتوت ، الذين كانوا علي الولاء من قبل ، فى أكثر الحروب الوطنية ضراوة ، والتى عرفت باسم حرب الكفار الثامنة ، أو بحرب سانديل Sandile War ، واستمرت حتى عام ١٨٥٣ . ويرجع السبب الرئيسى لنشوبها إلى ازدياد نفوذ قبيلة الفنجو ، فى إقليم فيكتوريا إيست Victoria East بقيادة زعيمهم كالدير وود Calderwood علي حساب نفوذ الزعيم سانديل زعيم قبيلة الجايكا Gaika ، والذين دأب الانجليز ، منذ ضم كافراريا البريطانية فى عام ١٨٤٧ علي النكاية لهم ، بتقريب الفنجو ومنحهم الأراضى فى ممتلكات الجايكا . وقد اعترض سانديل مرارا علي الإجراءات البريطانية هذه ، ورفض التنازل عن أرضه لا للفنجو الآفارقة ، ولا للمستوطنين الأوروبيين^(٦٧) .

ولما شرع سانديل يقاوم استيلاء الفنجو والمستوطنين علي أرضه أرسل إليه المندوب السامى سميث يستدعيه إليه فى أكتوبر ١٨٥٠ ، فرفض سانديل المثول بين يديه ، حتى لا يناله مانال أباه هنتزا ، Hintza من قبل ، حين أجاب استدعاءً مشابها^(٦٨) . فعزله سميث وعين بدلا منه زعيما آخر هو تشارلز برونلى Charles Brownlee . ولكن قبيلة الجايكا رفضت الاعتراف ببرونلى . فقدم إليهم سميث علي رأس القوات البريطانية ، حيث تعرضت

كتيبة من قواته لهزيمة منكرة ، فى ممر بومه Boomah Pass وهبت القبائل الواحدة ، تلو الاخرى ، ضد الحكم البريطانى ، وأرسل الزعيم كريلى Krali^(٦٩) ، زعيم قبيلة الجاليكا Ga- lika قواته لمساعدة سانديل ، وتبعته قبيلة التيمبو Tembo أما هو تنتوت ثيوبوليس Theo-polis ونهر كات Kat River فقد تجمعوا حول زعيمهم ويليم أوثالدر W. Uithaalder الذى دعاهم إلى العمل من أجل استقلال أمة الهوتنتوت . ولما وصلت أنباء القتال إلى زعيم الباسوتو الكبير موشيش ، هاجم منطقة السيادة البريطانية فى نهر الأورنج O.R.S. وتمكن من هزيمة القوات البريطانية فى موقعة فيير فوت Viervoet فى يونيو ١٨٥١ . بعد هذا النصر أرسلت الحكومة البريطانية ليفتنانت جنرال سير جورج كاثكارت G. Cathcart (١٨٥٢) . (١٨٥٤) ليحل محل سميث كمندوب سام وحاكم عام للمستعمرة . فقام كاثكارت بتشديد ضرباته فى كافاريا البريطانية ضد كريلى وسانديل ، وأوقف توسع الباسوتو فى منطقة نهر الأورنج . ثم أتبع هذا بزحزة كريلى وتخصيص مزيد من أرض الجايكا والجاليكا لتوطين الفنجو والمستوطنين البيض^(٧٠) .

فى ظل هذه الظروف كانت المجموعات المكلفة بوضع الدستور ، والمتطوعة بوضعه ، تميل إلى تضيق مجال المشاركة السياسية أمام الأفارقة إن لم يكن حرمانهم منها . ويمكن القول بأن الذين عهد إليهم وضع الدستور لم يكن فى مخيلتهم السماح للبانى الأفارقة بدخول البرلمان ، أو التصويت له . فهم ، فى نظرهم يسببون للمستعمرة مشكلة على الحدود ، وهى مشكلة خارجية ، لا مشكلة داخلية ولا يجب أن يسمح لهم بأن يكونوا سببا لمشكلة داخلية^(٧١) . ومن ثم كات الحرب ذات نتائج ملموسة على حقوق الأفارقة الانتخابية ، منذ يوم نشوبها . فحين انتقل سير هارى سميث إلى ميدان القتال فى كافاريا ، ترك كيب تاون تعج بالمستوطنين ، الذين يميلون إلى منع الأفارقة من ممارسة حق التصويت ، على عكس ما تقضى به الأوامر الصادرة إليه من لندن . وقد شاركت بعض جموع الملونين فى الثورة الافريقية ، فأصبح الذين يضعون الدستور يميلون إلى إضافتهم إلى الأفارقة رغم مشاركتهم فى أوجه النشاط ، ورغم أنهم كانوا أكثر تحضرًا من الأفارقة . وبينما كان تركيز العسكريين البريطانيين على جمع المستوطنين فى مستوطنات شبه عسكرية ، على الحدود ، وطرد القبائل الافريقية وراء هذه الحدود ، فإن السياسيين عملوا على وضع حواجز أمام مشاركة الأفارقة الذين يعيشون بين ظهرانيهم^(٧٢) .

سارع مونتاجو نائب سميث فى إدارة المستعمرة ، خلال الحرب ، بتعيين أربعة أعضاء فى الأماكن الشاغرة فى المجلس التشريعي المعين ، واختارهم ، بالطبع ، ممن يوافقون هواه من

انجليز الإقليم الغربى ، والذين لم يحظوا بتأييد أى الإقليمين . وقد اجتمع المجلس الجديد فى ١٠ أكتوبر ١٨٥١ وسط مقاطعة تامة من الهولنديين ^(٧٣) . وبينما الحرب دائرة فى مناطق حدود الإقليم الغربى سرت إشاعة عن ثورة محتملة قد يقوم بها الملونون فى الإقليم الغربى ، تعاطفا مع الهوتنتوت المتمردين فى منطقة نهر كات . وكانت النتيجة المباشرة لهذا أن أعلن مونتاجو زيادة قيمة الملكية المشترط توافرها لدى الناهبين من خمسة وعشرين جنيها فى العام ، طبقا لمشروع دستور بورتر ، إلى خمسين جنيها ، حتى يمنع أكبر عدد ممكن من الملونين من التصويت ^(٧٤) . وقد أيد المزارعون البيض مونتاجو ، فيماذهب إليه ، فى نفس الوقت الذى جاء كاثكارت إلى البلاد لينتهج سياسة متشددة تجاه القبائل الافريقية ، مع العمل على إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن ، حتى لا تتحمل الخزانة البريطانية مزيدا من النفقات ، ويعمل كذلك على بحث إمكانية سحب القوات والسلطة البريطانية ، من كل مكان ممكن فى جنوب افريقيا ، على أساس أنه ، فيما عدا أمن المحطة البحرية فى رأس الرجاء الصالح ، فليس لدى التاج البريطانى أية مصالح فى إبقاء السيطرة البريطانية ، على أية أقاليم فى جنوب افريقيا . أما رغبة البرلمان البريطانى فى مراعاة رعايا الملكة المخلصين ، ومد الحضارة بين الوثنيين ، فهي أمور تأتي فى منزلة متأخرة ، وبعد ضمان خفض الاتفاق إلى أقصى حد ^(٧٥) .

حدث هذا التغير فى السياسة البريطانية بتغير وزارة الأحرار ، وتولى وزارة المحافظين برئاسة لورد ديربى فى مارس ١٨٥٢ ، والتى تولى لورد بكنجهام فيها وزارة المستعمرات . وصار على كاثكارت أن ينفذ سياسة الانسحاب من جنوب افريقيا ، كمايراه لورد بكنجهام ^(٧٦) وكان معنى هذا منح الاستقلال للبوير شمال نهري الأورنج والفال ^(٧٧) .

توجه كاثكارت إلى الحدود لتنفيذ سياسة الانسحاب ، وترك ليفتنانت جنرال دارلنج Darling ، الحاكم العام الجديد للإقليم الشرقى لمعالجة مشاكل الموقف السياسى فى كيب تاون . وقد استقى دارلنج سياسته من النائب سميث . وتعطلت الحركة الديمقراطية بطبيعة الحال ، حتى يتم تنفيذ سياسة الانسحاب . وبعد نجاح الانسحاب من الترنسفال ، التى كانت السلطة البريطانية فيها اسمية فقط ، وقبل أن يتم الانسحاب من الاورنج ، سقطت وزارة المحافظين فى ديسمبر ١٨٥٢ ، وعاد الأحرار إلى الحكم ، وتولى دوق نيوكاسل Newcastle وزارة المستعمرات ، فعمل على دفع الحركة الدستورية . وعلى عجل أعدت التعديلات المطلوبة على مشروع بورتر ، وأرسلت مع الدساتير المقترحة الأخرى إلى لندن ، لفحصها وتعديلها والاختيار بينها ، ويبحث مدى موافقتها للسياسة البريطانية ^(٧٨) . وأخيرا وفى الحادى عشر من مارس عام ١٨٥٣ صدر الأمر التنفيذى بقانون دستور مستعمرة الرأس ^(٧٩) .

المصادر والمراجع

Davenport, T. R. H.: South Africa, A Modern History, London, (١ 1978, P. 75.

(٢) هي مجالس اللاند روست والهيمرادين والفيلد كورنت ، وعن هذه انظر: السيد علي أحمد قليفل: جمهورية جنوب افريقيا ١٨٥٧-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٢ .

وكذا: Cope, John: South Africa, London, 1965, P. 83.

Mandelbrote, H. J. : The Constiutional Development, 1843-1858, P. (٣ 366 (The Cambridge History of Brititsh Empire, Vol. 8 South Africa, London, 1963).

هذا وسيرمز لهذا المرجع بالحروف الأولى ، علي سبيل الاختصار (C. H. B. E)

Brett, S. Reed.: A Histor of the Brititsh Empire And Commonwealth, (٤ London, 1961, P. 383.

Mandelbrot, H. J. : Op. Cit., P. 366.

Johnston, Harry H.: A Histor of the Colonization of Africa By Alien (٥ Races, London, 1913, P. 258.

De Klerl, W. A. : The Puritans In Africa, A Story of Afrikanerdom, (٦ London, 1978, P. 31.

(٧) لفظا الافريكانيين والبوير يشيران إلى عصر سكاني واحد في جنوب افريقيا ، فالبوير تعنى في اللغة الهولندية المزارع . ولكن إطلاق هذا اللفظ علي عمومهم يعني زراع جنوب افريقيا من أصل هولندي . أما الافريكانيون فهي تسمية سياسية يقصد بها تحول هؤلاء البوير من التبعية السياسية للوطن الأم هولندا إلى الاعتماد علي أنفسهم ، باعتبارهم هولنديين ينتمون إلى افريقيا أكثر من انتمائهم إلى هولندا . فتاريخهم بدأ في افريقيا ، وفيها درجوا وعلي خيراتها نشاوا . وقد جاء تحول البوير من القومية الهولندية إليب القومية الافريكانية بعد تخلى هولندا عنهم واحاطة البانتو والبريطانيين بهم ، ولولا ذلك ما وجدت القومية الافريكانية . أنظر:

- Paton, Alan: Hope for South Africa, New York, 1958, P. 21. Denoon, Donald: South Africa Since 1800, New York, 1973, P. 34.
- Southgate, George W. : The British Empire And Commonwealth, (London, 1972, P. 149.
- Marten, G. H. K. : The Groundwork of British History, Part II, P. (704.
- Curtin Philip, Feireman, Steven And Others: African History, London, 1978, P. 130.
- Creswell, William Parr: The Growth And Administration of The British Cilonies, 1837-1897, London, 1898, P. 221.
- Walker, Eric A. : A History of South Africa, London, (P. 174. (١٢
- C. O. 48. 444. P. 662. (١٣
- Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 368-370. (١٤
- Ibid. (١٥
- Johnston, Harry H. : Op. Cit., P. 258. (١٦
- Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 370-371. (١٧
- Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., P. 371. (١٨
- (١٩ عن الهجرة الكبرى انظر السيد علي أحمد فليفل: المرجع السابق ، الفصل الأول.
- C. O. 48. 444. P. 662. (٢٠
- Ibid., Walker, Eric A. : Op. Cit., P. 243. (٢١
- Mandlbrote, H. J. : Op. Cit., PP. 371-372. (٢٢
- Walker, Eric A.: OP . Cit ., PP. 246-247. (٢٣
- Mandelbtot , H.J.: OP. CIT .,P.373. (٢٤
- Lumb, S.V: A Short Histoty Of Central And Southern Africa,Third(٢٥ Edition , Cambridge , 1969 , PP. 21-31.

Bell, K,N And Morrell, W.P :Select Documents On British Colonial (٢٦
Policy , 1830- 1860 ,OXFORD, 1928 , PP. 47-48 , Despatah From Stanly
To Napier , Diwning Street , 15 April 1842.

Walker , Eric A. : OP .Cit., O. 244. (٢٧

Omer - ZCooper J.D.: South Africa From THE Creat Trek to unifica- (٢٨
tion .P. 379 .(Anene , Josepn C. And Brown , Codefrey N. : Africa In THE
Nineteenth And Twentieth Centuries , Ibadan , London , 1968).

Bell. N.N . And Morrell, W.-. : OP . cit. , P 109 THE Nemorandun (٢٩
Of Ontagu .

Lbid . Mandelrote , H.J.: OP Cit : , P1 . 373-374. (٣٠

Keiskamma كاييزكاما Kei كافراريا هي المنطقة التي تقع بين نهري الكيبي
وقد قسمت في ظل الاحتلال البريطاني إلى قسمين إداريين .

C.O.48, 444, P.662. (٣٢

Theak George McCal : History Of South Africa From 1795 to (٣٣
1872 , Vol . III.London , Fourth Edition , 1927 P. 44.

Johnston, Harry H.: OP. Cit .,PP.263. (٣٤

Mandelbrote , H.J.: OP. Cit ,. P.374- 375.

Marais , J.S.: the Cape Colouerd People , 1652 - 1937(٣٥
.Johannesberg , 1962, P. 209.

Macumikkan W. M.: Bantu , Boer And Beiton , THE Making Of(٣٦
THE South African_ Native Propkem , Oxford , 1963, P. 305.

Mandelbrote , H.J.: OP. Cit ,. P. 375. (٣٧

Brett, S. Reed : A History Of the British Empire And Commonwealth ,
London , 1961, P. 383.

Macmillan W.M.: OP . Cit ., P. 306 (٣٨

Brett, S. Reed : OP . Cit ., P. 383. (٣٩

July , Robertr W., : A History Of the People , London 1970, P.372.(٤٠

Walker , Eric A.:OP. Cit.,P.244,Davenport T.R.H.: OP. Cit., P 77.(٤١

- Mandelbeote ,H.J.: OP Cit (٤٢
.,P.376.
- Creswell , William Parr: OP . Cit ., P 228. (٤٣
- Macmillan ,W.M. : OP. Cit ., P. 20.
- Bell, K.N. And Morrell,. W.P.: OP. Cit ., P.108-109. (٤٤
- Memorandum Of Montagu , April 10, 1848.
- Walker, Eric A.: OP Cit ., PP. 244-237. (٤٥
- Mandelbrote H.J.,: OP. Cit ., PP 369- (٤٦
370.
- Ibid . PP. 376- (٤٧
377.
- Macmillan W,M,:OP. Cit ., p. (٤٨
310
- Wilson , Monica And Thompson , Leonard : the OXford Histr ry Of
South Africa , Vol .I, South Africa to 1870, OXford , 1970,P.321.
- (٤٩ كان معنى هذا أن السجناء من الكاثوليك ، بينما المستوطنون بريطانيون
Johnston Harry H.: OP .Cit ., P. 264. وافركانريين بروتستنت.
- Bell, K.N. And Morrel, W, P,: OP. Cit ., PP. 312-314 Resolutions(٥٠
Of Pulic Meeting At Capetown , July 4, 1849.
- Theal , G.M : oP Cit ., PP. 72- 78. (٥١
- Greswell, William Parr : OP. Cit . P 223. (٥٢
- (٥٣ انظر فصل نظام الحكم في مستعمرة رأس الرجاء الصالح.
- Theal , G.M.: OP. Cit ., PP. 79-81 (٥٤
- Walker , Eric A.: Op.Cit.,P.250. Mandelbrote, H.J.: OP. Clt., PP.(٥٥
378- 379.
- Ibid. (٥٦
- THEal , G.M. Progress Of South Africa In the Century, London ,(٥٧
1902.P. 324. Johnston , Harry H. : OP. Cit ., P .265.

- Walker, Eric A.:OP. Clt., P. 250. (٥٨
- Mandelbrote H.J.: OP. Cit ., Pi . 379-380. (٥٩
- Greswell, William Parr: OP. Clt., P.224.
- Walker, Eric A. OP. Cit., P. 251. (٦٠
- Theal, G.M.History Of South Africa , PP. 119-122. (٦١
- Theal , G.M.: ProgressOf South Africa ,P. 325. (٦٢
- Marais, J.S.: OP. Cit., P .211.
- Darais , T.R.H.: OP. Cit PP. 76-77. (٦٣
- Wilson , Mo,ica And Thompson , Leonard : OP . Cit., P. 323.
- Theal , CM. : ProgressOf South Africa ,PP. 325-326 (٦٤
- Walker, Eric A.: OP. Clt., P.251. (٦٥
- THEal, G.M.: OP . Cit., P. 328 . (٦٦
- C.O. 48.444. PP. 559-560. (٦٧
- Wilson , Monica And Thomposon , Leonard : OP . Cit., P . 322.
- Macmic lan , W.M. : OP. Cit., PP. 318-320. (٦٨
- (٦٩ ورد اسم كريلى في بعض المراجع سيرلي Serli.
- Walker, Eric A.: OP. Cit., PP. 254-266. (٧٠
- Marais , I.S.: OP. Cit., PP. 211-213. (٧١
- C.O. 48.444. P. 662. (٧٢
- Bell, K.N. And Morrell, W.P. OP. Cit., PP. 518- 519.
- Theal, G.M.: History Of South Afroca . P. 128. (٧٣
- Ibid., Marais, G.S.: OP. cit., PP. 213-4. (٧٤
- Bell,K.N.And Morrell, W.P. :OP. Cit., PP. 528- 530, Despatch (٧٥
- From Lord Grey to the Hon. G. Cathcart, February 2, 1852.
- Walker, Eric A.: OP. Cit., P. 251. (٧٦

Mandelbrote , H.J.: OP. Cit., P 382.	(VY
Cmer- Cooper, J.D.OP.Cit.,P.387.	
Walker, Eric A.: OP.Cit., P 252.	(VA
Mandelbrote , H.J. OP. Cit., P. 383	
Theal, G.M. : History Of South Africa, P. 132.	(VA

الفصل الرابع
نظام الحكم البريطاني
في مستعمرة رأس الرجاء الصالح
في ظل الحكم النيابي والذاتي
(١٨٥٤ - ١٨٧٢ - ١٩١٠)

كما ذكرنا من قبل ، فقد مرت مستعمرة الرأس البريطانية بكافة النظم الاستعمارية البريطانية ، ولعلها المستعمرة الوحيدة فى القارة الافريقية ، التى تمثل النموذج الكامل لهذه النظم ، التى تعاقبت عليها ، وهى : الاحتلال ، بعد صراع مع قوة أوروبية أخرى هى هولندا ، ثم الحماية ، وحكم مستعمرة التاج ، والحكم النيابى ، والحكم الذاتى ، وختاما الاتحاد ضمن مجموعة من المستعمرات ، فى وحدة من الوحدات التى شكلت الكومن ولث البريطانى فيما بعد . ويرجع هذا إلى طول الفترة التى خضعت فيها المستعمرة لبريطانيا ، وقوة الوجود الأبيض فيها ، بحيث تطلب استرضائه أن تمنح بريطانيا المستعمرة نظاماً دستورية . كذلك فقد اختلفت وجهة نظر الحكومات البريطانية نحو المستعمرة ، حسب انتمائها الحزبى ، والرغبة فى الاستعمار ، والرغبة عنه ، والانفاق عليه ، أو الاستفادة منه ، حسب الموقف الدولى بأوروبا وافريقيا . وقد كان خفض بريطانيا للاتفاق يعنى تحمل المستعمرة مزيداً من المسئولية ، ونيلها مزيداً من الحرية فى إدارة شئونها الداخلية . وكانت بريطانيا مضطرة ، فى أحوال كثيرة إلى ضم مزيد من المستعمرات ، رغم رغبتها فى خفض الانفاق ^(١) .

وتعد الفترة التالية لإصدار قانون الحكم النيابى فى مستعمرة الرأس فترة خصبة ، إذ استقر فيها الاستعمار البريطانى ، وتبلورت مؤسساته . وانعكس كل هذا على نظام الحكم فى المستعمرة ، فأثر على صلاحيات سلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بحيث يمكن رصدها من الوثائق بسهولة . وسوف نستعرض ذلك فيما يلى من صفحات .

أولاً- السلطة التنفيذية :

تمثلت السلطة التنفيذية فى المستعمرة فى الحاكم العام والمجلس التنفيذى والوزارة منذ عهد الحكم الذاتى ، والإدارات المختلفة وحكام الأقاليم والقوات العسكرية والشرطة .

الحاكم العام :

كان حاكم عام مستعمرة رأس الرجاء الصالح يشغل أيضاً منصب المندوب السامى ، البريطانى لجنوب افريقيا ، وكانت صلاحياته كحاكم عام لمستعمرة الرأس كالاتى :

قبل صدور دستور الحكم النيابى فى ١٨٥٣ كان مطلق السلطة ، بحيث كان يتجاهل وجود مجلسه التنفيذى ، وكذا المجلس التشريعى ^(٢) . وقد عمل هذا الدستور على الحد من

صلاحياته الواسعة . وكانت مرحلة الحكم النيابي مرحلة انتقال بين عصر تفوق فيه سلطته كل السلطات ، وهو عصر حكم التاج ، وبين عصر الحكم الذاتى الذى صار فيه حكما بين السلطات ، يشرف من بعيد ، ولا يتدخل فى شئونها ، ويراعى قط مصالح الامبراطورية البريطانية^(٣) .

وقد كان للحاكم العام ، فى ظل الحكم النيابي (١٨٥٣ - ١٨٧٢) أن يخالف المجلس التنفيذي الرأى ، على أن يخبر وزير المستعمرات بالسبب الذى دعاه إلى ذلك ، وكان الحاكم فى هذه الفترة يتصرفون بحرية كاملة ، ولم تكن محاولات البرلمان والمجلس التنفيذي لمشاركته السلطة ناجحة إلا نادرا^(٤) .

كان للحاكم العام أن يعين كبار موظفين ، ويحصل على تصديق الحكومة البريطانية على هذا التعيين ، وله أيضا سلطة فصلهم بعد استشارة المجلس التنفيذي . وله مثل هذه السلطة على القضاة إن ثبت له سوء سلوكهم . وله أن يقبل الاستقالات ، حتى تصله الموافقة الملكية من لندن ، ولكن ليس له أن يقبل موظفا عينه وزير المستعمرات ، أو من هو أعلى منه مرتبة^(٥) . وكان وزير المستعمرات يعيد تعيين الموظفين الذين أقالهم الحاكم العام ، إن استبان له سوء تصرفه حيالهم ، وعدم اتباعه الإجراءات الدستورية ، وذلك مثلما حدث بين لورد كارنارفون وسير فيليب وودهارس^(٦) .

ولم يكن للحاكم العام أن ينفذ أحكام الإعدام ، دون تصديق التاج البريطاني . وكان من سلطته تخفيف العقوبات والعفو عن المحكوم عليهم ، بعد استشارة القضاة . ودان له حق طلب فرض غرامة مالية لا تتجاوز الخمسين جنيها^(٧) . ويصدر الحاكم ، فى كل المسائل ذات الأهمية ، قرارات وبيانات تنشر فى الجريدة الرسمية . فإن كانت ملحة أصدر بها عددا استثنائيا ، لتوزع فى أنحاء المستعمرة^(٨) .

وكان الحاكم العام يرأس جلسات المجلس التنفيذي ، ويدعوه للانعقاد ، ويعطله ، ويمضى قراراته أو يوقفها . ولكن حُرِّم عليه جملة أمور منها : إلغاء الحكم البريطاني فى المستعمرة ، أو تعريضه للخطر ، أو التصرف فى مسائل السياسية العليا دون إذن وزارة المستعمرات^(٩) ، أو تعديل قوانين المستعمرة ، أو التدخل بشكل غير قانوني فى تعيين المجلس التشريعي ، أو زيادة أو خفض مرتبات أو صلاحيات الموظفين العموميين ، أو إصدار عملة ورقية ، أو تمكين الأجانب من أرض المستعمرة ، أو التدخل فى حرية العقيدة ، أو تعريض غير الأوروبيين لموقف من العجز والتضييق لا يسري على الأوروبيين^(١٠) .

وكان بعض الحكام ، لاسيما فيليب وودهاوس ، يتحايل على هذه القيود . فإذا أراد فصل أحد أعضاء المجلس منحه أجازة ، حتى يحصل علي موافقة وزير المستعمرات علي إقالته ، أو يدفعه إلى الاستقالة (١١) .

وقد نص الدستور في عام ١٨٥٣ ، وفي المادة رقم ٨٠ منه ، على أن تنتظر مشروعات القوانين الخاصة بالسياسة المالية والنقد في الجمعية التشريعية ، بطلب من الحكومة البريطانية ، أى بطلب من ممثلها الحاكم العام . فكان بعضهم لا يطلب من الجمعية التشريعية نظر هذه القوانين ، حتى يفوت عليها فرصة مناقشته في سياسته . كذلك حول الحاكم العام سلطة اتفاق قرابة ثلث دخل المستعمرة علي الخدمات الضرورية ، والحقوق المقررة دستوريا ، والإنشاءات المدنية والمعاشات والشئون الدينية والدفاع عن الحدود ، دون الرجوع إلي البرلمان ، هو ما كان يفعله سيرجورج جراي ، في عام ١٨٥٦ ، على سبيل المثال (١٢) . وقد انتهج سير فيليب وودهاوس نهجا مشابها لنهج جراي ، ولكن البرلمان اشتد في محاسبته حسابا عسيرا ، حتي سألته عن إيجار منزله الريفي (١٣) .

من هنا يتبين أن دستور ١٨٥٣ كان نهاية لعهد الحكم الاوتوقراطي . فمنذ هذا العام فصاعدا كانه ، وأمر الحاكم أقل قوة في جوهرها وأضيف نطاقا في مجالها . ولئن كان بوسعه أن ينفذ مشيئته على البرلمان ، فإن البرلمان وجه إليه نقدا قاسيا بوصفه رأس السلطة التنفيذي . كان للحاكم ، طبقا للعادتين ٨١ و ٨٢ ، أن يقترح تعديل مشروعات القوانين ، وله أيضا أن يرفضها ، أو يوافق عليها ، أو يرسلها إلي لندن للتصديق عليها (١٤) .

منع الدستور البرلمان من الانتقاص من سلطة الحاكم أو التهديد بذلك ، ومنح الحاكم سلطة تأجيل تنفيذ أي قانون يصدره البرلمان ، لمدة عامين . كما كان له حق إلغاء أي قانون يرى فيه مساما بالدستور أو تعديلا له . وكان له نفس الحق في إلغاء أي قانون يكون من شأنه التأثير علي الملونين ، أو الإضرار بحقوق التاج البريطاني ، وذلك نص المادة الثالثة والثمانين . ورغم صلاحيات الحاكم الواسعة هذه فقد كان ، في بداية تجربة الحكم النيابي ، وسيطا بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية ، اللذين دبت بينهما الخلافات (١٥) . ولكن ظلت التجربة كلها وقفا علي أمرين اثنين : مدى النضج السياسي للبرلمانيين وعدم تكون أحزاب ذات برامج محددة ، وطبيعة الحاكم من حيث موقفه من الديمقراطية تأييدا ومعارضة ، فإن كانت هذه الأخيرة تعقدت الأمور مع البرلمان ، حتى يصبح النظام كله في محنة ، لا سيما وأن الحاكم لم يكن مسئولا أمام البرلمان ، بل أمام وزير المستعمرات (١٦) .

كان الحاكم العام ، بحكم منصبه كمندوب سام ، قائدا للحامية البريطانية (١٧) وقد كان

مضطرا أحيانا إلى أن يعهد بمهام الحاكم العام لنائب له ، ليتفرغ لمشاكل الحدود مع القبائل الافريقية ، وأن يعين حاكما عاما للإقليم الشرقي ، نظرا لبعده الشاسع عن مقر الحكم في كيب تاون . وقد طالب المستوطنون بفصل منصب الحاكم العام عن منصب قائد الحامية ، حتى يتفرغ الحاكم لأمر الحكم ، بدلا من أن يعسكر طويلا على الحدود . ولما صار الحكام يعينون من غير العسكريين ، استمروا يقودون الحامية ، ويقوم قائد القوات بأعباء الحاكم العام في حالة غيابه أو سفره (١٨) .

وكان سير فيليب وودهاوس صاحب أسوأ تجربة مع برلمان المستعمرة ، فقد كان يتعامل مع أزمة اقتصادية طاحنة وبرلمان مشاكس ، وقد لعب ، مرارا، على الصراع بين الإقليمين الشرقي والغربي دون نجاح ، كما كان يرى أن الاقتصاد في الإتفاق أكثر إلزاما له وحتمية من الحكم الدستوري . وكانت نتيجة الصراع هو زيادة صلاحيات البرلمان ، الذي حاول إلغاء (١٩) .

وقد اعترفت الحكومة البريطانية بحق مستوطني مستعمرة الرأس في التحكم في الهيئة التنفيذية لمستعمرتهم ، والسيطرة عليها ، مادام عليهم أن يدفعوا الضرائب ويتحملوا أعباء الدفاع عن أنفسهم ضد الأفارقة (٢٠) . وبذا وافقت بريطانيا على قيام الحكم الذاتي في المستعمرة ، وقيام وزارة مسئولة أمام البرلمان . وكان معني هذا أن تتقلص سلطات الحاكم العام نفسه ، ويترك لرئيس الوزراء الاضطلاع بالدور الأكبر من أدوار السلطة التنفيذية ، وذلك في ٢٨ نوفمبر ١٨٧٢ (٢١) .

تحول الحاكم العام بعد قيام أول وزارة مسئولة ، إلى موقف العرض والاقتراح بعد موقف الحكم والإبرام ، بل لقد صار بعض الحكام واقعين تحت النفوذ القوي لرؤساء الوزارات (٢٢) . فإن موقف مولتينو ، على سبيل المثال ، من قضية ضم جريكوالاند الغربية ، ثم من قضية الاتحاد ، يمكن أن يبين مدى قوة سلطة رؤساء الوزارات ، ولكن من ناحية أخرى ، فإن حاكم عام المستعمرة ما كان ليقبل تهديدا للسيادة البريطانية ، مهما تساهل في الأمور العادية الداخلية . لقد تركزت مهمة الحاكم العام في تنفيذ السياسة العامة للحكومة البريطانية في مستعمرة الرأس . وتقلب دوره ، مع تقلب السياسة البريطانية ، بين التوسع الاستعماري وتقليصه ، تبعا لتولي حزب الأحرار أو حزب المحافظين السلطة . فوزارات المحافظين ، وبخاصة تحت رئاسة دزرائيلي ، كانت ترى في الاستعمار مظهرا للعظمة والمجد . أما خصمه جلادستون ، زعيم الأحرار ، فلم يكن يحبذ الاستعمار . وكانت حكومات حزب الأحرار أقرب إلى منح الحكم الذاتي للمستعمرات ، تجنباً للاتفاق عليها (٢٣) .

عزل سير جورج جراي لانه خالف الحكومة البريطانية رأيها ، واقترح توحيد جنوب افريقيا ، وعزل سير بارتل فريز ، لانه خالف الحكومة البريطانية رأيها ، ولم ينفذ مشروعها لتوحيد جنوب افريقيا ، وصار عاجزا ازاء قوة شخصية رئيس الوزراء مولتينو^(٢٤) . وقد استغل فريز مسألة اصرار مولتينو في قيام قوات المستعمرة بحملتها ضد قبيلة الجالیکا ، بشكل مستقل عن القوات البريطانية ، وأقاله مقدما لحكومته سابقة دستورية رحبت بها ، لكنها كانت المرة الأخيرة التي أقال فيها الحاكم الوزارة ، منذ قيام الحكم الذاتي في عام ١٨٧٢ وحتى قيام الاتحاد في عام ١٩١٠^(٢٥) .

اما سير هيركليز روبنسون فكان في بداية حكمه يتجاهل الوزارة ، ولا يأخذ برأيها ، ولكنه ، بعد حين ، بدأ يعارض الوجود والنفوذ الامبراطوري ويؤيد دور الوزارة والأحزاب . وكانت ممارساته السياسية ، خلال أغلب فترتي حكمه ، الأولى من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ والثانية من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٧ ، تأكيداً لفكرته هذه^(٢٦) . وكان هذا اعترافاً من الحاكم العام بمدى قوة رؤساء الوزارات ، وبخاصة بعد وقوع روبنسون تحت النفوذ الطاغى لرئيس الوزراء سيسل رودس . حتى أنه بعد فضيحة غارة جيمسون لم يجرؤ علي إقالته ، وإنما استقال رودس من تلقاء نفسه ، بعد ما ثبت تورطه^(٢٧) . ولعل هذا يفسر إصرار رودس علي إعادة روبنسون مندوباً سامياً مرة أخرى بدلا من سير هنري لوتش ، الذى كان يكرهه ، والذي تولى رودس الحكم ، رغم أنفه^(٢٨) .

بهذا كانت مهام المندوب السامى أكثر بريقاً من مهام الحاكم العام لمستعمرة الرأس ، بمعنى أن اهتمام المندوب السامى برعاية الخط السياسى البريطانى والوساطة بين المستعمرات والجمهوريات كان يفوق اهتمامه بالشئون الداخلية للمستعمرة . ولكن الحالة تغيرت كثيراً علي يدى سير الفريد ميلنر ، إذ راح يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة . وكان هذا راجعاً إلى ظروف الصراع التى سبقت ولحقت حرب البوير . ومن ثم تضاءلت ، في ظل إدارته أهمية رئيس الوزراء ، لا سيما سير غوردون سبريج . إلا أن هذا الوضع تغير إلي حد ما ، حين تولى شراينر رئاسة الوزارة ، فعمل علي تدعيم موقف الافريكانيين ، ومعادلة النفوذ الطاغى للحاكم العام ميلنر ، بجهده هو وزملائه في الرابطة الافريكانية^(٢٩) .

المجلس التنفيذى :

منذ ٢٣ أكتوبر ١٨٣٣ قررت الحكومة البريطانية أن تعهد لمجلس تنفيذى بمعاونة الحاكم

العام فى الاضطلاع بمهام منصبه . وقد استمر هذا المجلس فى العمل ، منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٨٧٢ ، حين تولت الوزارة السلطة التنفيذية . وكان المجلس يتكون من كبار موظفى الحكومة . وكان للحاكم أن يعين هؤلاء الموظفين ، بيد أنه كان بحاجة إلى تصديق الحكومة البريطانية . كما أن موافقة المجلس التنفيذى ضرورية إذا أراد الحاكم عزل احد كبار موظفيه (٣٠) .

كان الحاكم يدعو المجلس التنفيذى للانعقاد ، وكان له أن يعطله . وكان الحاكم العام يعين أعضاء من غير الموظفين فى المجلس ، ويرأس الجلسات ، ويراعى قانونية الاجراءات ، ويعطي الكلمة لهذا العضو أو ذاك ، وله الصوت المرجح ، إذا ما تساوت الأصوات . وكانت العلاقات بين الحاكم والمجلس التنفيذى طيبة فى الغالب ، ومن ثم ظل حق المجلس التنفيذى فى رفض إجراءات الحاكم العام غيرالدستورية ، حقاً نظرياً غير معمول به (٣١) .

وكثيراً ما كان أعضاء المجلس التنفيذى يتفقون مع الحاكم فى آرائه فى قضايا العمل السياسى أو مشروعات القوانين المالية أو الإدارية ، ثم يذهبون إلى المجلس التشريعى ، الذى كانوا أعضاء فيه أيضاً ، ليقترحوا ما يريده الحاكم . وكانت سيطرة الحاكم على المجلس كاملة ، بحيث صار عامل الربط بين أعضائه ، ولو تغيب عن العاصمة قليلاً فربما دبت الخلافات بين هؤلاء الأعضاء (٣٢) .

وكان كبار الموظفين هم: سكرتير عام الحكومة Secretary of State وهو بمثابة وزير الدولة الأوحده ، أو بمثابة رئيس الوزراء إن جاز هذا التعبير ، وسكرتير المندوب السامى لشئون المستعمرات Cononial Secretary وهو بمثابة وزير المستعمرات ، الذى يتولى مساعدته فى إدارة شئون مستعمرتى الرأس وناتال والمحميات الأخرى . ثم هناك سكرتير شئون الإمبراطورية Imperial Secretary الذى يختص بإدارة شئون الإمبراطورية ذات الطابع السياسى . وهناك سكرتير عسكرى ، وهو بمثابة وزير الحرب Military Secretary وهو موظف آخر غير قائد الحامية الذى يتبع وزارة الحرب البريطانية ، بعد انفصالها عن وزارة المستعمرات . وعن الشئون الداخلية للمستعمرة كان هناك المراقب العام Auditor General الذى اختص بعمليات المراقبة والمراجعة والمحاسبة ورئاسة الجهاز الإدارى الحكومى ، ثم مدير عام الجمارك ، ومدير عام الخزانة Treasurer General وأخيراً النائب العام (٣٣) . وكان للحاكم مستشار قانونى Law Adviser يقوم باطلاعه على القوانين المناسبة لكل حالة تعرض عليه ، وبعد المذكرات القانونية حول كل خرقٍ للقوانين من جانب الهيئات المختلفة (٣٤) .

وكان المجلس التنفيذي يتكون فقط من سكرتير عام الحكومة ، وسكرتير شئون المستعمرات والمراقب العام ، ومدير عام الخزانة والنائب العام ، ومدير عام الجمارك (٣٥) .

وفى ظل الحاكم النيابي صار المجلس التنفيذي ، برئاسة الحاكم ، أشبه بوزارة للمستعمرة ، ألا أنه لم يكن مسئولاً أمام البرلمان ، بل أمام الحاكم العام . وبذا تمتع المجلس التنفيذي بسلطة كبيرة . وقد نص الدستور على مشاركة عدد من كبار الموظفين فى مداولات مجلسي البرلمان دون أن يتمتعوا بحق التصويت . وقد قنن أول برلمانات المستعمرة هذا بالنص على أن يحضر سبعة من كبار الموظفين جلسات اللجان المنتخبة Selected Committies . وكان هذا يعنى تغلغلا وامتدادا لهيئة تنفيذية غير مسئولة فى برلمان لا يملك سوى الاعتراض على إجراءاتها (٣٦) .

مجلس الوزراء :

منذ عام ١٨٧٢ صار رئيس الوزراء المسئول المباشر فى المستعمرة ، عن السلطة التنفيذية ، صار ، بالتالى ، خلفا للحاكم العام فى قيادتها . وعاون رئيس الوزراء مجلس مكون من خمسة أعضاء ، صار خلفا للمجلس التنفيذي . بيد أنه كان عليه أن يقدم تقارير عن كل أمر ذي بال إلى الحاكم العام ، ويرسل له نسخا من إجراءاته . وكان زعيم الأغلبية فى البرلمان يصبح رئيسا للوزراء ، مالم يرى الحاكم خلاف ذلك ، مثلما حدث حين عزل الحاكم العام فريز رئيس الوزراء مولتينو ، رغم تمتعه بالأغلبية ، وعهد بالأمير لسيير غوردون سبريج ، رغم عدم استناد هذا لأغلبية تمكنه من إمضاء مشروعاته. وتحول الأعضاء الذين كانوا يؤيدون مولتينو إلى معارضين له ، فور ظهور غضبة الحاكم عليه ، مما كان مؤشرا على نضج سياسى (٣٧) . وامتاز خلفه سبريج بأنه كان البديل المستعد أبداً لتشكيل الوزارة ، فهو ، وإن كان انجليزيا ، لا يميل إلى إغضاب الأفريكانيين ، لأنه مزارع مثلهم . وهو لم يقف بصلافة إلى جانب السلطة الامبراطورية إلا بعدما فرضت وجودها القوى على كل جنوب افريقيا بعد حرب مطلع القرن (٣٨) .

على عاتق رئيس الوزراء وقعت مسئولية اختيار أعضاء وزارته ، مع إمكانية توليه أية وزارة إلى جانب رئاسة الوزراء . وتبقى الوزارة فى الحكم ، طالما تمتعت بثقة مجلسي البرلمان (٣٩) . وبينما كان تعامل المجلس التنفيذي السابق مع سكرتير الحاكم لشئون المستعمرات ، فإن رئيس مجلس الوزراء كان يتعامل مع الحاكم العام تعاملًا مباشرًا عن طريق الخطابات الرسمية المسجلة (٤٠) .

كانت الوزارة ، فى أيامها الأولى ، تضم خمس وزارات ، على رأس كل منها عضو بمجلس الوزراء ، وإن لم يحمل لقب وزير . وهؤلاء الأعضاء هم : وزير المستعمرات Colonial Secretary والنائب العام Attorney General ووزير الخزانة ، ومندوب الأراضى التابعة للتاج والاشغال العامة ^(٤١) Cemmissioner of Crown Lands And Public Works ووزيرالشئون الوطنية . وفى عام ١٨٩٣ استحدث منصب وزير الزراعة ، فى وزارة رودس ، وإن قام بإدماج منصب وزير المستعمرات فى منصب رئيس الوزراء فظل مجلس الوزراء مكونا من خمسة أعضاء . كما كان من قبل ^(٤٢) .

وكانت الوزارة ، كصيفة قوية للحكم الذاتى ، تختلف تماما عن المجلس التنفيذى . لقد كان بوسعها معارضة الحاكم العام ، بل وإجراج موقفه . ليس هذا فقط ، بل إنه كان بوسعها مخالفة الحكومة البريطانية ، وممارسة الضغط عليها . وحتى الوزارات التى كانت الوزارة تستسلم فيها لنفوذ المندوب السامى الحاكم العام للمستعمرة ، فإن مجلس الوزراء نجح فى أن يخطط لنفسه خطا غير متماش مع السياسة البريطانية تجاه الاغلبية الافريقية ، واضطرت بريطانيا ، حفاظا على مصالحها ووجودها فى المنطقة، أن توافق على خط مجلس الوزراء العنصرى ^(٤٣) .

الإدارات الحكومية :

ضمت الإدارة الحكومية فى كيب تاون عددا محدودا من كبار الموظفين ، الذين تمتعوا بقدر كبير من السلطة فى المستعمرة ، وكانوا الأساس الذى اعتمدت عليه الإدارة . ومن هؤلاء مدير عام الخزانة والمراقب العام ومدير الشهر العقارى Registrar of Deeds ومدير عام الموائى ومدير عام السكك الحديدية ، ومدير عام الجمارك ، ومدير عام البريد ^(٤٤) .

أما الحكام المحليون ، فأقوى مناصبهم بعد مناصب مسئولى كيب تاون هو منصب حاكم عام الإقليم الشرقى ، والذي كان يتدعم يوما بعد يوم خلال الصراع بين الإقليمين الشرقى والغربى ، وانزوى مع انزواء دعوة الانفصال بينهما ^(٤٥) . تأتى بعد هذا مرتبة حكام الأقاليم ويلقب كل واحد منهم بلقب المندوب أو الأمور المدنى Civil Commissioner وهو يختص بالسلطة المدنية كاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية ، كمراقبة تحركات الوطنيين وجمع الضرائب والتراخيص وطلب العون من الحامية البريطانية أو قوات المستعمرة والاشراف على الميليشيات البيضاء ، ومراقبة إدارة العدالة والمدن وخدماتها وما إلى ذلك ^(٤٦) .

أما المدن فكان يتولى الإدارة المدنية فيها محافظ Mayor وبالذات فى المدن الكبرى مثل كيب تاون وبورت اليزابيث وجراهامز تاون ، وغيرها ^(٤٧) . ويعاون المحافظ فى عمله ، فضلا عن الإدارات الحكومية التنفيذية الخاصة بالصحة والضرائب ومختلف الخدمات ، المجلس المحلى أو البلدى المنتخب ، الذى يقوم مقام السلطة التشريعية المحلية فى مراقبة أعمال المحافظ وإداراته . وكان له أن يقترح على المحافظ ما يراه من إصلاحات ، ويضغط من أجل تنفيذها ، وربما راسل رئيس الوزراء ، بما يخالف المحافظ فيه ، وكان هذا أقصى ما يملك فعله ، حيث كان المحافظ معيناً من قبل رئيس الوزراء ^(٤٨) . إما إدارة الخدمات فكان يعهد بها للشركات متخصصة فى النظافة العامة أو تقليم الأشجار ، أو الإمداد بالمياه وغير ذلك ، . مقابل حصولها على مبلغ ثابت مثل نسبة معينة من الضرائب التى تفرض على السكان من أجل توفير مثل هذه الخدمات ^(٤٩) .

أما حكام المراكز أو الأقسام الإدارية فيعرف كل واحد منهم باسم الحاكم القاضى Magis- trate وهو يضطلع بأعباء الإدارة والحكم فى القسم الإداري ، باعتباره ممثلاً للحكومة ، ولكن له صلاحيات قضائية طفيفة ، تتعلق بتنفيذ القانون ، بصفة فورية ، فى المسائل الملحة والقضايا الجارية العاجلة ، دون الرجوع للمحاكم القضائية . وعمله فى هذا النحو يشبه عمل مأمور الشرطة الذى يضطلع بدور مدنى وقضائى ^(٥٠) .

القوات العسكرية :

كانت لمستعمرة الرأس أهميتها الاستراتيجية الفائقة على الطريق التجارى الهام بين الشرق والغرب ، وبين بريطانيا ومستعمراتها الشرقية . وقد أدى افتتاح قناة السويس إلى التقليل من هذه الأهمية التجارية للمستعمرة ، إلا أنه لم يؤد إلى التقليل من أهميتها الاستراتيجية ، وبخاصة قبل احتلال بريطانيا لمصر ، حين كانت تكتنف النفوذ البريطانى فى القناة تعقيدات دولية كثيفة ، لم يكن لها وجود فى حالة مستعمرة الرأس ^(٥١) .

ومثلما كانت سياسة المستعمرة تتجاوز فيها سيادة الامبراطورية البريطانية ، من ناحية ، والنصرة الاستقلالية للمستوطنين البيض ، من ناحية أخرى فقد انقسمت قواتها العسكرية بين هاتين الناحيتين . وبذلك كانت هناك الحامية البريطانية والقاعدة البحرية بالإضافة إلى قوات المستعمرة .

وتوصف قوات الحامية البريطانية بأنها كانت أخف وطأة ، على الأفارقة ، من قوات

المستعمرة . وهذا صحيح فى بعض جوانبه ، إلا أنه ينبغي القول أيضاً أن القوات البريطانية شنت حروباً قاسية غير متكافئة ، ضد قبائل الأكسوزا والجايكا والجاليجا ، والفنجو ، والتمبو ، وغيرهم فى المستعمرة وخارجها ^(٥٢) . بل إنها كسرت العمود الفقرى للقوة العسكرية لكل قبيلة أفريقية ، حتى يخلو لها ميدان القوة والسيطرة ^(٥٣) .

كانت الحامية البريطانية تخضع لقيادة حاكم عام المستعمرة ، فى عهد تعيين الحاكم من بين العسكريين ، ومن ثم كان عليه قيادة القوات بنفسه . ولكن عندما صار الحكام يعينون من السياسيين المدنيين عين قائد مستقل للحامية ، حمل لقب القائد العام لقوات جنوب أفريقيا ، وكان يتولى قيادة الحامية فى كل المستعمرات ، مع وجود نائب له يتولى القيادة العسكرية فى كل مستعمرة أو محمية ، وكان هو قائد قوات مستعمرة الرأس ، باعتبارها أكبر قواعد قواته ومقر قيادته . وكانت تتبعه إدارة البحرية بالمستعمرة Naval Department وكانت بين أنشط إداراته إدارة الإمداد والتموين الحربية Commissariat وبسبب بعد البون بين المستعمرة والأراضى البريطانية ، فكان عليها تخزين كميات كبيرة من السلاح فى مستعمرة الرأس ^(٥٤) .

وكانت قاعدة سيمونز تاون فى خليج سيمون أقوى المعاقل البحرية البريطانية فى جنوب أفريقيا بل وعلى طريق الهند التجارى ، قبل افتتاح قناة السويس . وكانت نقطة انطلاق لإخماد ثورات الهند ، والثورات الأفريقية ولشن الحروب ضد البوير ^(٥٥) . وقد عرفت قاعدة سيمون باسم محطة رأس الرجاء الصالح ، وعرف قائدها باسم قائد عام محطة رأس الرجاء الصالح Commander - in - chief of cape of Good Hope Station وكان عليه تقديم تقارير دورية إلى قيادة البحرية البريطانية ، والإشراف على العمليات العسكرية البحرية فى جنوب أفريقيا ، وفى طريق الهند ، بالتعاون مع القوات البريطانية فى الهند ، والإشراف على الإمداد والتموين والتسليح ^(٥٦) . وفى ظل تقدم وارتفاع مستوى البحرية البريطانية ، بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر نشأة بحرية المستعمرة المستقلة ، حين شرعت حكومتها فى تدريب صغار الشبان على ظهر بعض السفن الحربية البريطانية . وكان هذا أمراً طبيعياً لمستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى ، وتواجه بحاراً عاتية من أمامها ^(٥٧) .

وكان القائد البحرى لقاعدة خليج سيمون يحصل على التمويل اللازم لقواته من ميزانية الأسطول البريطانى حسب ما يقرره مجلس لوردات البحرية البريطانية - Lord Commission- ers of the Admiralty ويوافق عليه البرلمان البريطانى وكان يحصل أيضاً على منحة سنوية من مستعمرة الرأس ، كانت تنفق فى أمور يتفق عليها مسبقاً ، مثل إصلاح أحواض السفن

وعمليات التوسع المستمر فى الموانئ لملاحقة التضخم المستمر فى أحجام السفن وحمولاتها^(٥٨). وكانت مستعمرة الرأس تتحمل نفقات الجولات البحرية التى تتم بناء على طلبها ، طبقا لحالات تعتبرها ضرورية لها ، ولا تكون لها هذه الأهمية بالنسبة للامبراطورية^(٥٩). وقد جاهدت المستعمرة للتخلص من نفقات عديدة كانت البحرية تحاول تحميلها خزانة المستعمرة^(٦٠).

وكانت الحامية البريطانية تهتم اهتماما خاصا بالدفاع عن شبه جزيرة الكيب ، ومن أجل هذا شاركت فى إنشاء ميناء خليج تيبيل ، والسكك الحديدية فى شبه الجزيرة ، على أساس دعم الظهير البري للقاعدة البحرية فى سيمونزتاون^(٦١). وكانت القوات البريطانية وراء مشروع ضخّم لعلاج مشاكل المجارى فى كيب تاون ، لما تسببه من مشاكل للقوات البريطانية ، تتمثل فى انتشار الأمراض بين الجنود حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، حين اضطرت لتحمل مسئولية هذا المشروع ، بعد ما رفعت دعوي قضائية ضد مجلس كيب تاون البلدى بهذا الشأن^(٦٢).

كانت هذه التطورات فى الموانئ وشبه جزيرة الكيب تقوية للقاعدة البحرية ، ليس فقط لخدمة قوات جنوب افريقيا ، بل لخدمة المناطق الجنوبية للامبراطورية البريطانية جميعها . وقد تبادلت الحاميتان الهندية والكيبية ، مرارا ، إرسال المساعدات والنجادات من إحداها إلى الأخرى ، لاسيما من مستعمرة الرأس إلى الهند بين عامي ١٨٥٦ و ١٨٥٨ ، ومن الهند إلى مستعمرة الرأس ، فى عام ١٨٩٨ ، وما بعده^(٦٣).

أما القوات البحرية ، فقد كانت موزعة فى قلاع متفرقة فى أنحاء المستعمرة ، بالقرب من المدن الهامة أو داخلها . وتزداد أعداد القوات فى مدينة ما ، كلما كانت ذات أهمية استراتيجية . كما توجد القوات فى تجمعات كبيرة قرب الحدود أو المعازل الافريقية الكبرى . وكان سياسة الحكومة البريطانية شبه الدائمة هى العمل على خفض الانفاق العسكرى . وعلى العكس كانت سياسة حكومة المستعمرة شبه الدائمة هى العمل على ضمان أكبر قدر ممكن من الأمن الاستراتيجى ، بتواجد القوات البريطانية على أرضها بأعداد كبيرة^(٦٤).

ولو اقتضت الضرورة العسكرية اتخاذ نهر ما كحد فاصل بين المستعمرة وأحد المعازل الكبرى أو القبائل المستقلة ، كالباسوتو ، فعلى قوات الحامية ، بمعاونة القوات الأخرى للمستعمرة ، فى دفع هذه القبائل وراء هذا النهر ، وممارسة الحكم العسكرى بقسوة ، حتى تضع فى أذهان الأفارقة احترام هذا النهر كحد يفصل بينهم وبين المستعمرة . ولما كان استمرار

فرض هذا الوضع مستحيلا كانت المستعمرة تلجأ إلى ملء الفراغ الناتج عن انسحاب الجنود البريطانيين بمنح مزارع للجنود المسرحين من الخدمة ، ويكون هذا بداية نشأة قرية عسكرية مكثفية ذاتيا وعسكريا ، بسبب إحاطتها بالقبائل الافريقية (٦٥) .

كانت رغبة الحكومة البريطانية في عدم الانفاق على الحروب التي يخوضها المستوطنون البيض ضد الأفارقة ، سببا في زيادة عنفهم تجاه الأفارقة ، مما يؤدي في النهاية إلى تدخل القوات البريطانية مضطرة ، منعا لانتشار الحروب وتعقد الموقف . وتكون نتيجة التدخل البريطاني سحق الوجود الافريقي في مناطق كاملة ، وتقليص وجوده في مناطق أخرى ، والاستيلاء على الأرض الافريقية الخصبة وتوزيعها على المستوطنين ، وتسليمها لحكومة المستعمرة بعدما تنتشر المستوطنات العسكرية والمدنية بجانب القلاع العسكرية البريطانية (٦٦) .

ولما كان المندوب السامي الحاكم العام للمستعمرة هو قائد الحامية البريطانية ، الذي يصدر أوامر الاشتراك في العمليات للقائد العام ، فإنه كان يدفع قواته لحل مشاكل الصراع الأوروبي الافريقي في المستعمرة . ورغبة من الحكومة البريطانية في تجنب الدخول في هذه المشاكل ، كانت تكلف قوات المستعمرة بالتدخل في هذه المشاكل مع صرف منحة من الحكومة البريطانية لحكومة المستعمرة (٦٧) .

كان المندوب السامي يتشاور مع القائد العام بشأن توفير طلبات الدفاع عن المستعمرة . ولكن المندوب السامي كان يرسل بتقاريره إلى وزير المستعمرات ، بينما يرسل القائد العام تقاريره الدورية إلى وزير الدفاع البريطاني ، الذي كان عليه أن يخبر بها رئيس مجلس الوزراء أو لجنة الدفاع عن المستعمرات في البرلمان البريطاني Colonial Defence Committee إن سُئِلَ عن ذلك من قبلها . وكان القائد العام يعد تقريرا سنويا يضمه الإجراءات التي قام بها للدفاع عن المستعمرة ، لتُضاف إلى برنامج الوزارة في الدفاع عن المستعمرات (٦٨) .

وقد انقسمت القوات البريطانية ، في المستعمرة ، إلى نفس الأقسام المعروفة في الجيش البريطاني في القرن التاسع عشر هي المشاة والمدفعية والفرسان . وكان سلاح المدفعية الملكي ذائع الصيت بين كل الوحدات السياسية الأوروبية والقبائل الافريقية علي السواء (٦٩) . ولكن أعداد قوات الحامية كانت تختلف من وقت لآخر حسب الضرورة العسكرية . وفي الأوقات التي كانت قوات الحامية صغيرة قليلة العدد خلالها فإنها كانت تستعين بالأفارقة الأشداء للعمل كمرشدين وحمالين وللقيام بالاستطلاع لقاء مرتبات شهرية والزي الرسمي البريطاني (٧٠) .

كانت الحامية البريطانية ، فى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر تتكون من خمس كتائب فقط ، واحدة منها فى ناتال ، وأخرى مختلطة من الاوروبيين واليهودتوت . وكانت لذلك تستعين بالمتطوعين من المستعمرة ، إذا تطلبت الضرورة ذلك ، أو اذا راجعت القوات المشتركة موقفا طارئا ، لا يمكن تأجيل مواجهته ، لحين استقدام قوات من الهند مثلا ^(٧١) . وكانت المستعمرة فى حالات الضرورة هذه تخلي مستشفياتها وملاجئها ومدارسها ، لتعسكر فيها القوات ، ريثما يتم استئجار غيرها أو بنائه ، علي أن تشارك الحكومة البريطانية فى هذه النفقات ^(٧٢) . ولكن الحكومة البريطانية كانت تتحمل النفقات الكاملة لكل عون تقدمه المستعمرة ، خارج حدودها أو فى مشاكل تخص الامبراطورية ، لا المستعمرة ^(٧٣) .

بعد انتهاء حرب القرم تداركت الحكومة البريطانية وضع حاميتها ، وبخاصة فى ظل حادث ذبح الماشية ،الذى كان يُخشى أن يؤدي إلى عواقب وخيمة . فدعمتها بعشر كتائب كاملة لعبت دوراها فى تثبيت الوجود الابيض ، بعد حادث ذبح الماشية ، فى كافراريا وعلي ضفتى نهرالباشى . وقد كان هذا الوجود الأبيض ذى طابع عسكري ، بفضل تهجير الفيلق الالماني ، حيث مُنح المهاجرون العسكريون مزارع ، ومرتببات شهرية ، وأخضعوا للقانون العسكري ، واستقدم لهم زوجات أوروبيات ^(٧٤) وقد دربت القوات البريطانية بعض رجال القبائل الافريقية ، وجندتهم فى فصائل عسكرية عرفت باسم الحرس الاسود Black Watch وعهدت إليهم بمهمات الحراسة والمراقبة ، تحت إشراف ضباط بريطانيين ^(٧٥) .

وقد تميزت السياسة البريطانية فى الخمسينات بتنفيذ مخطط التراجع عن استعمار وسط جنوب افريقيا ، بينما تميزت فى الستينات بتنفيذ مخطط سحب أعداد متزايدة من رجال الحامية من جنوب افريقيا . ولكن كلا السياستين فشلتا . لقد كان سحب الحامية يستهدف أن لا تنفق بريطانيا سوى مبلغ العشرة آلاف جنيه التى تمنحها لها المستعمرة سنويا . وقد اضطرت بريطانيا إلي ضم باسوتولاند فمناجم الماس ، لأنها لم تكن تستطيع ، وهى الدولة الكبرى ، أن تتراجع زمام دولتي البوير . ومن ثم لم يحدث قط أن انفق مثل هذا المبلغ البسيط ، بل دفعت أضعافا له مضاعفة ^(٧٦) . وقد كان المستوطنون البيض يعملون علي توريث بريطانيا فى معاركهم ضد الأفارقة لما يحققه هذا من مزايا ، تتمثل فى الاستيلاء علي الأرض الافريقية . وكان التجار والزراع ومتعهدي بيع المواد الغذائية للحامية يحققون بعض المكاسب المادية من تزايد أعداد رجال الحامية البريطانية ^(٧٧) . وكانت القمة التى وصلت إليها اعداد رجال الحامية البريطانية فى جنوب افريقيا هي حرب البوير فى ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، وهي قرابة نصف مليون جندي . ومن هذه الحرب تخرج قادتها الكبار فيما بعد ، لاسيما

ونستون تشرشل المراسل الصحفى والفريد ميلنر الذى ألقى بظلال دهائه وقتسوته على التاريخ المصري أيضا ، فضلا عن لورد كتشنر قائد معركة الخرطوم ضد الانصار المهديين (٧٨) .

علمت السلطات العسكرية البريطانية خلال حرب البوير على تجنيد الوطنيين ، في المعازل الكبرى فى الترانسكى ، تحت قيادة سير هنري اليوت الذى لقب بلقب قائد قوات المستعمرة فى الاقاليم الوطنية Commandant of the Colonial Forces In the Native

territories (٧٩) ، وذلك بغرض الدفاع عن بلادهم ضد الغزو البويرى ، مما يوفر الجنود البريطانيين الذين كانوا يمكن تخصيصهم لهذه المهمة . ولكن لما كانت هذه الأقاليم خاضعة لحكم المستعمرة ، لا لحكم الامبراطورية البريطانية ، فإن السلطات البريطانية عهدت بالقوات الوطنية وضباطها البريطانيين إلى مستعمرة الرأس . ومن ثم كان على سيرهنرى اليوت تقديم تقاريره إلى وزير الشؤون الوطنية فى المستعمرة (٨٠) . وقد قوبل هذا بمعاذرة حكومة المستعمرة ، لكنها اضطرت إلى قبوله ، مثلما عارض مولتينو خضوع قوات المستعمرة لسيطرة قوات الامبراطورية خلال حرب الجاليكا (٨١) .

هكذا كانت الحامية البريطانية والقاعدة البحرية .

أما قوات المستعمرة فكانت مقسمة إلى قوات نظامية وقوات غير نظامية . ولكن لما كانت قوات الحامية البريطانية تعتبر جيش المستعمر ، فقد أطلق على القوات العسكرية التابعة لحكومة المستعمرة ، فى الغالب ، اسم الشرطة (٨٢) ، وذلك على الرغم من أن جل عملها كان إخماد ثورات الوطنيين وحراسة الحدود ، وتولى أعباء احتلال المناطق الوطنية والتي احتلتها المستعمرة أو حتى الامبراطورية مثل مناجم الماس ، أو التصدى للغزو البويري (٨٣) .

وقد عهد إلى وزير الأشغال العامة فى المستعمرة بالاضطلاع بمهام وزير الدفاع، وبهذا لم يزد عدد أعضاء مجلس الوزراء عن خمسة أعضاء . وكانت تخضع لإشراف عدة إدارات تعاونه فى القيام بمهام وظيفته ، كإدارة مخازن المدفعية وإدارة التسليح وإدارة التدريب ، وقادة الأسلحة والفرق (٨٤) . ولم يكن معنى الفصل بين القوات البريطانية وقوات المستعمرة عدم التنسيق بين القيادتين . كانت للمستعمرة قواتها المستقلة ومخازنها وأسلحتها وقلاعها ، وكانت للامبراطورية أضعاف ذلك (٨٥) . ومع ذلك تولى سكرتير المندوب السامى العسكري ، وهو ضابط بريطاني برتبة الكابتن ، غالبا ، مهمة التنسيق بين حكومة المستعمرة والقيادة البريطانية ، فى حالة حدوث ما يتطلب ذلك . وكان يقوم بدور المستشار العسكرى للمندوب

السامي^(٨٦) . وفضلا عن كل هذا فقد درجت حكومة المستعمرة على استشارة قائد الحامية ، فيما يعن لها من أمور ، بشأن أوضاع قواتها وتدريبها وتسليحها وعملياتها بل ومرتباتها ورتبها وأجازاتها^(٨٧) .

هذا وكان لقوات المستعمرة زبها العسكري وشاراتها الخاصة منذ الحكم الذاتي في ١٨٧٢^(٨٨) .

وكانت أبرز فرق قوات المستعمرة هي الشرطة الأوروبية من الفرسان Cape Mounted European Police وكانوا مكلفين بالتعامل مع البيض والسود علي السواء ، في حالة تجاوز أى منهم القانون أو القيام بشورة. وكانت أغلب فصائل الشرطة الأوروبية في المدن والمراكز الحضرية^(٨٩) . وكانت قوة من الشرطة البيضاء تختص بالعمل في نطاق الحدود ، سواء مع القبائل الأفريقية أو مع دولة الأورنج الحرة ، وهي قوة شرطة حدود الرأس المسلحة Frontier Armed Police Force وكان فرسان الشرطة يتم تجنيدهم في العواصم الإقليمية ، حيث يتلقون تدريباً شاقاً ، ثم يعاد توزيعهم قرب مناطق إقامتهم . ولهذا تسمى قواتهم ، بفرقة كيمبرلي أو قوات حملة بنادق بتشوانالاند أو جريكوالاند الشرقية . وهكذا^(٩٠) . ويخضع جنود الشرطة لحياة عسكرية صارمة ، ويلكفون بمهام داخل أراضي المستعمرة أو خارجها ، فهم عماد القوات المسلحة فيها^(٩١) .

وكانت هذه القوات تتلقي أوامرها من وزير دفاع المستعمرة ورئيس وزرائها ، وليس من قائد الحامية إلا إذا رتبت السلطات البريطانية ذلك ، وفق الحكم العسكري^(٩٢) .

وقد تكرر خروج قوات الشرطة للعمل خارج حدود المستعمرة ، مثلما حدث في باسوتولاند ، حين كان رجال الشرطة البيضاء دعامة الاحتلال البريطاني لها ، وبهم استمر خضوع هذه البلاد لحكم مستعمرة الرأس^(٩٣) . وفي خلال مرحلة التوسع البريطاني بعد كشف الماس ، تولت شرطة حدود المستعمرة عملية احتلال جريكوالاند الغربية ، وإخراج قوات دولة الأورنج منها ، ورفع علم بريطانيا عليها . ثم تولت شرطة المستعمرة السرية مكافحة تهريب الماس ، وجلد الملونين المتهمين بذلك . ونجحت قوات شرطة المستعمرة ، في المحافظة على استتباب الأمور دون عون من جندي بريطاني واحد^(٩٤) وذلك بفضل ما أضيف إليها من قوات ، لاسيما المدفعية ، فضلاً عن فرق المتطوعين من كل قسم من أنحاء مناجم الماس^(٩٥) . وقد شاركت الشرطة في مطاردة الزعيم لانجاليباليل مع قوات ناتال^(٩٦) .

ولم تكن أعداد الشرطة كبيرة لسببين : أولهما الاعتماد علي الحامية البريطانية من

ناحية وثانيهما الاعتماد علي المتطوعين من المستوطنين الذين لا يكلفون الخزانة نفقات مستمرة مثل الشرطة . ومن ثم جرى حل بعض فصائلها كما حدثت أزمة مالية ، لاسيما في عام ١٨٦٨ ، حين حلت إحدى كتائب الفرسان حملة البنادق ، وهو ما تكرر في عام ١٨٧٠ ، وأدى إلى سحب عدد كبير من الشرطة من باسوتولاند ، بحيث لم يتبق سوى قليل منهم ، مما اضطر الحكام إلى الاعتماد علي قوة شخصياتهم وعلى الوقعة بين العشائر القبلية ^(٩٧) ، تجنيد قوات غير نظامية ، بسبب اعتراض برلمان المستعمرة على إرسال شرطة المستعمرة لإقليم لا تحكمه حكومتها ^(٩٨) .

ومع حسن تسليح شرطة المستعمرة من الفرسان حملة البنادق كانت أعداد قليلة منهم قادرة علي أن توقع بالقبائل الأفريقية خسائر رهيبة في الأرواح ^(٩٩) . وكانوا يلجأون إلى القوة في تنفيذ القانون المدني ، ومن ذلك إخراجهم المزارعين الأفارقة المستأجرين من أراض كانت في حيازة البيض ، الذين رفعوا القيمة الإيجارية للأرض ، بما يفوق مقدرة الأفارقة علي الاستمرار في استئجار الأرض ، وفي نفس الوقت زادت الحكومة من ضرائبها . وقد ترتب علي هذا تشرد أعداد كبيرة من الأفارقة ^(١٠٠) .

كانت قوات الشرطة دائما تستميل إحدى القبائل ضد الأخرى ، مثلما استمالت قبيلة الفنجو ضد الجاليكا في عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨ . وقد أخذت قوات الشرطة تجوب بلاد الجاليكا ترحزهم من مكان إلى مكان . وقد كانت عمليات الشرطة ضد هذه القبيلة بعيدة الأثر علي حياتها ، ليس فقط من حيث التقتيل والتذبيح ، بلو ومن حيث حجز القبيلة في معازل ضيقة . لا تحفظ عليها حياة بنيتها . وقد خاض رئيس الوزراء مولتينو حربه ضدهم مستقلا عن الحماية البريطانية . وعين قائدا عاما لقوات المستعمرة ، رجلا من غير السلك العسكري البريطاني المعترف به ^(١٠١) .

وقد أعقبت الحرب ، التي أودت بوزارة مولتينو ، إعادة تنظيم قوات الشرطة في ظل حكم سيرغوردون سبريج . وقد شعر سبريج بالثقة في قواته ، فدفع بها إلى حرب نزع سلاح الباسوتو . وقد اضطرت الحماية البريطانية ، أخيرا ، إلى التدخل في الحرب ، بعد فشل شرطة المستعمرة في تحقيق أي انتصار حاسم . ثم تولت الحكومة البريطانية حكم باسوتولاند عن المستعمرة ، مع تحميلها كافة نفقات الحرب ، لأنها دخلتها بمشيئتها ووفق سياستها الخاصة ، وعارضتها الحكومة البريطانية ^(١٠٢) .

لم يكن معنى هذا أن العلاقات بين قوات المستعمرة وقوات الامبراطورية كانت متوترة دائما ، فالغالب عليها هو التعاون . وكثيرا ما كانت حكومة المستعمرة تطلب مشورة

قادة الحامية (١٠٣) . ومن ناحية أخرى شاركت شرطة مستعمرة الرأس القوات البريطانية فى احتلال بتشوانالاند ، بقيادة سير تشارلز وارين ، كما حكمت مستعمرة الرأس بتشوانالاند ، نيابة عن بريطانيا (١٠٤) : وقام سيسل رودس بحل قوات شرطة حدود بتشوانالاند ، بعد ضم جزء منها لمستعمرة الرأس ، وسمح لهم بالانضمام للطابور العسكرى الذى هاجم الترنسفال بقيادة د. جيمسون ، والذى تكون من شرطة شركة جنوب افريقيا البريطانية فى روديسا (١٠٥) . وأخيرا شاركت شرطة المستعمرة فى حرب البويرين عامى ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، وإن لم يحظ هذا برضا رئيس الوزراء شراينر (١٠٦) . وقد عوملت قوات المستعمرة معاملة الجيش البريطانى فيما يتعلق بتعويضات الحرب عن الخسائر فى الارواح والإصابات (١٠٧) .

يتبين من العرض التاريخي السابق أن نطاق عمل شرطة المستعمرة ، سواء من رجال الحدود أم الفرسان حملة البنادق المختلفة ، لم يكن مدنيا محضا ، كما يوحي اسمها بهذا ، بل امتد إلى الميدان العسكرى ، ولهذا السبب ، ولاهمية قواتها فى اقرار الامن ، كانت الشرطة من أوائل الامور التي اهتم بها لورد ميلنر ، قبيل الاتحاد ، بعد ما ظهرت خطورة بقاء كل قوات كل مستعمرة منفصلة إحداها عن الاخرى (١٠٨) .

كانت الشرطة البيضاء هى العمود الفقري لقوات المستعمرة النظامية . وبالإضافة إليها كانت هناك شرطة نظامية أيضا من الفرسان الملونين Cape Coloured Mounted Riflemen وهم كما يظهر من اسمهم فرسان يحملون البنادق . وقد بدأ تجنيد هؤلاء فى عهد سير جورج جراي ، وتوزعت فصائلهم على الاقاليم المختلفة مثل الشرطة البيضاء . وكان البدء بتجنيد الملونين من بين الهوتنتوت (١٠٩) .

اختصت شرطة الملونين بقضايا الملونين والسود ، دون البيض . وكان يتولى قيادتهم ضباط أوروبيون . وكانت هناك أيضا شرطة من السود Kaffir Police وكان هؤلاء يعملون بين ذويهم الأفارقة . وقد أحسن البيض استخدامهم بمهارة على أساس استخدام جنود كل قبيلة ضد القبيلة الأخرى . وفى المرات التى أُستخدم فيها هؤلاء ضد قبائلهم كانوا ينتهزون الفرصة وينضمون إلى الثوار (١١٠) .

وكانت هناك أيضا فصائل من الأفارقة يتم تجنيدهم لمراقبة الحدود ، يعرفون باسم المجندين الوطنيين Native Levies وكانوا يتولون أيضا إخماد الثورات ويشاركون فى العمليات العسكرية خلف كل تجمعات القبيلة ، أو خارج حدود المستعمرة . وقد جرى أيضا تجنيد البوشمن ، الذين تشردت بطونهم القبلية أمام الزحف الاستيطاني الأوروبى ، لاستخدامهم

ضد القبائل الافريقية الأخرى (١١١).

أما الأقاليم الوطنية الخالصة ، مثل الترانسكي ، فلم يُجند الوطنيون فيها . وقد كانت الشرطة الأوروبية هي التي تتولى عبء الدفاع وحماية القانون الأبيض . ولكن في خلال حرب البوير تم تجنيد بعضهم ، على نطاق ضيق ، بعد ما تردد عن استخدام البوير لجنود سود . وكان الغرض من هذا هو استخدام المجندين الوطنيين في الدفاع عن بلادهم فقط ضد البوير ، وتهديتهم بكميات قليلة من السلاح وبيع طلقات تشفي غليلهم ، دون السماح لهم بالخروج خارج حدود أقاليمهم أو الاشتراك في القتال ، حتى لا يتعلمون قتل الرجل الأبيض (١١٢) .

هكذا كانت قوات المستعمرة النظامية .

وكان للمستعمرة أيضا قوات غير نظامية ، تتكون من المستوطنين البيض ، بريطانيين وأفريكانيين . كان المستوطنون البيض ، في جنوب افريقيا ، يعيشون في وسط محيط معاد من الافارقة أصحاب الأرض الحقيقيين ، ومن ثم كانوا يلجأون إلى حمل السلاح بصفة مستمرة . وقد لا ينظرون إلى الحرب ، بما فيها من مخاطر . بنفس نظرة غيرهم لها ، بل يعتبرونها لعبة يارسونها من على ظهور الخيل ، بعد شرب الشاي ظهرا (١١٣) .

من أجل ذلك تم تنظيم المستوطنين في فرق للمتطوعين Volunteer Corps وهي فرق كانت تتشكل من سكان كل منطقة على حدة . وكان يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية ، متى اقتضت الضرورة ذلك ، وربما تجمعوا ، قبل أن يستدعوا وكانت هذه الفرق تتكون من الانجليز والافريكانيين ، طالما أن عدوهم المشترك هو الافريقي البائس (١١٤) . ويعرف المتطوعون باسم المواطنين أو البورغرز والفدائيين أو الكوماندوز أو الميليشيا ، ولكن بقي اسم المتطوعين ، هو الاسم الرسمي (١١٥) . وكان المتطوعون يتقاضون مرتبات رمزية من حكومة المستعمرة ، على أن يجهز أحدهم جوادا وبنادقية ، حتى يصل إلى ميدان القتال . فتتولى الحكومة تزويده بالذخائر . (١١٦) وكان الاستدعاء للقتال أمرا مرغوبا فيه من جانب المستوطنين وهم يصبحون أكثر رغبة للمشاركة في القتال إذا وعدوا بأرض أو ماشية قبيلة ما (١١٧) . ولما كان يحدث كثيرا أن يكون المتطوعون أكثر عددا من الجنود فقد صدرت في عام ١٨٩٢ القوانين المنظمة لاستدعائهم للخدمة العاملة ، وحددت كمية الجراية التي يتناولونها يوميا والمكافأة المالية ، ونوع السلاح ، وكمية الذخيرة ، التي تصرف لهم (١١٨) .

وكان البورغرز (المواطنون البيض) ينتخبون قائدا من بينهم ليتولى قيادتهم . ويكون هذا القائد ممن عرف عنهم الشجاعة في قتال الأفارقة ، أو ضابط شرطة سابق ، ويعرف هذا

القائد باسم الفيلدكورنت . وهو إن كان ضابطا يقود المتطوعين ، فإنه كان يلعب دورا تنفيذيا هاما ، فيساعد قوات الحكومة وشرطتها في إخماد الثورات الافريقية ، أو ضبط الأمن ، وملاحقة المجرمين الفارين ، أو المساعدة في إجراء الانتخابات ، والى كل كمسؤول للجمارك بصفة مؤقتة ، في المناطق المنعزلة على أن يكون عمله مقصورا على حجز البضائع حتى يتولى خبير جمركي فرض الرسوم عليها ، وغير ذلك من أمور الحكم ، التي تضطره الظروف إلى ممارستها (١١٩) .

كان يحدث أحيانا أن تُعين السلطات العسكرية في المستعمرة قائدا للمتطوعين وتمنحه رتبة عسكرية محلية (١٢٠) . ولم يكن هذا يحظى برضا المتطوعين ، أنفةً منهم أن يخضعوا للقوات النظامية ، وبخاصة ضباط الحامية البريطانية . وكانت السلطات تلجأ لهذا لأمرين وهما الاستفادة من كثرة المتطوعين ، بما يوفر جهد رجال الحامية ، ومنح فرصة للمستوطنين للتعبير عن رغبتهم في خوض القتال ضد الأفارقة ، حتى لا يستديروا لقتالها . وكان تعيين ضابط بريطاني يضمن للسلطات العسكرية حسن التنسيق ، وخدمة العمليات على أحسن وجه ، وفق خططها لها ، والتي لا يعتنى المستوطنون بها كثيرا ، فمرادهم هو الماشية أو الأرض أولا . وفي هذه الأحوال ينال المتطوعون جراءة الجندي البريطاني العادية ، ويعهد إليهم بمهام الاستطلاع ، في المناطق التي يقطنونها ، أو أعمال الحراسة في الأماكن غير البعيدة عنها (١٢١) .

لم تكن سلطة الحكومة وقواتها العسكرية أو حتى القوات البريطانية ، على المستوطنين مما يحسب المستوطنون لها حسابا . فإنهم إن أحسوا بأن القتال لن يحقق لهم مغنما امتنعوا عن الاشتراك في القتال ، بل ربما انسحبوا من أرض المعركة عائدين إلى بيوتهم ، كما فعل المتطوعون خلال حرب نزع سلاح الباسوتو في يناير ١٨٨١ ، حين علموا بمعارضة الحكومة البريطانية لحصولهم على مزارع القبيلة (١٢٢) .

كانت هناك أيضا قوات تطوعية ، إلا أنها كانت أكثر تنظيما ، وهي قوات الحرس الوطني Yeamanry ويرجع الفضل في نشأة هذه القوات إلى سيرغوردون سبريج في أولى وزاراته ، من المستوطنين البيض (١٢٣) . وكانت قوات الحرس الوطني تتلقى تدريبا سنويا تحت إشراف الضباط البريطانيين ، وكانت ميزانية هذه القوات غير مستقرة ، لكنها تزداد في أوقات الأزمات (١٢٤) . وقد ساهم الحرس الوطني في حرب نزع سلاح الباسوتو لكن قواته تعرضت لضربات شديدة من فرسان الباسوتو الشجعان (١٢٥) .

وفي حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) شكل سير الفريد ميلنر فصائل الاستطلاع الوطني

National Scouts من بين البوير المواليين لبريطانيا للإرشاد عن القوات البويرية ، التي كانت تغزو مستعمرة الرأس من حين لآخر . وكان رجال الاستطلاع الوطني مكروهين من مقاتلي البوير و متمردى مستعمرة الرأس ، الذين اعتبروهم خونة لهم^(١٢٦) . وتدل حالة التمرد التي عمت أنحاء كثيرة من المستعمرة على أن المستوطنين البيض ، والافريكانريين منهم علي وجه الخصوص ، والزراع من الافريكانريين علي نحو أخص ، كانوا فرسانا يحبون حمل السلاح وامتطاء ظهور الخيل ، منذ نعومة أظفارهم^(١٢٧) .

الشرطة :

كانت هناك بطبيعة الحال ، شرطة غير عسكرية ، تختص بمعالجة المسائل الجنائية والمدنية الروتينية . ويقود الشرطة المدنية في كل إقليم مأمور الشرطة Commissioner of Police . ويخضع لإدارته عدد من مفتشى الشرطة في الأقسام الإدارية المختلفة Inspector . ويقدم المفتشون لمأمور الشرطة تقارير دورية . ويقدم مأمورو الشرطة تقارير دورية للنائب العام للمستعمرة^(١٢٨) . كان لمفتش الشرطة دور هام في الإدارة المدنية ، فيعاون الحاكم في الاشراف علي حالة الأمن وتنفيذ القانون ، ومراقبة المسجونين في السجن المحلي ، والقبض علي المخالفين ، سواء جنائيا أو مدنيا ، ممن لم يدفعوا الضرائب أو التراخيص التجارية أو الزراعية ، وما إلي ذلك^(١٢٩) . وكان رجال الشرطة المدنية من البيض . في كل أنحاء المستعمرة ، يخضعون لنظام واحد ، معمول به في كل الأقاليم ويخضعون لأوامر قائد الشرطة المحلية في المراكز الحضرية الصغيرة ، وهو المختص بتنفيذ القانون فيها ، فهو الشريف Sheriff^(١٣٠) .

وكانت جميع سجون المستعمرة تخضع لإشراف مدير عام أو مشرف عام على السجون Supperintendent of Convicts . وكانت السجون تحظى برعايته مادام يقطنها البيض . أما السود فكانت أوضاع سجونهم سيئة جدا . وكان المسئولون عن السجون حريصين علي وجود رجال دين ومدرسين بها لتعليم السجناء^(١٣١) .

كانت شرطة العاصمة كيب تاون وسجونها ، تحظى برعاية فائقة من المسئولين في المستعمرة والامبراطورية معا . وكانت شرطة كيب تاون أبرز قوات الشرطة المدنية في المستعمرة ، بطبيعة الحال ، حيث مقر الحاكم العام والوزارة والبرلمان ، وإن لم يمنع هذا بريطانيا من أن تدعو حكومة المستعمرة إلى اختيار بعض رجال شرطة العاصمة من بين المسجونين البريطانيين ، الذين رحلتهم عن بريطانيا إلى المستعمرة .^(١٣٢)

ثانيا - السلطة التشريعية :

كانت جهة التشريع الأولى لمستعمرة رأس الرجاء الصالح ، ككل مستعمرة بريطانية ، هلى البرلمان البريطاني ، طبقا لحقه في إصدار براءات وخطابات الامتياز Letters Patent بصدد المستعمرة . وكانت الجهة الثانية هى ، قبل دستور ١٨٥٣ ، الحاكم العام ، الذى خول سلطة إصدار قوانين وأوامر تنفيذية فيسايين له من أمور . ثم كانت الجهة الثالثة هى المجلس التشريعى المعين قبل دستور ١٨٥٣ ، والذى كان مكونا من خمسة من كبار الموظفين ، وما بين خمسة إلى سبعة أعضاء من غير الموظفين يتم تعيينهم فى المجلس وكان الحاكم العام رئيس المجلس . ومن ثم ، ولكى يضمن السيطرة عليه ، لم يكن يعين أكثر من خمسة أعضاء من غير الموظفين ، لكى يكون للموظفين ، الذين يسيطر على أمورهم ، أغلبية فى المجلس (١٣٣) .

البرلمان فى الحكم النيابى ١٨٥٤ - ١٨٧٢ :

بعد ن و عشرين عاما ، ثبت الفشل الذريع للمجلس التشريعى المعين ونص دستور عام ١٨٥٣ على قيام جهة التشريع الرابعة فى المستعمرة ، وهى البرلمان المنتخب الذى ظل أساس الحياة السياسية فى المستعمرة حتى قيام اتحاد جنوب افريقيا . وظهر للوجود أول برلمان لمستعمرة بريطانية فى القارة الافريقية ، وإن كان برلمانا أوروبا صرفا على أرض افريقية خالصة . وقد نص الدستور على أن يتكون البرلمان من مجلسين وهما : المجلس التشريعى Legislative Council ، وسمى أيضا المجلس الأول أو الأعلى ، ثم الجمعية التشريعية House of Assembly وتعرف أيضا باسم المجلس الثانى أو الأدنى (١٣٤) . وقد عرف رئيس المجلس التشريعى باسم الرئيس President وكان رئيس المجلس هو رئيس البرلمان ، وكان أول رئيس للبرلمان هو كريستوفل براند ، أحد أوائل المطالبين بالحكم النيابى والحكم الذاتى ، وأبا لاشهر رؤساء دولة الأورنج الحرة (١٣٥) .

وقد نص دستور ١٨٥٣ على التوسع فى منح حق الانتخابات ، وعدم ربطه بأى سياسة عنصرية ، بل ربط هذا الحق بملكية ثابتة أو منقولة ، كما ربط حق الترشيح للمجلس التشريعى بملكية أكبر من المشترطة للمرشح فى الجمعية التشريعية . فاشتراط امتلاك ملكية عقارية أو حيازة لا تقل قيمة أى منهما عن مائة وعشرين جنيها ، أو تقاضى مرتب لاثني عشر شهرا فى العام ، قيمته مائتان وأربعون جنيها سنويا ، أو مائة وعشرون جنيها فى العام

مع الإيواء والطعام لدى صاحب العمل^(١٣٦) . وبذا كان قرابة ٨٠٪ من ذكور المستعمرة البالغين مؤهلين للتصويت ، علي حد تقرير جريدة -The South African Commercial Ad- vestiser في ٦ سبتمبر ١٨٥٣ ، بالتصويت الشفوي^(١٣٧) .

وكان يتم تسجيل الناخبين الجدد في ديسمبر من كل عام ، في كل قسم إداري أو دائرة انتخابية ، ثم تعد الجداول الانتخابية ، طبقا لسجلات الناخبين^(١٣٨) . وكان للناخب الذي يمتلك ملكية ثابتة في دائرة انتخابية ، ويتقاضى في ذات الوقت راتبا في دائرة أخرى ، الحق في التصويت فيهما معا أو في أحدهما دون الأخرى^(١٣٩) .

اشترط في المرشح لعضوية المجلس التشريعي أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاما ، وأن لا يكون موظفا حكوميا ، وأن يمتلك ملكية ثابتة خالية من أي دين^(١٤٠) . وكان يمثل الإقليم الغربي في المجلس التشريعي ثمانية نواب ، مقابل سبعة للإقليم الشرقي . وبذا كانت هناك دائرتان انتخابيتان ، فقط ، للمجلس التشريعي ، وكان عدد أعضائه خمسة عشر عضوا ، يكادون ينقسمون بين إقليمي المستعمرة المتصارعين^(١٤١) . وكانت انتخابات المجلس التشريعي تجري كل عشر سنوات ، عدا في المرة الأولى أو بعد حل البرلمان ، إذ يخرج الأعضاء الثمانية الذين يحصلون علي أقل الأصوات ، بعد خمس سنوات . وبهذا يتجدد نصف أعضاء المجلس في نهاية كل خمس سنوات^(١٤٢) .

كان للناخب أن يعطي صوتا لكل مرشح من سبعة مرشحين في الإقليم الشرقي ، أو من ثمانية في الإقليم الغربي ، وله كذلك أن يوزع الأصوات ، كما يشاء ، حتى لو أعطي سبعة أصوات لمرشح واحد . وكان هذا يعطي فرصة ملائمة للأقليات . وكان يترأس المجلس التشريعي القاضي الأكبر للمستعمرة ، وله حق المشاركة في مناقشاته ، ولكن ليس له حق التصويت ، إلا إذا تساوت كفتا الموافقين علي اقتراح والمعارضين له^(١٤٣) .

أما الجمعية التشريعية فتكونت من ستة وأربعين عضوا ، تنتخبهم اثنتان وعشرون دائرة انتخابية ، لمدة خمسة أعوام^(١٤٤) . وكانت الدوائر الانتخابية هي نفس أقسام المستعمرة الإدارية ومراكزها المختلفة ، التي يتولي حكمها المندوبون المدنيون ، عدا مدينتي كيب تاون وجراهامزتاون ، اللتين كان تمثيلها منفصلا عن أقسامها الإدارية : فقد مثلت كيب تاون بأربعة نواب ، ومثل باقي قسم الكيب Cape Divison بنائين ، ومثلت وجراهامزتاون بنائين ، ومثل باقي قسم الباني بنائين آخرين . أما باقي الأقسام الإدارية ، أو الدوائر الانتخابية فمثلت كل منها بنائين اثنين ، وهذه الدوائر هي: ستيلنبوش Stellenbosch وبازل Bazil

ومالمسبري Malmesbury وكاليدون Caledon† وكلاتويليم Clanwilliam وورسيستر Worcester ويوفورت الغربية Beaufort West ، وسوليندام Swellendam وجورج George وهذه الدوائر تشكل مع قسم الكيب الاقليم الغربي للمستعمرة . ثم اقسام يوتنهيج Uitenhage ، وبورت اليزابيث Port Elizabeth وفورت بوفورت Fort Beaufort وسومرست Somerset East وجراف راينت Graff Reinet وفيكتوريا الشرقي Victoria East وألبرت Albert وكرادوكم Cradock وكولسيسبرج Colesberg ، وهى تشكل ، مع قسم ألبانى الإقليم الشرقي للمستعمرة . وهذه الأقسام تبلغ ثمانية عشر قسما لكل منها نائبان ، بالإضافة إلى ستة نواب عن قسم ومدينة كيب تاون وأربعة نواب عن قسم ومدينة جراهامز تاون ، فيكون المجموع ستة وأربعين نائب فى الجمعية التشريعية (١٤٥) .

وتختلف طريقة التصويت فى انتخابات الجمعية التشريعية عنها فى انتخابات المجلس التشريعي . ففي التصويت للجمعية التشريعية يكون للناخب صوت واحد فقط لكل مرشح من المرشحين ، فليس له أن يمنح صوتين لمرشح واحد ، عدا فى مدينة كيب تاون ، حيث يمكنه توزيع الأصوات الأربعة ، كما فى انتخابات المجلس التشريعي . وفى أول اجتماع للجمعية التشريعية ينتخب الأعضاء رئيسا لهم ويسمى Speaker . ولا يكون للرئيس صوت إلا فى حالة تساوي كفتي المؤيدين لمشروع ما والمعارضين له ، فيكون له ، فى هذه الحالة ، الصوت المرجح (١٤٦) .

كانت القوانين التي تصدر عن البرلمان تراجع بمعرفة إدارة النائب العام فى المستعمرة ، لمعرفة هل تتعارض مع القوانين البريطانية ، فى شئ . فإن كان الأمر كذلك ، يتم توجيه نظر البرلمان إلى هذا التناقض ، لمعالجه ، وإلا نص النائب العام ، على كل قانون ، بأنه لا يخالف القوانين البريطانية فى شئ ، ولا يوجد ، بالتالي ، ما يمنع الحاكم من التصريح بنشره . وتجدر الإشارة إلى أنه نادرا ما حدث مثل هذا التناقض ، بفضل خبرة القاضى الأكبر للمستعمرة ، ورئيس المجلس التشريعي (١٤٧) .

وقد خول الحاكم العام سلطة حل مجلسى البرلمان معا ، أو الجمعية التشريعية وحدها ، إلا أنه منع من حل المجلس التشريعي وحده . ويدعو الحاكم البرلمان للاجتماع فى بداية كل عام برلماني ، أو حين يعن له أمر ذو أهمية خاصة . ودورا لاتعداد العادي للبرلمان كل سنة ينتهى قبل مرور عام على أول اجتماع (١٤٨) . ولم يكن للمحكمة العليا فى المستعمرة حق فحص دستورية القوانين التي يصدرها البرلمان ، فهذا مكفول فقط للبرلمان وحكومة

الامبراطورية البريطانية (١٤٩)

وطبقا للدستور سمح لعدد محدد من شاغلي الوظائف العليا في المستعمرة بالمشاركة في مداولات كلا المجلسين ، دون أن يكون لهم حق التصويت . وقد فسر البرلمان الأول هذا بالسماح لسبعة منهم بالمشاركة في اللجان المنتخبة التي يشكلها البرلمان ، ويحق اقتراح القوانين فيه . وكان هذا امتدادا لسلطة الهيئة التنفيذية ، التي كانت غير مسئولة عن تصرفاتها أمام البرلمان ، بل أمام الحاكم ، الذي كان ، بدوره ، مسئولا أمام وزير المستعمرات (١٥٠) . ويمضي الوقت استقر الأمر علي حضور كل من وزير شئون المستعمرات ، والنائب العام ، ومدير عام الخزانة ، والمراقب العام ، جلسات مجلسي البرلمان ، وبعد قيام الحكم الذاتي صار الوزراء يحضرون الجلسات دون حق التصويت (١٥١) .

كان التصويت علي مشروع قانون يأخذ شكلا روتينيا واضحا ، فيعرض القانون للتصويت عليه في المجلس التشريعي ، ثم في الجمعية التشريعية . وبعد هذا يتم التصويت عليه للمرة الثالثة ، في اجتماع للمجلسين معا . وبعد هذا يرسل القانون للحاكم للتصديق عليه ، فإن كان له فيه رأي أرسله إلي لندن ، حيث كان لحكومتها سلطة وقف تنفيذ أي قانون يصدره برلمان المستعمرة لمدة عامين من وصوله إلي لندن (١٥٢) .

وكان إسناد السلطة التشريعية لبرلمان مستعمرة الرأس ، يعني ، كما أفتي المستشارون القانونيون للتاج البريطاني ، ترك التاج سلطة التشريع للمستعمرة عدا حين يقرر ، كتابة ، الإبقاء علي شيء منها . زيادة علي هذا ، فإنه لما كان لبرلمان المستعمرة سلطة سن القوانين التي من شأنها المحافظة علي سلام المستعمرة وحسن حكمها ، فإن له أيضا صلاحية ابطال أو تعديل الأوامر التنفيذية ، التي يصدرها الحاكم ، ولكن ترك التاج البريطاني سلطة التشريع للمستعمرة ، لا يلغي سيادته المطلقة في التشريع لها ، بل يعني انتهاء سلطته في التشريع للشئون الداخلية للمستعمرة بأوامر وخطابات ملكية تصدر عن الحاكم . ولكن سلطة البرلمان البريطاني ، بالنسبة للعلاقات الخارجية ، والاتفاقات الدولية ، التي لا تمس المصلحة الداخلية للمستعمرة ، محفوظة لم يتمس (١٥٣) .

وقد انتزع الدستور جملة أمور لايحق لبرلمان المستعمرة التدخل فيها وهي : قوانين سك العملة أو منح الألقاب الشرفية ، أو مخالفة القانون البريطاني ، أو سرقة براءات الاختراع ، أو الإنتقاص من صلاحيات الحاكم العام . إلغاء حق التاج البريطاني في التشريع المباشر للمستعمرة بزيادة صلاحيات الحاكم العام وهيئته التنفيذية ، عدم إقرار مسئوليتها أمام البرلمان ، ومنح الحاكم العام سلطة رفض القوانين البرلمانية ، نيابة عن التاج البريطاني . ومن

ناحية أخرى عُوْدِلَتْ سُلْطَةُ المجلس التشريعي في رفض الميزانية ، بإقرار حق الحاكم في تخصيص المبالغ اللازمة للخدمات المدنية والمعاشات والعبادة العامة ، والإنفاق علي الدفاع عن الحدود . وختاماً كان للبرلمان سلطة مطلقة في اقتراح وتنفيذ السياسة الجمركية ، بشرط أن لا يفرض رسوماً جمركية تفضيلية ^(١٥٤) .

وكان أول اجتماع لبرلمان المستعمرة في كيب تاون ، في ٣٠ يونيو ١٨٥٤ . أما مكان الاجتماع فقد اجتمعت الجمعية التشريعية في صالة الطعام بالمحفل الماسوني لرأس الرجاء الصالح ، واجتمع المجلس التشريعي في أحد المكاتب العامة ، الذي كان يوماً مأوي لرفيق شركة الهند الشرقية الهولندية ^(١٥٥) . وبذا كان البرلمان نذير التضيق علي الأغلبية الأفريقية . استهل البرلمان عمله بإقرار اللائحتين الداخليتين للمجلس والجمعية ، والقواعد الإجرائية لهما ، علي نفس نمط اللائحة الداخلية للبرلمان البريطاني ^(١٥٦) .

وقد بدأ البرلمان عمله ليبدأ خلاف بين المجلس التشريعي والجمعية التشريعية . وكان علي الحكام أن يتوسطوا للتوفيق بين المجلسين . وقد تدعم استقلال المجلس التشريعي برفضه مرة بعد أخرى ، إجراءات الجمعية التشريعية ^(١٥٧) . وفيما بعد استمرار الخلاف الطويل بين البرلمان والحكام العام وودهوس ، الذي حاول القضاء علي البرلمان وتحويله إلى مجلس استشاري . ولكن الحكومة البريطانية عاجلت مشاكل الحكم النيابي بمنح الحكم الذاتي ^(١٥٨) ، بعد ما اتضح لها قوة برلمان المستعمرة ، الذي رفض إجراءات الحاكم المالية ، مراراً ، وطالبه بالفرقة بين الإنفاق المالي الخاص بالمستعمرة ، وذلك الخاص بالامبراطورية ^(١٥٩) .

وكان البرلمان البريطاني يصدر ، متى شاء ، قانوناً ، ويفرضه علي برلمان المستعمرة ، باعتبار حقه في التشريع للمستعمرات البريطانية ، ومن ثم راعي برلمان المستعمرة إضراء البرلمان البريطاني ^(١٦٠) . فإن حدث صراع بين المصلحتين الامبراطورية والاستعمارية ، فرض البرلمان البريطاني علي أعضاء برلمان المستعمرة ما شاء من قوانين ، مثلما حدث عند ضم كافراريا البريطانية إلى مستعمرة الرأس ^(١٦١) . وقد تم هذا في ظل عملية مقايضة سياسية ، فقبل البرلمان المطلب البريطاني ، في سبيل قبول سير فيلب وودهوس عدم زيادة الضرائب علي المنتجات الزراعية للأفريكانيين ^(١٦٢)

دوائر برلمانية جديدة:

بضم كافراريا البريطانية إلى المستعمرة أضيفت دائرتان انتخابيتان جديدتان بعد تقسيم

كافراريا إلى قسمين إداريين هما كنج ويليامزتاون وإيست لندن . وقد مثل كل دائرة منهما عضوان في الجمعية التشريعية . وقد أضيفت ثمانية دوائر انتخابية جديدة ، باستحداث أقسام إدارية جديدة هي : اليوال نورث Aliwal North وكوينزتاون Queenstown وريتشموند Richmond وتقع ثلاثتها ، بالإضافة إلى قسمي كافراريا البريطانية ، في الإقليم الشرقي ، ثم أقسام ناماكوالاند Namaqualand وبيكويتبرج Piquetherg وريفرز دال Riv-ersdale وأودتسهورن Oudtsboorn وفيكتوريا الغربي Victoria West ، وتقع كلها في الإقليم الغربي (١٦٣) .

بهذه الإضافة صدر قانون ينص علي زيادة أعداد النواب في المجلس التشريعي ، من خمسة عشر عضوا إلى واحد وعشرين عضوا ، منهم أحد عشر عضوا عن الإقليم الغربي وعشرة عن الإقليم الشرقي . أما الجمعية التشريعية فقد أصبح عدد أعضائها ستة وستين عضوا (١٦٤) .

البرلمان في الحكم اللاتي ١٨٧٢ - ١٩١٠ :

بإقرار قيام وزارة مسئولة أمام البرلمان ، في عام ١٨٧٢ ، ازداد البرلمان قوة . وفي نفس العام أضيفت دائرة انتخابية جديدة في الإقليم الشرقي ، بإنشاء قسم إداري جديد هو قسم وودهاوس Wodehouse Division وبذا زادت الجمعية التشريعية عضوين جديدين ، لتمثيله ، وليصير عدد أعضائها ثمانية وستين نائبا .. وفي خلال ذلك كان يراعي أن لا يكون تفوق الإقليم الغربي على الإقليم الشرقي ملحوظا ، وهو ما اهتم به مولتينو . وفي عام ١٨٧٤ حدث تغيير في توزيع الدوائر الانتخابية الخاصة بالمجلس التشريعي . فبدلا من تقسيم المستعمرة إلى دائرتين ، الإقليم الشرقي والأقليم الغربي ، قسمت إلى سبع دوائر ، يمثل كلا منها ثلاثة نواب ، يشغلون مقاعدهم لسبعة أعوام (١٦٥) .

ويضم جريكوالاند الغربية إلى مستعمرة الرأس ، في عام ١٨٧٧ ، أصبحت إقليما انتخابيا جديدا ، يمثله عضو واحد في المجلس التشريعي ، وقد قسمت إلى قسمين إداريين هما كيمبرلي Kimberly وباركلي Barkly ، يمثل كلا منهما عضوان عن الجمعية التشريعية ، وبهذا صار عدد أعضاء المجلس التشريعي اثنين وعشرين عضوا ، وصار عدد أعضاء الجمعية التشريعية اثنين وسبعين عضوا . (١٦٦) وقد زادت الجمعية التشريعية عضوين آخرين لتمثيل كيمبرلي ، لما تزايد عدد سكانها ، وذلك في عام ١٨٨٢ ، فأصبحت الجمعية أربعة

وسبعين عضواً ، وبضم تيمبولاند وجريكوالاند الشرقية إلى مستعمرة الرأس ، في عام ١٨٨٧ ،
نشأ قسمان إداريان جديداً صارا دائرتين انتخابيتين ، يمثل كل منهما ، في الجمعية
التشريعية ، عضو واحد ، وبذا بلغ عدد أعضائها ستة وسبعين عضواً (١٦٧) .

وفي عام ١٨٩٢ ، خلال عهد وزارة رودس ، أدخلت تعديلات جديدة على الشروط
والمؤهلات المطلوبة في الناخبين ، كانت إضافة جديدة لتحالف رودس وهوفماير ، علي صعيد
سياسة التفرقة العنصرية . فازاء الاعداد الضخمة من الأفارقة ، وبعد أن أقيمت أعداد
متزايدة منهم على التعليم ، خشى البيض أن يقود أحد الأفارقة شعبهم وأهميتهم تسجيل
أسمائهم في القوائم الانتخابية ثم أهمية التصويت في الانتخابات . كان هذا يعني أنه لن
تكون للصوت الأوروبي قيمة يعتد به ، لاسيما وقد صار الأفارقة يفوقون الأوروبيين بنسبة ٤
إلى (١٦٨) . وقد تمثلت التعديلات التي أدخلها تحالف رودس وهوفماير في اشتراط الإلمام
بالقراءة والكتابة ، وتقديم بيانات كاملة عن الشخص الراغب في التمتع بحق التصويت عنوانه
ووظيفته ، حتى يتحرى عنه ، وملكية عقارية في الدائرة الانتخابية ، مقدارها ٣٦٠ جنيه ،
أو تقاضى راتب شهري أو أجر دائم مقداره ٢٤٠ جنيه في العام (١٦٩) .

وفي عام ١٨٩٥ أدمجت مستعمرة بتشوانلاند البريطانية في مستعمرة الرأس ، ونص
قانون الضم علي أن تمثل في المجلس التشريعي بنائب واحد ، وأن تقسم إلى دائرتين
انتخابيتين هما : قسما فرايبورج Vryburg ويمثلها عضوان في الجمعية التشريعية ،
ومافيكنج Mafeking ويمثلها عضو واحد في الجمعية التشريعية . وبهذا صار عدد أعضاء
المجلس التشريعي ثلاثة وعشرين عضواً ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية تسعة وسبعين
عضواً (١٧٠) .

وفي عام ١٨٩٨ ، وخلال حكم ميلنر ، المندوب السامي القوي ، تبني البريطانيون
مشروع قانون يقضى بإعادة توزيع مقاعد البرلمان ، بما يضمن زحزحة تفوق الرابطة
الافريكانية وسيطرتها على صناديق الانتخابات . ورغم أنهم نجحوا في إقرار القانون ، فإنهم
فشلوا في الانتخابات وسقطت وزارة سبريج في عام ١٨٩٨ (١٧١) . علي كل ترتب علي هذا
زيادة أعضاء الجمعية التشريعية بطريقتين أولاهما : زيادة التمثيل لأقسام قديمة ، وثانيهما
إنشاء أقسام جديدة ، وذلك على النحو الآتي : بورت اليزابيث ، أضيف إلى ممثليها عضوان
جديداً ، أقسام مدينة كيب تاون ، وجورج ، وورسستر ، وتيمبولاند ، وجريكوالاند الشرقية
، أضيف إلى ممثلي كل منها عضو جديد . وقسم قسم الكيب إلى قسمين هما : واينبرج
Wynberg وودستوك Woodstock ويمثل كلا منهما عضوان . وأنشئت الأقسام التالية أيضا :

جانزنفيل Jansenville ويمثله عضوان ، وكاثكارت Cathcart وهيومانزدرروب Humanedorp وميدلبرج Middleburg ، وبريسكا Prieska ، وسيمونزتاون ، ويمثل كلا منها عضو واحد . ونتيجة لكل هذه التعديلات بقي المجلس التشريعي مكونا من ثلاثة عشر عضوا تنتخبهم ثمان دوائر كبرى . وصارت الجمعية التشريعية مكونة من خمسة وتسعين عضوا ينتخبهم ست وأربعون دائرة انتخابية ، هي الأقسام الإدارية في المستعمرة القديمة ، وماضم إليها من أقاليم (١٧٢) . وفي عام ١٩٠٧ زادت العضوية في الجمعية التشريعية ، من جديد ، إلى مائة وسبعة أعضاء تنتخبهم نفس الدوائر الانتخابية الست والأربعين (١٧٣) .

ثالثا - السلطة القضائية :

انقسم القضاء في المستعمرة إلى قضاء أبيض ، أي يتولاه القضاة البيض ، وهو يمثل القانون العام في المستعمرة ، ثم قضاء عسكري ، ثم قضاء وطني ، أي يتولاه الزعماء الأفاارقة للفصل في المنازعات بين أفراد قبائلهم .

القضاء الأبيض :

كان القانون المنفذ في المستعمرة هو القانون الروماني الهولندي . ولكنه في ظل الحكم البريطاني تم تعديله وتطويره لمنع التعارض الصارخ بينه وبين القانون الانجليزي ، مراعاة لخضوع المستعمرة للحكم البريطاني ، ووجود أعداد كبيرة من المستوطنين الانجليز ، وللتطور الجاري في اقتصاد المستعمرة ، والتقدم التعديني . وكان من أشهر من أجروا هذه التعديلات جيمس روز اينز ، الذي وصف بأنه خبير القانون في جنوب افريقيا . وقد تمكنت المستعمرة من إصدار جريدة قانونية تتضمن أخبار المحاكم والقضايا والبحوث القانونية (١٧٤) .

كانت مستعمرة الرأس مقر المحكمة العليا الأولى في جنوب افريقيا ، التي تطورت عنها محاكم المستعمرات البريطانية الأخرى ، واستعانت بأحكامها دولتا البوير ، الترנסفال والأورنج . وبعد إعلان الحكم النيابي ، وفي ١٨٥٥ ، صارت المحكمة العليا علي مستوي عال من الكفاءة ، بحيث ضيقت الصلاحيات القضائية للحاكم العام (١٧٥) . وكانت الحكومة البريطانية تعين القاضي الأكبر للمحكمة العليا في المستعمرة ، ويتصديق من وزير المستعمرات (١٧٦) .

وكانت للحاكم العام بعض الصلاحيات القضائية ، كتخفيف بعض الأحكام والعفو عن المحكوم عليهم ، وكان له حق توقيع الجزاءات على القضاة ، علي أن لا تزيد عن خمسين

جنيها ، ولكن لم يكن له ولا لقضاء المستعمرة تنفيذ حكم الإعدام ، دون استشارة التاج البريطاني^(١٧٧) . وقد منع المحاكم العام من التدخل في المسائل الفنية المتعلقة بقانونية تصرفات القضاة ، وكان يقسم عند تولية السلطة ، أن يراعى إدارة القضاء علي وجه العدالة . وكان له أيضا حق عزل القضاة ، الذين يثبت له ، قطعيا ، سوء تصرفهم وإدارتهم المحكمة علي وجه غير لائق^(١٧٨) ومع التوسع الذي شهدته المستعمرة ، في أعقاب منحها الحكم النيابي ، انتعشت الإدارة ، وكان لهذا أثره على القضاء ، فمع ضم كل منطقة جديدة يعين لها حاكم مدني ترسل لها محكمة جائلة ، ومع زيادة العمران في المنطقة يستقر فيها قضاة الصلح ، ثم تنشأ به محاكم المحلفين^(١٨٠) .

وقد لعب القاضي الأكبر دورا هاما في تاريخ المستعمرة ، في عهدي الحكم النيابي والذاتي . وقد نص دستور ١٨٥٣ علي أن يتولى رئاسة المجلس التشريعي^(١٨١) ، فضلا عن رئاسته للمحكمة العليا ، في كيب تاون ، وإشرافه علي فروعها ، وعلى المحاكم الإقليمية ، والمحاكم الجائلة التي يقوم قضاتها بالمرور علي المناطق النائية ، دوريا ، كل ثلاثة أشهر ، التي بدأت عملها في عام ١٨٥٦^(١٨٢) ، وقضاة الصلح ، الذين كانوا ينتشرون في المحليات ، في أنحاء المستعمرة ، وكذلك الحكام المقيمين ، الذين كانت لهم اختصاصات قضائية Resident Magistrate والذين كانوا يتولون القضايا المدنية البسيطة^(١٨٣) ، ويضطلعون بدورهم في الإدارة والحكم أيضا ، حيث يشرفون علي جمع الضرائب والتراخيص ، كما يجمعون المعلومات للحكومة ، عن أي موضوع ، ويعلنون عن أوامرها وقوانينها ويوثقون الزيجات^(١٨٤) .

وقد اشتهر قضاة مستعمرة الرأس بالعدالة ، والاعتداد بالنفس والمحافظة علي استقلالهم ، لصون هيبت كرسي القضاء ، في حدود أوضاع المستعمرة . ذلك أنه كان عليهم المحافظة علي العلاقات المناسبة بين "السادة البيض والخدم السود ، على حد تعبير النص القانوني^(١٨٥) . وقد كان القانون الذي حكم سيرالتقاضي وعمل الهيئة القضائية في المستعمرة ، في الفترة قيد الدراسة ، هو البراءة الملكية الخاصة بذلك والصادرة في عام ١٨٣٣ . وكانت المحاكم الجنائية تحاكم البيض والسود والملونين ، وغيرهم ، وتستقبل الشهود من كل عنصر على قدم المساواة ، طبقا للقانون . ولكن القضاة ، لم يتمكنوا من الابتعاد عن النفوذ القوى للسياسة العنصريين^(١٨٦) .

وقد بدأ ، مع الحكم النيابي ، العمل بنظام المحلفين في القضايا المدنية ، في عام ١٨٥٥ ، بعد عام كامل من التأجيل ، علي أساس أن العمل بهذا النظام كان يعنى تعديل القانون الذي أصدره البرلمان البريطاني وصدقت عليه الملكة ، بخصوص إدارة القضاء والعدالة في

المستعمرة^(١٨٧). ولم يكن نظام المحلفين ، أساسا ، يقر أية حواجز لونية ، بمعنى أنه كان يمكن أن يكون المحلف ملونا أو افريقيا ، ولكن الذي حدث أنهم كانوا جميعا من البيض^(١٨٨). وافتتح أيضا فرع للمحكمة العليا في مدينة جراهامز تاون ، عاصمة المنطقة الشرقية ، إرضاء للاتجاه الاستقلالي لسكانها ، تمشيا مع ما صار لها من أهمية متزايدة^(١٨٩) وكان قاضيها عضوا في المحكمة العليا ، بل وثاني قضاتها أهمية^(١٩٠).

وبقيام الحكم الذاتي في المستعمرة مد رئيس الوزراء مولتينر جهوده الاستقلالية إلى القضاء. فانتهز شغور منصب القاضي الأكبر ، في عام ١٨٧٣ وعين فيه جون هنري دي فيليز ، ليكون أول من شغل هذا المنصب من المستوطنين المولودين في المستعمرة ، وليكون سلفه آخر من عينته لندن لهذا المنصب . وكان دي فيليز شابا في الحادية والثلاثين ، يشغل منصب النائب العام للمستعمرة ، من قبل^(١٩١). وقد استمر دي فيليز يشغل هذا المنصب طويلا ، حتى قيام اتحاد جنوب افريقيا ، فشغل منصب أول قاض أكبر فيه . وقد تمتع سيري هنري دي فيليز بنفوذ كبير ، وحصل فيما بعد علي لقب لورد . ولعب دورا هاما في الممارسة السياسية ، من خلال رئاسته للمجلس التشريعي^(١٩٢) ثم عضويته في اللجنة الثلاثية التي تولت حكم الترنسفال ، طبقا لاتفاق بريتوريا ، حتى انتخاب كروجر رئيسا لدولتها . وقد شاركه في هذه اللجنة المندوب السامي روينسون وسير ايفيلين وود . كذلك فقد لعب دي فيليز دورا في الوساطة بين الرئيس كروجر وقاضيه الأكبر كوتزي حين دب بينهما النزاع . وكان دي فيليز أحد مبعوثي رئيس الوزراء شراينر إلى الرئيس كروجر في المفاوضات المضنية التي سبقت مؤتمر بليمفونتين في عام ١٨٩٩ ، وتلك التي أعقبته^(١٩٣).

ومن الناحية العملية عرف عن دي فيليز الكفاءة والدقة ، ووصف بأنه هو إن كان أصغر سنا ، فإنه أكثر فهما للقانون من سلفه هودجز (١٨٥٨ - ١٨٦٨) الذي كان يهتم بالشكليات والإجراءات^(١٩٤).

جعلت شخصية دي فيليز العلاقات بين السلطتين التنفيذية والقضائية علاقات طيبة . ولم يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقات سوى قضايا قليلة ، أبرزها حكم ستوكينستروم في مارس ١٨٧٦ ، في نزاع الوكلاء الأوروبيين للزعماء الأفارقة علي أراضي جريكوالاند الغربية ، فقد قضى بأن الزعيم ووتربوير لم يمارس أية سلطة أو سيادة خارج مدينة جريكواتاون ، ومنطقة ألباني ، وبهذا نسب القاضي الاساسي القانوني ، الذي على أساسه ضمت بريطانيا المنطقة^(١٩٥).

علي أن هذا القاضي العادل ، والذي لم يعبأ بخطورة تأثير حكمه علي إجراءات الحكومة البريطانية ، لم يكن يختلف كثيرا عن أي مزارع أمي أبيض ، في موقفه من الملونين والأفارقة . فهو عندما صار نائبا عاما للمستعمرة ، بعد عام واحد ، وافق حكومته علي أن ثوار قبيلة الجاليكا ليسوا سوى متمردين خارجين على الحكومة . ومن ثم فلا ضير من أن يعدم أسراهم دون محاكمة^(١٩٦) . وحكم كهذا يبدو عنيفا قاسيا ، إذا علمنا مدى حرص كل المسؤولين في المستعمرة علي إنهاء الحكم العسكري في أقاليم المستعمرة ، ومعارضتهم لتقديم المتمردين البوير لمحاكم عسكرية بتهمة الخيانة^(١٩٧) . لقد كانت محاكمات البيض للوطنيين تتصف ، دائما ، بالبطش والقسوة^(١٩٨) . ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى محاكمة عديد من الزعماء الوطنيين الذين حوكم أحدهم ، وكان مشتبه في إعداده للتمرد ضد الحكومة ، وكيلت له عشرات التهم ، فلم يثبت ضده سوى تهمتين ، ومع هذا نفى إلي جزيرة سانت هيلانة^(١٩٩) .

بهذا يتضح أن القاضي الأبيض لم يكن سوى أحد سلطات الحكم الاستعماري ، وبخاصة في المناطق التي كان يخشى فيها من سطوة القبائل الأفريقية وبأسها . فانخرط كثير من القضاة في سلك قوات المتطوعين في المستعمرة^(٢٠٠) . ومن ذلك أن أحد القضاة الأفريك . بين كان يمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخائر ، وكان يرى هذا ضروريا لحماية الوجود الأبيض من الأغلبية الأفريقية ، وقد قدم هذا القاضي مخزونه هذا إلى قوات الغزو نالبويري في عام ١٨٩٩ ، لتسلح بها المتمردين^(٢٠١) . وعلي صعيد القضاء انحاز القضاة البيض كلية ضد الوطنيين الأفارقة ، بحيث شاع قتل الأبيض للأسود ، دون محاكمة جادة . بل إنه حدث أن حوكم أحد القسيسين ، لما طالب بمحاكمة أحد القتلة من الأفريكانيين ، إرضاءً للرابطة الأفريكانية^(٢٠٢) .

النائب العام :

وكان النائب العام في مستعمرة الرأس عضوا في المجلس التنفيذي للمستعمرة ثم في مجلس الوزراء . وكان ذا نفوذ كبير في المستعمرة ، ويضطلع بمهام تفوق صلاحيات النائب العام المعتادة . وكان وزير المستعمرات يصدق علي تعيينه ، قبل قيام الحكم الذاتي ، ثم صار رئيس وزراء المستعمرة يختاره من بين أبنائها . وقد كان عدد من رؤساء الوزارات قد عينوا في هذا المنصب قبل تولي سلطة رئاسة الوزارة ، مثل شرايتر وميريمان^(٢٠٣) .

وكان أحد أبرز جهود السلطة القضائية في المستعمرات نشر المحاكم في كل مدينة ذات

أهمية أو معزل افريقى . ثم تصاعدت بالأمر ، فبدأت تنشر فروعاً للمحكمة العليا في الأقاليم الكبرى ، تخفيفاً لعبء المحكمة العليا في كيب تاون ، وتشجيعاً للنمو المضطرد في شتى نواحي الحياة في المستعمرة . وقد تمتع قضاة المحاكم العليا بنفوذ كبير ، حتى إن أحدهم أصدر أحكاماً تتعلق بالمال العام ، المملوك للحكومة البريطانية ذاتها ، في إقليم عمل المحكمة ، رغم عدم قانونية تصرف محاكم المستعمرة في الأموال البريطانية ، علي نحو ما فعلت المحكمة العليا لجريكوالاند الغربية (٢٠٤) .

على أنه كانت هناك محكمتان تتميزان على المحاكم العليا الفرعية جميعها ، وهى المحكمة العليا للأقاليم الشرقية The Eastern Districts High Court في مدينة جراهامز تاون ، والمحكمة العليا لجريكوالاند الغربية The High Court of Griqualand West في كيمبرلى . وكانت كلتا هاتين تختص بنظر القضايا التي تقع في الأقاليم التابعة لها ، وتستأنف أحكامها في المحكمة العليا في كيب تاون . وكذلك كان الحال بالنسبة لمحكمة روديسيا الجنوبية الخاضعة لحكم شركة جنوب افريقيا البريطانية (٢٠٥) .

المحاكم العسكرية :

في ظل أية ظروف طارئة ، كان يجري تشكيل محاكم عسكرية ، لإصدار أحكام فورية ضد مشيري الاضطرابات من الزعماء الأفارقة . وكانت تصدر في حقهم أحكام الإعدام والنفي والسجن والخلع وما إلى ذلك . على أن حرب البوير في ١٨٩٩ - ١٩٠٢ تطلبت :.راءات أكثر شمولاً وأكبر تأثيراً . فقد أعلنت الأحكام العرفية في أقاليم المستعمرة ، الواحد تلو الآخر ، لمواجهة الغزو البويري والتمرد الافريكاني . وقد صدر في ٧ ديسمبر ١٨٩٩ أمر عسكري يبين للناس مدى الفارق بين القانون المدني والحكم العسكري ، فذكر أن هدف إعلان الأحكام العرفية هو التمكن من القبض على الأشخاص الذين يقاومون السلطات أو يساعدون العدو ، وانزال العقاب بهم ، ويعهد إلى الضباط الذين لا يقلون عن رتبة الكابتن بتنفيذ أحكام قانون الحكم العسكري ، على أن لا يتدخلوا في شئون الأشخاص المسالمين الذين يتمتعون بكامل حقوقهم . ويصبح الشخص واقعا تحت طائلة قانون الاحكام العرفية إذا ارتكب أعمال الخيانة أو التمرد المسلح أو حرص علي هذا أو تطوع في القوات المسلحة للعدو ، أو قدم لها المساعدة ، أو أمدها بالمؤن أو البضائع ، أو دمر خطوطاً حديدية أو كبرى أو خطوط تلغراف ، أو اقترف أي عمل من شأنه تعريض القوات البريطانية للخطر ، أو خالف أوامرها أو تنظيماتها وأخيراً ، الشك في اتهام الشخص بالتهم السابقة . أما الإجراءات

الواجب اتخاذها في كل حالة فتتمثل في قيام الضابط المسئول بإجراء تحقيق مبدئي ، وقد يقوم القاضي المدني بذلك . ثم يطلق سراح المتهم ، إذا لم يثبت ضده شيء ، وإلا يحجز حتى يجرى التحقيق الكامل . ويعهد للمحكمة المدنية بمحاكمته لخرقه قوانين الأحكام العرفية ، ثم يعهد للمحكمة العسكرية المكونة من ثلاثة ضابط بمحاكمته . ويمكن لهذه المحكمة أن تقضى بإعدامه ، بشرط أن يكون الحكم بإجماع الآراء . وقد نص الأمر علي معاملة المتمردين العسكريين معاملة الأعداء ، فيقدمون للمحاكمة ، في حالة الأسر ، أمام المحكمة العسكرية (٢٠٦) .

ولم يكن معنى هذا أن السلطات العسكرية البريطانية قد ألغت المحاكم المدنية ، ولكنها بسبب حالة الحرب أرادت تشديد قبضتها والحد من تساهل المحاكم المدنية مع الافريكانيين (٢٠٧) .

وقد ضغطت حكومة شراينر بشدة علي السلطات البريطانية للحد من انتشار الحكم العسكري في أقاليم المستعمرة ، ولتخفيف حدة تطبيقها علي أيدي العسكريين ووقف محاكمة المتمردين أمام المحاكم العسكرية . وقد أثمر هذا الضغط ثمرته ، ، حين قبل القائد العام أن يرأس أحد قضاة المحكمة العليا أية محكمة عسكرية تعقد لمحاكمة المتهمين بالخيانة العظمي ، جلسات القضايا الخطيرة ، التي يحتدل صدور حكم بالإعدام فيها ، وكذلك قبل مشاركة بعض القضاة في المحاكم العسكرية (٢٠٨) .

وقد أعقبت الحرب حملة قوية شنتها الرابطة الافريكانية ضد تصرفات السلطة العسكرية وإجراءاتها في ظل الحكم العسكري (٢٠٩) . ومن أجل هذا شكل سيرغوردون سبريج ، رئيس الوزراء ، لجنة تحقيق في هذه التصرفات وفي غضون ذلك ألغيت الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية ضد متمردي الافريكانيين في مستعمرة الرأس (٢١٠) .

القضاء الوطني :

كانت السياسة العامة للمستعمرة تقضى بترك المعازل الوطنية لحكم الزعماء وقد شكلت لجنة لجمع القوانين الوطنية Native Law Commission وإقرار ما يتفق منها مع القانون الأوروبي ، ليحكم الزعماء بمقتضاه ، ريثما يصل الأفارقة إلى النضج الذي يسمح بإخضاعهم للقانون الأوروبي ، حتي يمكن إلغاء القانون الوطني ، تدريجيا ، ولكن النضج المنشود ، كما هو واضح ، لن يتحقق في ظل عزل الأفارقة في مناطق الفقر ، بعيدا عن كل تطور . على

كل اعترف بنظم الزواج الافريقي ، والميراث القبلي ، وصار الزعماء يتقضون فيها وفي القضايا المدنية البسيطة . ولكن على صعيد القضايا الجنائية أدخل العمل بقانون المستعمرة في الفترة بين عامي ١٨٨٣ و ١٨٨٦ (٢١١) .

وكان الزعماء ينظرون القضايا المدنية بين رعاياهم ، ثم يصدرن أحكامهم وفقا للعادات والأعراف القبلية . وعادة ما تكون هذه الأحكام تغريم المخطئ عددا من رؤوس الماشية أو الأغنام أو الجياد ، تدفع للمعتدى عليه ، علي أن ينال الزعماء ، بعضا من أطايبها ، نظير نظر الدعوى . وينال مستشاروه جزءا من الغرامة أيضا (٢١٢) .

وكان الزعماء ينفذون حكم الأعدام في السحرة الشريرين Witchcraft ويصادرون أموالهم ، علي الرغم من صدور قوانين تحرم إعدامهم . فقد كان الأفارقة يعتبرون هؤلاء السحرة ، وهم غير الكهان ورجال الدين والطب ، سبب الشرور والأمراض والأوبئة والجفاف . ومن ثم أكثر الزعماء من اتهام أعدائهم بممارسة السحر ، سواء الأعداء الأقوياء الذين يخشون منافستهم ، أو بعض الأثرياء الذين يطمعون في أموالهم . ولذا فرضت الحكومة قوانين تنظم فرض الزعماء للغرامات وممارسة السلطة القضائية ، نصت علي أن تكون الغرامات والمصادرات من نصيب الخزانة العامة ، علي أن يصرف منها جزء للقاضي الأبيض أو الزعيم ، الذي يجب أن يستفيد من الحكومة ليرتبط بها (٢١٣) .

على هذا كان الزعماء يرفعون أحكامهم إلي القضاة البيض Magistrates ، الذين لهم أيضا سلطة مدنية ، للتصديق عليها . وكانت القضايا الوطنية تستأنف وبخاصة الجنائية منها ، أمام أكبر قضاة الإقليم Chief Magistrate أو أمام المحكمة الجائلة أو المحكمة العليا الفرعية . أما القضايا المالية فكانت تنظرها قبل عام ١٨٨٢ محكمة من ثلاثة قضاة ، ثم عهد بها إلي المحكمة الجائلة منذ هذا التاريخ . وتحت إشراف الحكام والقضاة البيض ، نفذ الزعماء أحكامهم على رعاياهم وكان التنفيذ علنيا (٢١٤) .

وقد كفل القانون المساواة بين كل الرجال أمام القضاء . ولكن هذا الحق كان محض نص نظري ، لم يكن له في دنيا الواقع من نصيب ، حيث كانت قسوة الحكام البيض في تنفيذ قانون المرور وقانون التشرد وقانون تحريم الخمر وقوانين العمل ، وغيرها (٢١٥) . وقد اجتهدت حكومة المستعمر في العمل من أجل توفير القضاء ، باعتبارهم أحد مظاهر سلطتها ، للمناطق البعيدة ، والمحاكم الجائلة . وكان هذا يقتضي إجراء تنقلات بين القضاة ، لتبادل مهمة القضاء ، في مثل هذه المناطق (٢١٦) .

أما المناطق الوطنية الكبرى فكان بعين فيها قاض مقيم `Resident Magistrate` وكان يتولى المهام الإدارية أيضا . وكان يخضع لإشراف وزير المستعمرات ، ويرسل إليه تقاريره ، فيما يعن له من أمور . وكان يقوم بجمع الضرائب المختلفة من الوطنيين ، ومن بينها رسم يدفعه المتقاضون لإنساء إحدى المحاكم الفرعية في بلادهم ^(٢١٧) .

وفى ظل ظروف الحكم الأبيض القوى للمجموع الاقربقية البائسة اهتمت المستعمرة ببناء المزيد من السجون ، لتملأها بالوطنيين ، ولما فاقت أعدادهم مقدرة السجون علي استيعابهم صارت حكومة المستعمرة تسلمهم إلى المناجم والمزارع التي يمتلكها البيض ، للعمل كبحا نظير أجرة بسيطة . وكانت هذه المؤاجرة واسعة النطاق لدرجة أن شركة دى بيوز ، شركة رودس فى يكمبرلى ، وحدها ، كانت تستأجر أكثر من عشرة آلاف سجين يوميا . ومن ثم راعت المحاكم البيضاء اصدار احكام بالاشغال الشاقة علي الفارقة ، فى أغلب القضايا الجنائية ، مراعاة لحاجة العمل فى المناجم إليهم . وبهذا خدمة العدالة البيضاء مجتمها ، وتأقلمت مع ظروفه الرأسمالية والاحتكارية والعنصرية ، وتحولت إلي ترس فى آلتها ، بدلا من أن تحاول تحويله إلى أهدافها السامية . كان هذا فضلا عن اقرار عقوبات الجلد والنفي ^(٢١٨) .

* * *

المصادر والمراجع

- Bodlsoen , G.A : Studies In mid Vvictorian imperialism , PP. 79-81.(١)
Walker , eric a.: A History of South Aftica , p. 243
Mandelbrot , H. J. the consitutional development,1834, 1858,pp.366-(٢
367.
C.O.48.444,pp.45-46. ibid . pp.25-33. (٣
Ibid., PP. 25-33. (٤
تتضمن الوثيقة النص الكامل لعدة رسائل متبادلة بين أحد القضاة وسرفيليب وودهاوس ،
، ووزير المستعمرات في اواخر عام ١٨٦٧ ، والخلاف بين القاضي وسير فيليب وودهاوس ،
وكان القاضي معيناً من قبل وزير المستعمرات .
C.O. 48.444, PP.124-126. (٥
Mandelbrot , H.J.:OP. cit ., P. 367. (٦
C.O.879. 46, P. 595, enclosure 5 in no . 577. (٧
Ibid., p. 254,no.227 . (٨
Mandelbrote, H.J :OP.Cit ., PP. 368-385. (٩
١٠) انظر نص خطاب دود هاوس إلى أحد هؤلاء الموظفين في:
C.O.48..444,P.25.
Mandelbrote, H.J :OP.Cit ., PP. 381-384. (١١
C.O. 48, 444, P. 106. (١٢
Mandelbrote ,H.J:Op.Cit., pp. 384-386.. (١٣
Theal,G.M.: Progressof south aftica , Pp.330. (١٤
C.O. 48.444,pp.104-105. (١٥
De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.401

C.O.879.45, P.67,NO.115.	(١٦
C.O.48,512, PP.346-347.	(١٧
C.O.48,444,pp.106-107.	(١٨
De kiewiet, C.W. : OP. cit., pp. 421-422.	
De kiewietm C.W. : The Establishment of Responsible Government , p ., 4521.	(١٩
Headlam, Cecil : The failure of confederation ,P. 469 Hofemeyer, H.J. : Political Development , P.498.	(٢٠
Headlam ,Cecil : Op . Cit .,P.472.	(٢١
Arnold, David: Britain , Europe, And The World ,PP. 33-34, 42.	(٢٢
(٢٣ راجع ماسبق فى الفصل الأول.	
Hofemeyer, H. J. :Op. Cit., P. 500.	(٢٤
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 420.	(٢٥
C. O. 879. 45, P. 84.	(٢٦
Headlam, Cecil And Walker, Eric A. The Problem of Co-operation, 1886, 1895, (B) The Jameson Raid, PP. 572-573.	(٢٧
C. O. 879. 46, PP.333-334, No. 336.	(٢٨
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 367.	(٢٩
Theal, G. M. :History of South Africa, P. 129.	(٣٠
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 311.	(٣١
C. O. 48. 444, P. 108. C. O. 879. 45, PP. 95, 146.	(٣٢
Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 325-326.	
C. O. 879. 45, P. 191, No. 143.	(٣٣
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 375-376.	(٣٤

- Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 331. (٣٥
History of South Africa, P. 155.
Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 415-485. (٣٦
(٣٧) راجع ماسبق ، فيما يتعلق بكل وزارات سبريج ، وانظر .
C. O. 879. 45. P. 84.
Theal, G. M. :Op. Cit., P. 393. (٣٨
C. O. 879. 45. P. 594. (٣٩
(٤٠) كان مندوب الأراضي والأشغال العامة ، في نفس الوقت ، وزيراً للحرب War Minister وسمى
بهذا الاسم في عهد وزارة مولتينو انظر :
Hofemeyer, H. J :Political Developmen, P. 500.
Theal, G. M. :Progress of South Africa, PP. 393,473. (٤١
July, Robert W. : Op. Git., PP. 374-376. (٤٢
C. O. 48. 444, P. 108. (٤٣
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 383,388. (٤٤
C. O. 48. 444, P. 109. (٤٥
Swanson, Maynard W. :The Sanitaton Syndrome, P. 404.
C. O.879. 45. 1361-No. 3. (٤٦
C. O.879. 46. P. 548. (٤٧
C. O.48-442. P. 42. (٤٨
(٤٩) راجع السلطة القضائية في هذا الفصل ، وأنظر :
Sachs, Albie: Justice In South Africa, P. 50.
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 370.
Robinson, Roland Amd Gallagher, Johm: Afrixa Amd The (٥٠
Vixtoriams, PP. 59-60.
C. O.879. 46. P. 548. (٥١
Hoagland, Jim : South Africa, Civlization Ik Cinflict P. XXVII. (٥٢
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 262. (٥٣
Mandelbrote, J. H. :Op. Cit., P. 378.

C. O.879. 46. P. 336.	(0 ɛ
Ibid., P. 355.	(0 0
C. O. 48. 772. 534, P. 55.	(0 0
C. O. 48. 443. PP. 1-4.	(0 ʏ
Ibid., P. 20.	(0 ʌ
C. O. 48. 513. P. 23.	(0 9
Ibid., PP. 129-132.	(1 .
Ibid., PP. 175-1802.	(1 1
C. O. 48. 513. PP. 52-57.	(1 ʔ
C. O. 48. 444. PP. 556-557.	(1 ʕ
Ibid., P. 558.	(1 ɛ
Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 295-296.	(1 0
C. O. 879. 46. PP. 335-6.	(1 7
Ibid.	(1 ʏ
C. O. 879. 46. PP. 335-6.	(1 ʌ
Walker, Eric A. :Op. Cit., P. 258.	(1 9
C. O. 879. 46. P. 335.	(ʏ .
C. O. 48. 772.532. PP. 285-290.	(ʏ 1
De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.416.	(ʏ ʔ
De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.416.	(ʏ ʕ
Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 298-299.	
C. O. 879. 45. P. 119, No. 186.	(ʏ ɛ
C. O. 48. 772.533, PP. 363-364.	(ʏ 0

- C. O. 48. 444. P. 662. (٧٦)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 342. (٧٧)
- The Struggle for Suppermacry, P. 608.
- C. O. 879. 46. P. 66, Enclosure 2 Im No. 41,P. 143. No. 117. (٧٨)
- (٧٩) يعتزم المؤلف أعداد دراسة عن مواقف الأفريقيين من حرب البوير بإذن الله .
- (٨٠) راجع ماسبق ذكره عن هذا فى الفصل الأول.
- C. O. 879. 45. P. 119, No. 186. (٨١)
- (٨٢) عن دور شرطة المستعمرة فى معركة ستورمبيرج بين القوات البويرية والجيش
البريطاني فى ديسمبر ١٨٩٩، انظر:
- C. O. 879. 46. P. 41, Enclosure 7 Im No. 18.
- C. O. 879.46, P. 41. P. 334, Enclosure 5-7 Im No. 326. (٨٣)
- Ibid., (٨٤)
- C. O. 48. 444. PP.444-445. (٨٥)
- C. O. 48. 512, PP. 341-344. (٨٦)
- Walker, Eric A. :The formation of New Statds, P. (٨٧)
- 349, (C. H. B. E. Vol. 8.)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 259. (٨٨)
- C. O. 879. 46, P. 335. C. O. 48. 444, P. 104. (٨٩)
- C. O. 879. 45, P. 122 No. 197. (٩٠)
- Ibid., P. 134, No. 268. (٩١)
- Walker, Eric A. :Op. Cit., P. 329. (٩٢)
- Headlam ,Cecil : Op . Cit .,PP.450-451,457. (٩٣)
- C. O. 879. 46, P. 335. (٩٤)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 359-360. (٩٥)

- Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 355-356. (٩٦
- De kiewier, C.W.: The Pperiod of transition, P.422. (٩٧
- C. O. 879.P. 65.No. 41 (٩٨
- Bundy, ,Cecil : Op . Cit .,P. 386. (٩٩
- Walker, E. A. :Op. Cit., PP. 374-375. (١٠٠
- Headlam, Cecil : The failure of confederation ,P. 480. (١٠١
- Ibid., P. 491. (١٠٢
- C. O. 879. 46: P. 336. (١٠٣
- (١٠٤) راجع ما ورد عن توسيع المستعمرة فى الفصل الأول.
- (١٠٥) السيد على أحمد قليفل: المرجع السابق ، الفصل الثالث.
- وانظر ايضا: C. O. 879. 45. P. 78.
- C. O. 879. 46. P. 66, Enclosure 1 Im No. 41. (١٠٦
- Ibid., P. 142. F. O. to C. O., 26 Janary 1900. (١٠٧
- Leconfield, Lord: The formatiom of the Union, P. 653. (١٠٨
- Theal, G. M. :History of South Africa, P. 44. (١٠٩
- P. 349, C. H. B. E. Vol. 8.
- C. O. 879. 46. P. 517. (١١٠
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 382. (١١١
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 331,359. 360. (١١٢
- C. O. 879. 46. P. 297, No.278. (١١٣
- Pemberton, W. Baring: Battlcs of the Boe War London, (١١٤
- 1964, P. 17.
- C. O. 48. 444, P. 106. C. O.879. 46, PP. 175-176. (١١٥

- Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 308. (١١٦)
- Ross, Robert: Op. Cit., P. 572.
- C. O.879. 46, PP. 1445-146 (١١٧)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, PP. 327,360. (١١٨)
- Atmore, Anthony : The Passing of Sotho Independence 1865-70, P. 283.
(Theompson, Leonard: African Societies In Southern Africa, Chapter 13).
- C.O. 879. 46. P. 335. , (١١٩)
- Ibid., P. 581, No. 571. (١٢٠)
- C.O. 879. 46. P. 333. (١٢١)
- Ibid., PP. 144-142. (١٢٢)
- (١٢٣)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.390. (١٢٤)
- Sir Evelyn: Winnowed Memories, PP. 18-185. (١٢٥)
- Walker, E. A. :Op. Cit., P. 387. (١٢٦)
- (١٢٧) راجع الفصل الثالث عن الصراع بين الانجليز والافريكانيين في رسالتنا للدكتورة.
- C. O. 879. 46, P. 293. (١٢٨)
- C. O. 879. 45, PP. 224, 228. (١٢٩)
- C. O. 879. 46, P. 64. (١٣٠)
- C. O.48. 444, P. 109. (١٣١)
- C. O.48. 444, P. 110. (١٣٢)
- C. O.48. 772. 533, P. 260. (١٣٣)
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP. 366-369. (١٣٤)
- C. O. 48. 443, P. 1260 (١٣٥)

- Creswell, William Parr: Op. Cit., P. 224 .
C. O. 48, 440, PP. 103-104. (١٣٦)
- Theal, G. M. :Progress of South Africa, P. 331. (١٣٧)
- Thompson, L. M. : The Unification of South Africa, P. 109.
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P. 384. (١٣٨)
- C. O. 48. 444, P. 111. (١٣٩)
- Theal, G. M. :Op. Cit., P. 331. (١٤٠)
- (١٤١) اختلفت المراجع في تحديد المبلغ الذي يقدر ثمننا للملكية ، فذكر البعض أنه بالنسبة للملكية الثابتة ٩٠٠٠ جنيه ولغير الثابتة ١٩٢٠٠ جنيه ، انظر :
- Theal,G.M.: Progress of south africa , Pp.331.
وذكر البعض الآخر للملكية الثابتة الف جنيه ولغير الثابتة أربعة آلاف جنيه ، انظر :
- Thompson, L. M. :Op. Cit., P.109.
- ولاحظ أن الأفريقي منذ البداية كان له حق التصويت فقط ، ولم يتمتع بحق الترشيح.
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.383- 384. (١٤٢)
- C. O.48. 443. P. 126. (١٤٣)
- Theal, G. M. :Op. Cit., PP. 328-329. (١٤٤)
- Thompson, L. M. :Op. Cit., P.126. (١٤٥)
- C. O. 879. 45. PP. 138, No. 298. 144, No. 323. (١٤٦)
- Theal, G. M. :Op. Cit., PP. 329-330.
- Ibid. (١٤٧)
- C. O. 48. 512, P. 314. (١٤٨)
- Theal, G. M. :Op. Cit., PP.330. (١٤٩)
- Sachis, Albie: Op. Cit., P. 65. (١٥٠)
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.384- 385. (١٥١)

Theal, G. M. :Op. Cit., P.331.	(102
Theal, G. M. :Op. Cit., P.331.	(103
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.385- 386.	(104
C. O. 48. 441, PP. 405-406.	(100
Theal, G. M. :Op. Cit., PP.331-332.	(106
Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P.385- 386	(107
Ibid., P. 387.	(108
C. O. 48. 444, P. 101.	(109
C. O. 48. 441, P. 334.	(17.
Thompson, L. M. : G. M. :Op. Cit., P.123.	(171
C. O. 48. 512, P. 114.	(172
C. O. 48. 444, P. 101.	(173
Theal, G. M. :Op. Cit., P.340.	(174
Theal, G. M. :Op. Cit., P.344.	(170
Theal, G. M. :Op. Cit., PP.393-4.	(176
Ibid . C. O. 48. 512. PP. 3-6.	(177
Theal, G. M. :Op. Cit., P.472.	(178
Marlowe, John: Cecil Rhodes, P. 198.	(179
Theal, G. M. :Op. Cit., P.472.	(17.
Ibid., P. 473.	(171
Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.474.	(172
Theal, G. M. :Op. Cit., P.473.	(173
Thompson, L. M. : G. M. :Op. Cit., P.127, 203.	(174

- Sachs, Albie: Justice In South Africa, London, 1973, PP. 44-47. (١٧٥)
- Theal, G. M. :History of South Africa, P. 147. (١٧٦)
- (١٧٧) انظر الوثائق الخاصة بتعيين سيدنى سميث بيل فى C. O. 48. 444, P. 345.
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.366- 368. (١٧٨)
- C. O. 48. 444, P. 28. (١٧٩)
- C. O. 879. 46, PP. 226-227. (١٨٠)
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., PP.379. (١٨١)
- C. O. 48. 444, P. 109. (١٨٢)
- Walker, Eric A. :A History of South Africa, P. 399.
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., P.371. (١٨٣)
- Sachs, Albie: Op. Cit. P. 50. (١٨٤)
- Sachs, Albie: Op. Cit. PP. 33, 42. (١٨٥)
- Mandelbrote, H. J. :Op. Cit., (١٨٧Ibid.,PP. 38-39, 45. (١٨٦
- PP.385, 387.
- Sachs, Albie: Op. Cit. P.60. (١٨٧)
- C. O. 48. 444, PP. 34-36. (١٨٨)
- Ibid., P. 39. (١٨٩)
- (١٩٠) Hofemeyer, H. J :Political Developmen, P. 500. اعترض جان هوفماير على هذا التعيين على الرغم من أندى فيليز كان افريكانريا مثله ، ولعب دورا هاما في مناصرة هوفماير ي انتهاج خط سياسي يتعايش مع الامبراطورية البريطانية . أنظر : Walker, Eric A. :A History of South Africa, P.364.
- Duminy , A . H . And Guest , W . R . : Op . Cit ., pp . 96-98, 512 (١٩١)
- Theal , G.M.: Progress of South Africa , pp . 432 , 472, 480 (١٩٢)
- Walker , Eric A. : The Struggle for Suppermacy p . 592 .
- Sachis, Albie : Justice In South Africa, P. 44. (١٩٣)

- (١٩٤) راجع ماسبق ذكره في الفصل الأول عن هذا الحكم .
- (١٩٥) Walker, Eric A : A History of South Africa, P.375
- (١٩٦) C. O. 897. 46, P.165
- (١٩٧) Theal , G.M.: Progress of South Africa , P . 385.
- (١٩٨) Loeonfield, Lord: The formation of the Union, P. 648.
- (١٩٩) Sachs, Albie: Op. Cit. P. 54.
- (٢٠٠) C. O. 879, 46, P. 230.
- (٢٠١) Sachs, Albie: Op. Cit. P. 61 .
- (٢٠٢) C. O. 48. 444, P. 753.
- (٢٠٣) C. O. 48. 512. PP. 17-19. .
- (٢٠٤) Thompson, L. M. : The Unification of South Africa, PP. 260-261.
- (٢٠٥) C. O. 879. 46. P. 165. Enclosure In No. 126.
- (٢٠٦) Ibid., P. 168.
No. 132.
- (٢٠٧) انظر الرسالتين المتبادلتين بين النائب العام صول سولومون ولورد كتشنر رئيس الأركان البريطاني في جنوب افريقيا ، في ٢٨ ، ٢٩ يناير ١٩٠٠ ، في : C. O. 879, 46, PP. 373-373.
- (٢٠٨) Ibid., PP. 157-158 Enclosure In 4 No. 124
- (٢٠٩) Walker, Eric A : A History of South Africa, P.506.
- (٢١٠) Theal , G.M.: Progress of South Africa , p . 399.
- Walker, Eric A : A History of South Africa, P.416.
- (٢١١) Bell, K. N. And Morrell, W. P.: Select Documents, P. 538.

- Despatch from Sir George Grey to Molesworth, Dec. 18, 1855.
- Ibid., PP. 139-151 Documen 28-29. (٢١٢)
- Walker, Eric A : A History of South Africa, PP.355-356.399. (٢١٣)
- Sachs, Albie: Op. Cit. PP.59-63. (٢١٤)
والسابع من رسالتنا للدكتورة.
راجع هذه المسائل في الفصلين السادس
- C. O. 48. 444. P. 31. (٢١٥)
- C. O. 879. 46. P.342. (٢١٦)
- Sachs, Albie: Op. Cit. PP.56-68. (٢١٧)
- ملاحظة:
- لاحظ تكرار هامش (٥٥).

الفصل الخامس
نظام الحكم
في جمهورية جنوب افريقيا
"الترنسفال"

كانت جمهورية جنوب افريقيا في القرن التاسع عشر تشغل إقليم الترنسفال الحالي في جمهورية جنوب افريقيا الحالية . وتنبغى ملاحظة أن رغم وحدة اسمى الجمهوريتين ، فإن مساهما الأجنبى مختلف ، فالترنسفال أو جمهورية جنوب افريقيا ، التى أعلن قيامها سنة ١٨٥٧ ، والتي سقطت سنة ١٩٠٢ كانت تكتب The South African Republic أما الجمهورية الحالية فتكتب Republic of South Africa وهى تشمل إلى جانب الترنسفال ثلاثة أقاليم أخرى هى أورانج وناتال ومستعمرة الرأس .

علي أنه تجدر الإشارة إلى أن الجمهورية الأولى تعد الملهمه - فى نظامها وقوميتها الافريكانيه - للجمهورية الحالية . وهى كانت تعد أيضا أكثرالوحدات السياسية البيضاء فى القرن الماضى إيغالا فى ممارسة العنصرية ، وفيها اكتشف الذهب ، فغدا البريطانيون بعد هجرتهم إليها يستغلون الأفارقة فى المناجم أبشع استغلال ، بينما كان البوير - مؤسسو الجمهورية يفعلون نفس الشئ من قبلهم فى المزارع والمراعى .

نشأة السلطات فى الترنسفال :

يستحسن أن نعرض ، قبل الخوض فى نظام الحكم فى الجمهورية ، لنشأة السلطات ، ونتابع تطورها ، قبل أن نصل بها إلى حالة الاستقرار التى أقرها الدستور فى ١٨٥٧ ، وذلك حتى تتبين لنا الظروف التى نشأت فيها والتى أثرت عليها طوال حكم الجمهورية . فلكى يتضح تطور الدستور حتى أقرار السلطات التى قام عليها نظام الحكم يجب تتبع تاريخ الشعب الذى أصدره ^(١) . عندما بدأت عملية الهجرة تولى الموقون من المهاجرين قيادة جيرانهم خلال السير ،وعندما تجمع المهاجرون فى جماعات كبيرة . كانوا ينتخبون أحد هؤلاء الرجال قائدا لكل مجموعة تسير منفصلة عن غيرها ، وذلك مثلما حدث عندما قررت المجموعة التى تجمعت بجوار قبائل نهر الكاليدون Caledon R. اختيار مجلس بورغر A Bur- gherraad ، أى مجلس المواطنين ، مكونا من ستة من الرجال للنظر فى المسائل القضائية والمالية والدفاع ^(٢) ، وأحيت النظام الهولندى فى الادارة الذى ألغاه البريطانيون فى مستعمرة الرأس فى ١٨٢٨ وهو نظام اللاندروست Landdrost والهيمرادين . Heemraden فاختر جيريت مارتيز Gerrit Maritz لاندروست ورئيسا للفولكسراد Chairman Volksraad وقاضيا Judge وأختير هندريك بوتجيتز قائدا عاما ^(٣) ،وسمى أعضاء الراد بالمشرعين

ومنفذي القانون رغم عدم وجود قانون^(٤) ، وهكذا عرفت الجماعات باسم قادتها فهذه جماعة بيت ريتيف ، وتلك جماعة لويس تريجارده وهكذا^(٥) . غير أنه حدث صراع حتى خلال الهجرة على السلطة بين مارتيز G. Maritz وبرتجيتير ، بين رئيس الفولكسراد والقائد العام ، بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . وطبيعي أن تتغلب السلطة التنفيذية وتتسود . حيث تمثلت فيها امكانية الدفاع عن المجموعة ضد الأفارقة وبذا كانت أقرب إلى الحكم العسكري ، حيث انتخبت كل جماعة قائدا عسكريا لها^(٦) .

وعندما بدأ المهاجرون في الاستقرار واجه بوتجيتير مشكلة تكوين مؤسسات الدولة ، وعاقته طبيعة المهاجرين باعتبارهم منتمين لطبقة واحدة ، هي طبقة المزارعين ، وكان كل منهم يعتبر نفسه مصدر القانون والنظام في مزرعته ولا يسمح لأحد بالتدخل في شؤنه^(٧) ، وإلى جانب تعودهم مقاومة القانون فانهم لم يكونوا يتميزون عن بعضهم بعضا وكانت تنقصهم الخبرة السياسية ، واعتبر كل قائد منهم نفسه متساويا مع القادة الآخرين ومن ثم سرت بينهم الغيرة^(٨) . وكانت تلك الحقيقة عاملا من عوامل ضعف السلطة التنفيذية المستمر في الترنسفال^(٩) . وقد كان القادة البويريون جميعا لا يعلمون الكثير عن أمور الحكم والنظم الادارية والمالية^(١٠) .

وفي وينبرج عقد اجتماع عام في ٦ يونيه ١٨٣٧ حيث تقرر اتخاذ دستور مؤقت من تسع مواد ونص فيه علي وجود سلطة تشريعية منتخبة ويتولي السلطة التنفيذية ضابط منتخب يسمى الحكم والقائد العام . وكان هناك لاندروست وستة من الهيمردان ، مهمتهم ادارة العدالة طبقا للقوانين الهولندية القديمة للمستعمرة حتى يضع الفولكسراد قوانين أخرى ، ونصت احدى المواد علي أن يقسم كل فرد ألا يقيم أي اتصال بجمعية لندن التبشيرية . ولم يكن ذلك لأسباب دينية بل لأسباب اجتماعية وسياسية . وانتخب ريتيف حاكما وقائدا عاما وانتخب ستة ليكونوا الفولكسراد^(١١) ولكن وذلك لم يختبر اختبارا حقيقيا ، حيث ذهب بوتجيتير إلى الترنسفال ، وذهب بيت ريتيف إلى ناتال حيث نشأت جمهورية ناتاليا^(١٢) ، وهكذا بدأت التجربة البويرية الأولى لتكوين مجتمع منظم . وجرت أول انتخابات بين جماعات البوير المهاجرة ، لانتخاب رئيس^(١٣) . ورغم أن الرئيس كان منقوص السلطات ألا في حالة الحرب وعند طلب التحكيم ، فقد كانت تلك التجربة هي البداية التي اتبع بوير الترنسفال هديها فيما بعد ضم بريطانيا لناتال^(١٤) ونص دستور ناتاليا في مارس ١٨٣٩ علي مبدأ الديمقراطية فيحكم البلاد مجلس Raad من أربعة وعشرين عضوا عمر الواحد منهم بين الرابعة والعشرين والستين ينتخبون سنويا في اقتراح علني من الأشخاص البيض البالغين ، ويجتمع الفولكسراد

مرة كل ثلاثة أشهر ، وكانت هذه العلامة العنصرية مميزة لكل دساتير المهاجرين . وكان الرئيس يرأس لجنة للعمل خلال تغيب الفولكسراد ، أما القائد العام فكان يرأس مجلسا للقادة العسكريين Krygsraad .^(١٥)

وعندما خلف بريتوريوس بيت ريتيف بعد مقتل هذا على يد دنجان ، اعتبر نفسه القائد للبورجميعة ، وذلك بعد انتخابه في نوفمبر ١٨٣٨ . وعلي هذا اعتبر الجميع جمهورية ناتال الأخ الأكبر . وكان علي بوتجيترا القائد الرئيسى شمال القال أن يقدم تقريراً عن أعماله إلى بريتوريوس .^(١٦) وبذا حقق بريتوريوس اثنين من أهم أهداف ريتيف هما : الحصول علي ميناء وتحقيق اتحاد ما بين المناطق التي احتلها المهاجرون^(١٧) ، ولكن كل هذا انتهى باحتلال بريطانيا لناتال في ١٥ يوليو ١٨٤٢ مما دفع هؤلاء إلى إعادة الهجرة إلى الترنسفال مما جعلها ذاخرة بالكارهين للحكم البريطاني . وقد أدى هذا إلى وجود قائدين متنافسين شمال القال هما : هندريك بوتجيترا في المنطقة الشرقية حيث مدينة أورجيسستاد Ohriegestad وزوتبانسبرج ، وأندريس بريتوريوس في بوتشفستروم ومجاليسبرج (روستنبرج) في الجنوب الغربي .^(١٨) وأعلن برتوريوس في إبريل ١٨٤٤ قيام جمهورية جديدة بدلا من جمهورية ناتال ، ورفض الحكم البريטاني مطلقا . وبينما كان هذا يحكم طبقا للتنظيمات التي أقرها ريتيف ، فإن بوتجيترا لم يكن يقيم وزنا للفولكسراد ، الذي لم يتردد في أن يصمه بالدكتاتورية ، وضربت الفوضى بأطنابها بين بوتجيترا ومعارضيه ، وعندما حاول بريتوريوس أن يتوسط دب الخلاف بينه وبين بوتجيترا . ولما كان المزارعون أكثر خشية علي السلام فقد كونوا جماعة من ستة أعضاء قابلوا أربعة عشر رجلا من كلا الجانبين في ديردبورت Derdspoor في ٢٣ مايو ١٨٤٩^(١٩) ، حيث اتفقوا على اجتماع فولكسراد وادح لكل الترنسفال وعلي المواد الثلاث والثلاثين التي تحدد كيفية انتخاب أعضاء الفولكسراد سنويا^(٢٠) وتحدد الأحكام الواجب تنفيذها ضد الأشخاص الذين يرفضون القتال أو يعتدون على جيرانهم أو لا يحترمون زوجاتهم والذين لا يطيعون النظام ولا يراعون الأمن العام ، وقواعد معاملة الأفارقة وأطفالهم .^(٢١) ولكن لم يحدث تقدم حقيقى نحو الاتحاد بعد هذا الاجتماع .^(٢٢)

وربما كان لضم هارى سيمث المندوب السامي للمنطقة وراء نهر الأورنج في أغسطس ١٨٤٨ أثره في دعوة الترنسفاليين إلى الاتحاد . ففي ١٨٥٠ اجتمع أول فولكسراد للترنسفال وكان يتكون من اثني عشر عضوا من أورجيسستاد واثني عشر عضوا من الأماكن الأخرى في ديردبورت^(٢٣) Derdepoort واعتبرت أورجيسستاد مقرا لاجماع الفولكسراد ، ولكن بعد اخلائها أصبحت ليدنبرج هي المكان البديل . وبالرغم من تولية بريتوريوس منصب

القائد العام ، Commandant General ، فان صراع القادة أدى إلى اقرار وجود أربعة من القادة كلهم يحمل نفس اللقب وهم : جريبرت W. F. Jovbert في ليدنبورج Lydenburg وبتجيتير في ذوتبا نسبرج وبريتوريوس في كل من بوتسفستروم وماجاليسبرج (ورستنبرج) ^(٢٤) أما القاطنون في ماريكو Marico فكان عليهم الاختيار بين بريتوريوس واينسلين J.A. Enslin الذي أخلى مكانه لبريتوريوس سريعا بموته في يناير ١٨٥١ ^(٢٥) . وبعد عام واحد اقتنع المندوب السامي البريطاني سيرهاري سميث بترك البوير شمال القال أحرارا في معالجة أمورهم الخاصة واعترف باستقلالهم في اتفاق نهر الساند في يناير ١٨٥٢ ، وذلك خوفا من مساعدتهم للأفارقة ضد البريطانيين . ^(٢٦) وبذا بقى أمام بوير الترنسفال أن يتحدوا وأن يكون لهم دستور . ولكن صراع القادة إلى جانب الاختلافات السياسية والدينية والانقسام الجغرافي أخر ذلك بعض الوقت ^(٢٧) ، ولكن هذا في نفس الوقت لم يمنع من ظهور بريتوريوس باعتباره ، رأس الدولة ، والذي يسأل دوما عن كل كبيرة وصغيرة . ^(٢٨) .

ولم يكن هناك وضوح رؤية بالنسبة للسلطات فلم يكن هناك سوى الفولكسراد وأربعة من اللانددروست في الأقاليم الأربعة الكبرى وهي بوتشفستروم وليدنبرج وذوتبا نسبرج وردستنبرج ، ولم يكن هناك شرطة . ولم يكن يوجد البوير سوى الخوف من الأفارقة . ^(٢٩)

وعندما خلف ماريينيوس بريتوريوس أباه اندريس لم يكن من الحنكة والدربة من الناحية السياسية بحيث عمل علي توحيد جمهوريات شمال القال بل راح يـم بتوحيد جمهوريته الصغيرة في بوتشفستروم مع بوير الأورنج في الجنوب . وشهدت هذه الفترة استمرار التنافس بين القادة وتجاهلهم للفولكسراد حتي فشلت محاولة بريتوريوس في الجنوب ، فقررت دعوة الفولكسراد للاجتماع . وكان اجتماعه ثلاث مرات سنويا ، ولكن سلطته كانت اسمية ، بسبب استقلال القادة التام ، مما أضعف امكانية وجود سلطة تنفيذية مركزية ، أو سلطة قضائية قوية ، وهذه انحصرت في اللانددروست والهيمرادين ومحكمة لاستئناف أحكامها تحكم طبقا للقانون الروماني الهولندي ، وما أمكن تذكره من قوانين مستعمرة الرأس في عهدها الهولندي . ^(٣٠)

وقد بدأ الاتجاه الاتحادي يتدعم بسبب الرغبة في الاستقلال الديني عن مجمع مستعمرة الرأس وما يمثله من السيطرة الانجليزية وفرض المساواة بين البيض والسود ، ^(٣١) وانعقد مجلس كنسي عام للترنسفال تمسك بالاستقلال الديني ولكن ليدنبورج انشقت علي الكنيسة الترنسفالية الوليدة ، وبدأت في وضع دستور خاص بها ، فأسرع بريتوريوس يغري

الفولكسراد بتعيين لجنة لوضع الدستور . وعندما تم له ما أراد استعانت اللجنة بالطبعة الفرنسية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضعت مبادئ ما عرف باسم دستور روستنبورج Rustenburg Grondwet الذي شارك في أعماله الشاب . ول كروج .^(٣٢) وفي ١٦ ديسمبر ١٨٥٦ وافق الفولكسراد على الدستور^(٣٣) وهكذا بزغ دستور جمهورية جنوب أفريقيا . وفي يناير ١٨٥٧ تم انتخاب بريتوريوس كأول رئيس للجمهورية . وقد رفضت جمهورية ذويتا نسبرج وليدنبرج الاعتراف بسلطته التي لم تصبح حقيقة الا بعد الحرب الأهلية .^(٣٤) وقد تعرض الدستور للتعديل المستمر ، وكان هذا يتم باعطاء مهلة ثلاثة أشهر لاتاحة الفرصة أمام الشعب لمناقشة التعديل ، ثم يصدر قرار التعديل من الفولكسراد بعد الموافقة عليه .^(٣٥) وبعد الموافقة على الدستور رفع علم الجمهورية ، وكانت ألوانه عبارة عن شريط رأسى أخضر قرب السارية وثلاثة شرائط أفقية ألوانها الأحمر والأبيض والأزرق .^(٣٦)

أولاً - الهيئة التنفيذية :

رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي:

نص القسم الأول من الدستور عي أن شكل الحكومة جمهورى ، وأن البلاد مفتوحة لكل الأجانب ، وأنه لا مساواة بين السود والبيض ، ونص على أنه لا يسمح بوجود الرق ، وأن يعهد للفولكسراد بعمل قوانين الشعب ، بصفته أعلى سلطة فى البلاد ، وأن يعهد بتنفيذ القوانين لرئيس الجمهورية ، وأن يعهد بالسلطة القضائية للمحكمة العليا ، ونص صراحة على حرية الصحافة .^(٣٧) وبذا تقرر الهيئات الرئيسية التى آل إليها حكم البلاد رغم معارضة بعض القادة . وأثبتت الأحداث التاريخية مقاومة البوير لقيام حكومة بويرية فعالة أقل من معارضتهم لقيام حكومة بريطانية فعالة .^(٣٨)

عرض الدستور فى القسم الرابع منه لوضع رئيس الجمهورية ومعاونيه فى الهيئة التنفيذية . فالرئيس هو قمة الهيئة التنفيذية ورئيسها ، وهو مسئول أمام الفولكسراد^(٣٩) وينتخب المواطنون Burghers ، وهم البوير فقط ، الرئيس لمدة خمس سنوات . وعمر الرئيس يجب أن يكون ثلاثين عاما وزيادة^(٤٠) ، وقد اشترط فيه أن يكون من مواطنى (بورغرز) الجمهورية ثم ألغى هذا الشرط فى ١٨٧٢ ، ثم عدل هذا الوضع بالقانون رقم خمسة لسنة ١٨٩٠ الذي اشترط فى المرشح منصب الرئاسة أن يكون له حق الانتخاب كعضو فى الفولكسراد الأول . وكل الموظفين يعينهم الرئيس وهم يتبعونه ، عدا موظفى القضاء فهم

مستقلون عنه ، ولا يحق للرئيس أن يتولى أي عمل أو أن يمارس التجارة أو يغادر البلاد دون إذن الفولكسراد ، وفي حالة موت الرئيس أو عجزه عن القيام بمهام منصبه يتولى أعباء نائب الرئيس ، حتى يتم انتخابه رئيس جديد ، ^(٤١) وقد تعرض منصب نائب الرئيس للإلغاء ومثلما حدث في عهد الرئيس بريتوريوس وبورجرز ، مما أدى لحدوث خلافات شديدة حين يغيب الرئيس وفي نهاية عهد بورجرز انتخبت المعارضة نائبا للرئيس وفرضته عليه ، وكان بول كروجر هو صاحب هذا اللقب . ^(٤٢)

ويمكن عزل الرئيس في حالة ادانته بسوء أو ارتكاب الجرائم الخطيرة ، وذلك بعد محاكمته أمام محكمة مكونة من أعضاء المحكمة العليا ومن الرئيس نفسه ومن عضو في الفولكسراد . وللرئيس حق اقتراح القوانين التي يراها ضرورية ، أو التي اقترحها عليه الشعب . ^(٤٣) وتطبع القوانين المقترحة في الجريدة الرسمية ، Staatscourant قبل عرضها على الفولكسراد بثلاثة أشهر للموافقة عليها بأغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع أعضائه . ^(٤٤) وللرئيس الحق في اعلان الحرب والسلام بإذن المجلس التنفيذي . وعليه أن يقدم للفولكسراد في كل دورة ميزانية الدولة ، وعليه أن يقوم بجولة يزور خلالها كل مدن الجمهورية مرة كل عام ، له الحق في فصل أي موظف بموافقة الفولكسراد . وللرئيس بالاتفاق مع المجلس التنفيذي حق تخفيف الأحكام أو تأجيلها . ^(٤٥)

والمجلس التنفيذي ^(٤٦) Executive Raad يتكون من رئيس الجمهورية ، واثنين من المواطنين (البورجرز) ينتخبهما الشعب لمدة عامين ، ورئيس وزراء State Secretary ينتخبه الفولكسراد لمدة أربع سنوات ، ومدير الشؤون الوطنية The Superintendent of Natives وللرئيس القول الفصل في السلطة التنفيذية ، وله ولأعضائها مقعد في الفولكسراد ، ولكن ليس لهم صوت . أما الإدارات العامة فلها رؤساء يخضعون للرئيس : وهم النائب العام ^(٤٧) ، State Attorney والأمين العام للخزينة ، Treasurer - General ومراجع عام الحسابات ، Au-ditor-General ومدير التعليم ، Superintendent of Education والمشرف علي اليتامي ، Orphan Master ومسجل الصكوك ، Registrar of Deeds ومساح الأراضي ، - Surveyor General ووزير المناجم Minister of Miner ووزير الأشغال العامة . ولهؤلاء Minister of Public صوت في الهيئة التنفيذية ، في الأمور التي تستدعيهم لمناقشتهم فيها .

ويعيب الدستور الترنسفالى جملة أمور أظهرها تاريخ الجمهورية فان كون الرئيس مسئولاً أمام الفولكسراد ، وليس أمام الشعب ، جعل أول الرؤساء وهو مارتينيوس ويسيلس

بريتوريوس ،الذى انتخب فى ١٨٥٨ يترك الترنسفال فى ١٨٦٠ عندما انتخب لرئاسة دولة الأورنج الحرة ولم يعد اليها الا أثناء الحرب الأهلية حيث شارك فيها . واستقال من رئاسة الأورنج ، ليتولى رئاسة الترنسفال مرة أخرى . (٤٨)

وكانت سهولة تعديل الدستور عيبا آخر فقد عدل الدستور فى عام ١٨٧٢ ليلائم وضع القس بورجرز ، ليتولى منصب الرئاسة ، فألغى شرط مواطنة الجمهورية ثم أعاده الرئيس كروجر فى عام ١٨٩٠ ، بعدما تزايد خوفه من الوافدين . ومن عيوب الدستور كذلك ، عدم تقييده لمرات تولي الرئيس لمنصب الرئاسة ، مما مكن الرئيس كروجر من تكرار التقدم للترشيح له أربع مرات حتى طبع الدولة بطابعه ولم يترك لها مجالا لملاحقة التطور الفكرى والصناعى الذى أتى به التقدم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر (٤٩) . ومن أكبر عيوب الدستور كذلك ، أنه أعطى الرئيس مقعدا فى الفولكسراد ، وان لم يعطه حق التصويت مما مكنه من فرض نفوذه على الهيئة التشريعية والتدخل فى كل صغيرة وكبيرة . وبذا كان عدم الفصل بين الهيئة التشريعية التنفيذية من أسوأ معالم دستور جمهورية جنوب افريقيا وكثيرا ما سارع الفولكسراد بالموافقة على قانون لمجرد العلم برغبة الرئيس فيه ، أو العزوف عن قانون لمجرد العلم برغبة الرئيس عنه . وكان الرئيس يترك الفولكسراد غاضبا مهددا بالاستقالة ، عندما يرفض له قانون ، مما يضطر الفولكسراد إلى تنفيذ مطلبه ، عندما يجتمع مرة أخرى ، وهو ماوصمه الوافدون بالدكتاتورية (٥٠) . ويحكى ستمس لجوبرت عن كروجر بأن كروجر يعرف أنه مخطئ وقد دخل معه فى نقاش هادئ ، "حتى إذا وجد معارضا يأبى قبول رأيه راح يزأر ويزمجر ، لم يتزخزح عن موقفه أخرج التوراه وراح يستشهد بآيات منها . فإذا لم يجد كل هذا أخذ يدي وراح يبكى كالطفل ويدعونى أن أوافقه فخيرنى يا سيدي من يستطيع أن يقاوم رجلا كهذا " . (٥١)

وقد تمكن الرئيس ، بحضوره جلسات الفولكسراد-من الدفاع عن موظفيه الذين عينهم مهما تكن مساوؤهم بل وكان يكلف النائب العام بتقديم الأموال للدفاع عنهم . (٥٢) ورغم أن الفولكسراد سن قانونا لعقاب فساد الموظفين الحكوميين فانه لم يوضع موضع التنفيذ بجدية . (٥٣) وكانت الحكومة غير مسئولة مسئولية حقيقية أمام البوير ، وذلك لعدم وجود وزراء ، يتحملون مسئولية ادارة قطاعات معينة من الحكم ، وبالتالي امتد نفوذ الرئيس وطفئت ارادته . (٥٤)

وقد نص الدستور فيما يتعلق بشكل الحكومة علي وضع غريب . فلقد ظلت الحكومة مكونة طوال عهد الجمهورية من المؤيدين للرئيس والمعارضين له على السواء ، فيما يشبه

ائتلافا لم ينته الا بانتهااء الجمهورية . فبالرغم من أن أعضاء الهيئة التنفيذية هم مساعدو الرئيس ومستشاروه ، فان نص الدستور على انتخابهم ، سواء من الفولكسراد ، أو من الشعب ، أدى إلى داخلهم الحكومة على الرغم من أنف الرؤساء . ويتضح هذا إذا عرفنا أن جنرال سكويان منافس الرئيس الأول للجمهورية بريتوريوس كان قائدا عاما للجمهورية ، وعندما تولى بورجرز كان بول كروجر القائد العام للجمهورية من أشد منافسيه ومعارضيه . . وعندما تولى الرئيس كروجر الحكم كان القائد العام جوبرت هو قائد المعارضة وزعيمها . (٥٥) ولعل سبب ذلك وعلته هو احساس كل بويري بأنه لا يقل عن زميله شيئا مادام كلاهما مزارعا واعيا ومقاتلا . (٥٦)

ومن النتائج الطبيعية لهذا الوضع أن لا تقوم المعارضة على الأحزاب السياسية ، بل على تأييد كل طرف لشخص ما . وقد سمي مؤيدو وكروجر بالمحافظين ، وسمى خصومه بالتقدميين . وفي الواقع لم يكن هناك خلاف بين الحكومة ومعارضيه من ناحيتين ، فهم أولا طرف فيها بحكم مناصبهم في الهيئة التنفيذية . . وهم مع هذا يسعون لاسقاط الرئيس باعتبارهم معارضين له . والمعارضة ثانيا لا تختلف آراؤها كثيرا عن الحكومة حيث ليس هناك برامج سياسية واضحة ، يتمسك بها الطرفان ، بل هناك فقط التمسك بشخص الزعيم أو القائد العام . ✽

ولعل هذا يتضح ازاء موقف كروجر وجوبرت مثلا من الوافدين ، حيث قاد جوبرت البوير ضد جيمسون وجوهانسبورج ، وهو الذي كان يدعو لاشراكهم في الحكم (٥٧) .

وقد أبى كروجر تكوين الأحزاب السياسية ورفع شعار الاتحاد قوة وفسره بأنه لن يترك الاختلافات السياسية بين البورغرز لتبدد المصالح الجوهرية للدولة ولتضييع استقلالها ، (٥٨) بل انه في ١٨٩٤ أقر الفولكسراد قانونا يحرم اقامة لجان انتخابية ، مما جعل الحكومة تشكل مع أتباعها مجتمعا عسكريا يعوق عمل المعارضة ، وتمنح الامتيازات لمناصريها ، وبالتالي كانت تجد مؤيدين ، تستخدمهم في وقت الانتخابات ، بينما هي حرمت على معارضيه ذلك . (٥٩) ومن ناحية أخرى ، تفشى الفساد والارتشاء بين الموظفين ، وساءت الأحوال الادارية مما افقد الرئيس تعاطف بنى جلده في دولة الأورنج الحرة ومستعمرة الرأس ، وطالبوه بالاصلاح . ولم ينقذ وضعه هذا الا حدوث غارة جيمسون ، مما أيقظ المشاعر العنصرية والقومية . (٦٠)

وقد تأخر تطور الادارات العامة والمالية منها بصفة خاصة واستمرت طويلا غير محددة الاختصاص والمسئولية . (٦١) ولم تتحول إلى وزارات يتولاها وزير مسئول الا على يد لاينر

الذي تولى منصب النائب العام في ١٨٨٤ ، وعمره ٢٤ عاما ، ثم انتخب لتولى منصب رئيس الوزراء في ١٨٨٨ ، وهو المنصب الذي حمل مضمونه المعروف وظهرت أهميته علي يديه حتى صار أهم المناصب السياسية بعد منصب الرئاسة . حتى قبله ريتز الرئيس السابق لدولة الأورنج الحرة .^(٦٢) وجديد بالذكر أن لايدر ولي هذا المنصب ، بدلا من بوك ، الذي ابتدع له منصب سكرتير المجلس التنفيذي.^(٦٣)

Secretary to the Executive Raad ورغم أنه اعترف بإصدار اليه الوزراء من نفوذ وما تحملوه من مسئولية ، فقد كانت سلطة الرئيس كروجر طاغية عليهم وكان من السهل عليه اخراجهم وكان كروجر ورئيس وزرائه يشرفان عل تصريف الأمور صغيرها وكبيرها ، حتى ما يختص بالقول كسراد منها ، حتى قيل أنهما مؤلفا كل قانون أصدره^(٦٤) ولم يقتصر الأمر علي امتداد سلطة الرئيس علي الهيئة التشريعية بل توغلت إلى الهيئة القضائية فالرئيس يعين لاندروست كل اقليم أو مدينة بينما يتولى هذا إلى جانب عمله كمدير للاقليم من قبل الحاكم . مهام قضائية ويخضع له ستة من الموظفين يسمى أحدهم الهيرادين يساعده في عمله القضائي ، كما يقدم كل فيلدكورنت تقريره اليه عن الأحوال^(٦٥) ، بينما يقدم ، أي الفيلد كورنت تقريراً آخر عسكرياً إلى قائد الاقليم .^(٦٦)

وقد تجاوب البوير مع رئيسهم إلى أبعد حد ، حتى بدا أنه ليس مثلهم الأعلى ، ولا منفذ سياستهم فقط بل هو أيضا يصوغهم في قوالب ارادته . فاستطاع بقوة حجته واقناعه وارادته الطاغية أن يجعل منهم بذرة للقومية الأفريقاندرية^(٦٧) . وابتدع لايدر للجمهورية وزارة الشؤون الخارجية^(٦٨) Department of Foreign Affairs وأنشأ الكادرات اللازمة لذلك ، وقد أكثر لايدر من عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية في شئون التجارة وتسليم المجرمين حتى يعرف العالم بالجمهورية ويكسب لها مركزا بين الدول المستقلة وحتى يبطل ادعاء بريطانيا بالسيادة ، وان كانت هذه استغلت حقها ، الذي قرره معاهدة لندن في الموافقة علي المعاهدات التي تعقدها الجمهورية مع الدول الأجنبية ، مثلما حدث بخصوص معاهدة تسليم المجرمين بين الجمهورية والبرتغال في ١٨٩٣^(٦٩) . كما عين لايدر قناصل للترنسفال في المستعمرات البريطانية والبرتغالية في جنوب افريقيا ، وان كانت بريطانيا قد اعترضت علي ذلك . كما عين كذلك سفراء للجمهورية بدرجة وزير في بعض الدول الأوروبية ، عين ممثلا دبلوماسياً لها في أوروبا جمعاء ، وهو المنصب الذي شغله بيلارتزفان بلوكلاتد ، Bealaerts Van Blokland ثم د. لايدر نفسه .^(٧٠)

(٢) الجيش:

اختصت بعض مواد القسم الثاني من الدستور بنظر مسائل الدفاع ، ونصت علي أن يستدعى كل ساكن في الجمهورية للخدمة العسكرية ، للدفاع عن البلاد في حالة الحرب والغزو ، وقد قرر القسم الخامس أن القادة العسكريين للجيش يختارون لمناصبهم بانتخاب الجنود لهم .^(٧١) وقد كان القائد العام للجمهورية يرأس مجلسا عسكريا يسمى الكريجسراد . Krygsraad . وكان هذا المجلس يضم القادة والضباط الفيلدكورنت في كل أنحاء الجمهورية ، وكان عليهم جميعا تقديم المشورة للقائد العام .^(٧٢) وللجمهورية قائد عام واحد . وللقائد العام مقعد في الهيئة التنفيذية في حالة مناقشة الشئون الحربية فقط .^(٧٣)

كانت قوات الجمهورية تجند من المواطنين ، Burghers أي الذين لهم حق المواطنة والحقوق السياسية الأخرى فقط ، وهم البوير . وشمل الجيش كل بالغ قادر علي حمل السلاح من سن ستة عشرة إلى ستين سنة .^(٧٤) ويجتمع المواطنون في القرية الصغيرة أو المنطقة السكنية الصغيرة تحت قيادة عريف Corporal منتخب . ومن هؤلاء العرفاء يتم انتخاب فيلد كورنت Field-Cornet للمنطقة الأكبر .^(٧٥) والفيلد كورنت يقود بوير مابين ستين إل مائة مزرعة .^(٧٦) ويشكل مجموع الفيلد كورنت ضباط الجيش وعموده الفقري ، وهم يتولون حراسة حدود الجمهورية .^(٧٧) وفيلد كورنت كلمة تعني صاحب النفير في المنطقة ، أي أن منصبه عسكري أساسا ، ولكن يعهد اليه بمهام إدارية أخرى مثل تحديد المزارع والمعازل . وهو يحتفظ بقوائم بأسماء المقاتلين في المنطقة وعناوينهم ، حتي يسهل عليه استدعاؤهم ومن ثم كان ذلك يتم سرعات . وله جولات نظامية في دائرته ، التي تمتد نحو ستة وثلاثين ميلا علي الأكثر ، وكان يعرف المزارعين بالقوانين وقرارات الحكومة أولا بأول ، وهو يتمتع ببعض السلطات القضائية ، ولم يكن يتقاضى راتبا ، وإنما يعفى من كل الضرائب علي أرضه .^(٧٨) ومن هؤلاء الفيلد كورنتنر ينتخب قائد Commandant يجتمع كل البورجرز تحت لوائه ، وكان للفيلد كورنت مساعد يقوم بمعاونته في تنفيذ مهامه .^(٧٩) وكذلك كان لكل اقليم قائد يشرف علي عدد ستة فيلد كورنتيات^(٨٠) وكان هذا التنظيم العسكري ضروريا ، أزاء حياة البوير وسط أغلبية إفريقية ، فهناك قائد بوتشفستروم وآخر لروستنبرج وثالث لكروجرزدورب ، وهكذا .^(٨١) وقد نتج عن هذا الوضع أن قادة البوير لم يكونوا يحبون قيادة قوات كثيرة العدد ، حيث قد عملوا مع مجموعات مقاتلة في اقليمهم فقط ، تتراوح بين ٢٥٠٠ و ٥٠٠٠ رجل علي الأكثر بما أضعف قدرتهم الاستراتيجية بينما تفوقوا في الناحية التكتيكية .^(٨٢)

وقد كان الجيش البويري ديمقراطيا إلى أقصى الحدود ، فمن حق كل مواطن أن يختار القائد أو الفيلد كورنت أو العريف ، الذي يحب أن يخدم في ظل قيادته . وقد نتج عن هذا زيادة عدد المقاتلين لدى العريف المحبوب على حساب غيره ، وهكذا ، والفيلد كورنت هو الذي يقوم بعبء التعبئة والامداد بالذخيرة وبالمؤن وبمراقبة الجنود وبتوزيع المدفعية .^(٨٣) ومن المستعمرات البريطانية دبر قاد البوير الحصول على الأسلحة والذخيرة ، وأكد اتفاق نهر الساند قبول بريطانيا التجارة مع البوير في السلاح .^(٨٤) وكان الجنود ينتخبون من بين قادة الأقاليم القائد العام للجمهورية ، وذلك لمدة عشرة أعوام متصلة .^(٨٥)

وكان على كل بويري يستدعي للخدمة العسكرية أن يجهز جواده وبندقيته وذخيرته بنفسه ، ولكن على نفقة الدولة . أما الذين لا يستدعون للخدمة العسكرية ، فكان عليهم أن يدفعوا ضريبة تسمى الضريبة القذائية الخاصة ، Speaial Commando Tax وتشمل هذه الضريبة ما أمكن للشخص تقديمه حسب ظروفه ، فقد كان أحدهم يقدم عربة أو ستة ثيران أو حقائب ملأى بالطعام ، وغير ذلك .^(٨٦)

ورغم أن الجيش البويري لم يكن يعرف شيئا عن الضبط والربط ، حيث كان يمكن للجندى أن يترك المعسكر ، ويعود لبيته متى شاء ، وحيث كان الجنود يمدون أرجلهم ويدخنون في حضور قادتهم^(٨٧) ، الذي كان أحدهم ينام في المعسكر مع جنوده واضعا حزام الطلقات على صدره ومعه بندقيته ، فإن البوير كانوا جنودا أشاوس يحسنون تركيز النيران وحركات التطويق والالتفاف ويجيدون تغطية بعضهم البعض واستخدام الأرض ، كما كانوا أفضل من البريطانيين في استخدام العربات التي تجرها الثيران في التموين والامداد . وكان لاعتقاد البوير التقشف في حياتهم العادية أثره في صبرهم على مكاره الحرب بحيث كانت حقيبة صغيرة ممتلئة بالبسكويت ، وقطعة من القماش بها بعض القهوة تكفي الرجل لمدة أسبوع .^(٨٨) أما القادة العسكريون للأقاليم فلم يكونوا يعرفون شيئا عن الأقدمية بل كان كل منهم يحمل لقب قائد وكفى . أما التمايز بينهم فتحده قوة الشخصية واعجاب الجنود .^(٨٩)

ولجأت الجمهورية إلى استدعاء غير البوير من الوافدين حتى الملونين منهم لمجابهة الثورات الوطنية والتحركات المعادية^(٩٠) ، بل ولجأت إلى تجنيد الصبية بين ١٤ و ١٦ سنة للقتال وعقدت لهم دورات تدريبية ، وكان هذا ضروريا بسبب قلة أعداد البوير بالنسبة للأغلبية الأفريقية . وخلال الحروب كان الشيوخ الكبار يكلفون بمهام عسكرية بسيطة

كحراسة السجون والمستشفيات ومناطق اقامة النساء والأطفال ، وما إلى ذلك . (٩١)

وقد أدخلت المدفعية فى عهد الرئيس بورجرز ، وكانت مكونة من بعض القطع الصغيرة . أما عهد الرئيس كروجرفشهد قفزة هائلة فى هذا الحال ، فقد أحضرت مدافع روب Krupp من المانيا ومدافع كروسو Creusot من فرنسا ، وتولى الضباط الألمان تدريب البوير على استخدامها (٩٢) كما حرصت الجمهورية على استقدام هولنديين كخبراء فى المدفعية (٩٣) وكانت المدفعية حسنة التنظيم ولرجالها زى موحد على عكس القوات المقاتلة الأخرى وشابهت الشرطة فى هذا (٩٤) وسميت المدفعية مدفعية الدولة State Artillery ، وكانت غريبة على البوير الذين هم أساسا فرسان وقل استعمال كروجرف للمدفعية ضد الأفارقة ، إذ كان يدخرها لحرب تلوح فى الأفق ضد بريطانيا . (٩٥) وقد ابتدع لايدز للرئيس نظام التشريفات ، المعمول به لدى رؤساء الدول . وكان يصحبه بحرس مسلح ، من رجال المدفعية فيما يشبه شرطة عسكرية . (٩٦) وقد أجهدت الحكومة البريطانية مسئوليتها ، فى موانئ جنوب افريقيا وفي ميناء هامبورج الالماني وفى بريتوريا ، لمعرفة حقائق تسليح الجيش الترنسفالى . ولكنها وصلت إلى قناعة بأن ذلك محال لأنه إذا كانت هناك حكومة على سطح الأرض تعرف كيف تحفظ أسرارها فهى حكومة جمهورية جنوب افريقيا وشعبها . (٩٧)

٣ - الشرطة:

لم يكن للشرطة دور بارز فى الجمهورية وليس لدينا لذلك تعليل واضح ، وربما كان لأهمية الجيش القصى للدفاع عن حدود البلاد وأمنها ضد القبائل الأفريقية ، أثرها فى عدم وجود شرطة قوية طوال الفترة الأولى من عهد الجمهورية . كما لم تهتم الحكومة بالشرطة لأن البوير لم يكونوا يعتمدون على بعضهم البعض . وحتى لو حدث ذلك فالبويرى يحظى باحترام مهما يكن جرمه . وأما منازعات الوطنيين فهى لا تهمهم فى شئ الا إذا وصلت إلى حد تهديد أمنهم هم أنفسهم ، فإذا تطور الأمر إلى حد الثورة تولى الجيش الأمر . (٩٨) ، وقد خص الدستور الرئيس بحق عقد معاهدات تسليم المجرمين مع الدول الأجنبية وذلك بمشورة وموافقة المجلس التنفيذى ، ولم يشترط موافقة الفولكسراد (٩٩) ، وذلك ضمانا لأمن المجتمع البويرى ، وقد احتكرت الحكومة بيع الذخائر لمنع وصولها إلى الأفارقة ولحماية أمن البوير أيضا . (١٠٠)

وقد تولت الشرطة عملها فى المدن حيث كان رجالها راجلين . وعندما نشأت صناعة

الذهب ، وقد عرفت باسم زاريس ZARPS وهي اختصار لاسم :- Zuid-Africanche Repub- lic Palitie أى شرطة جمهورية جنوب أفريقيا . وقد وصل عددهم إلى ١٤٠٠ رجل ، وكانت حسنة التنظيم شديدة المراس . وكان لرجالها زى موحد ولم يكونوا راجلين بل كانوا فرسانا ، وقد وصفوا بأنهم ممتازون فى السلام أبطال فى الحرب . (١٠١)

وامتاز رجال زاريس بالتشدد فى تنفيذ القانون سواء على الملونين أو على الأفارقة وبعض الواقدين . وقد قال الوافدون أن شرطة زاريس ألمانية ، هذا ادعاء قصد به إثارة المسئولين البريطانيين ، وقد نشرت شهادات لبعض الملونين عن سوء معاملة الشرطة لهم ولكن رئيسها أنكر ذلك ولم ينته ما أجري من تحقيقات إلى ادانته أو رجاله وأعيد إلى منصبه ، وإن كانت معاملة الشرطة للملونين قد تحسنت بسبب حملة عصبة جنوب افريقيا البريطانية لصالحهم (١٠٢) . بينما ظلت الحال على ما هي عليه بالنسبة لمعاملة الأفارقة ، حيث ساءت السجون وذان يموت منهم بالسجن عدد كبير بسبب سوء المعاملة ونقص الطعام . (١٠٣) وقد تأثرت الشرطة فى الجمهورية بالأنظمة الهولندية وذلك بسبب استقدام رجال شرطة هولنديين للعمل بها (١٠٤)

وقد أدى كبر جوهانسبورج واتساعها إلى عدم كفاية قوات الشرطة للقيام بمهامها ، وانتشرت مخالفات القانون مثل بيع الخمر وسرقة الذهب وعدم تنفيذ قانون المرور على الوطنيين ، وانتشر المجرمون فى جوهانسبورج ، وكان هاذ أمرا طبيعيا فى مدينة صناعية ضمت هذه الأعداد الكبيرة غير المتألفة الا على جمع المادة وقد سمح للمجلس المحلى فى ظل هذه الظروف باتخاذ شرطة له لاحكام أمور الأمن والنظام وفى المناجم (١٠٥) ، وقبيل حرب ١٨٩٩ - ١٩٠٢ اتفقت شركات التعدين فى جوهانسبورج مع حكومة جمهورية جنوب افريقيا على تكوين قوة شرطة من موظف المناجم والمستخدمين فيها سميت شرطة المناجم الخاصة Special Force of the Mines لحماية المناجم والمصانع وذلك بسبب مغادرة أغلب العاملين فى المناجم لجوهانسبورج عند احساسهم بنذر الحرب . وقد بدأت هذه القوة عملها فعلا بحدوث أول معارك الحرب . وكان رجالها يتلقون مرتباتهم من الشركات وليس من حكومة الترنسفال ، التى لم يكن يحق لها الانتفاع بخدماتهم . (١٠٦)

وقد كانت السجون البويرية سيئة الحال ، لا يراعى فيها الاشتراطات الصحية ، تملؤها الحشرات ولكن عندما يخلدها البيض ، حتى ولو كانوا من المعارضين لكروجر ، فيتم توفير الراحة لهم . (١٠٧) أما سجناء قوة د. جيمسون فلم تتبع معهم الاجراءات المعتادة اتخاذها مع السجناء ، ووفرت لهم وسائل الراحة ولا الطعام ونفذت رغباتهم ، بل ونقلوا من السجن إلى

منازل خاصة استوء جرت لهم ، ودفعوا نفقات الاقامة بها وحراسة الشرطة لهم . (١٠٨) أما الأفارقة فكان معتادا أن يموت بعضهم فى السجن. (١٠٩) وقد أدخل النائب العام سمثس اصلاحات كبيرة فى الشرطة والادارة القانونية منذ وليها فى ١٨٩٧ بتفويض من الرئيس بالاصلاح ، (١١٠) بعد ما نجح فى نقل نقوة شرطة التحريات The Detective Force من تبعيتها لقائد الشرطة Chief of Police إلى النائب العام فى ١٣ يونية ١٨٩٩ وذلك بعد معركة سياسية عنيفة فى الهيئة التنفيذية . ورغم قصر المدة التى مارس فيها سيطرته على هذه القوة فقد حقق نجاحا فى تنفيذ قانوني منع الخمر وسرقة الذهب . (١١١) وقد كان قائد شرطة التحريات يتمتع بنفوذ وسطوة كبيرين وبخاصة فى جوهانسبورج. (١١٢)

وقد نجحت محاولة البوير إبان فترة الانقسام قبل قيام الجمهورية فى تدريب الأفارقة على العمل كشرطة محلية تحت امرة ضباط أوروبيين . (١١٣) وفيما بعد عمت ملائمة علي نطاق أوسع بضم سوازيلاند كمحمية للجمهورية وعينت الشرطة فيها من البيض للإشراف على أمورها كما عين فيها فيلد كورنت . ولكن بقيت جل أمر الادارة للشرطة البيضاء والوطنية . (١١٤) ، ولكن الشرطة لوطنية لم يكن يسمح لها بالتعامل مع البيض ، فذلك ، أمر من أمور السيادة لم يتهاون فيه البيض ، فقد كان البيض يخضعون لأجهزة الادارة البيضاء (١١٥) والتى سمح لها بالتعامل مع الأفارقة مادام هذا يشير خلافاً الأفارقة ويجعل بأسهم شديدا بينهم ويشغلهم بعضهم ببعض ويصرفهم جميعا عن عدوهم الذى ترك ، وهم البيض . (١١٦)

وقد حرم البوير علي الوطنيين ملكية البنادق والعربات والخيول ، ومنعواهم من عقد تحالفات فيما بينهم . كما حرمت عليهم المشروبات الكحولية الا بأذن سيادتهم . وكانت المبادئ الأساسية التى حكم بها الترنسفالليون هذه القبائل تقوم علي عزلهم وتركهم تحت حكم رؤسائهم وزعمائهم ، ويعفى هؤلاء من ضرائب العمل ، ويفرض عليهم التمتع بحقوق المواطنة ، Bur- gher Rigths ومن ثم يدفعون ضرائب مالية ويخدمون مع القوات الجمهورية فى وقت الحرب. (١١٧) أما الوطنيون من القبائل قليلة الشأن أو من عمال جوهانسبورج حيث لم يكن هناك تجمع قبلي منظم فقد ساءت لهم الشرطة كالخسف ، ولم يكن اطلاق النار عليهم أمرا مستهجنا من البوير . (١١٨)

والقوات العسكرية لا الشرطة هي التى يعهد إليها بمقاومة الثورات الوطنية علي نطاق واسع ، ويقدم البيض العون لبعضهم البعض ، مهما تكن خلافاتهم القومية أو الاقتصادية ،

ضد هذه الثورات .^(١١٩) ولذلك فقد عين جنرال كرونيجي الذي تصدى لجيوسون مشرفا عاما على الوطنيين Superintendent General وأصبح عضوا في الهيئة التنفيذية .^(١٢٠)

ثانيا - الهيئة التشريعية:

١- مجلس الشعب "الفولكسراد" Volksraad :

كان الفولكسراد ممثلا فقط للبوير وقد أبعد الوطنيون والوافدون عن المشاركة في عضويته ، وهو السلطة والقوة العليا في البلاد . ولم يحدد الدستور عمله بطريقة منفصلة مما أثار منازعات طويلة خلال عهد الجمهورية .^(١٢١) نص الدستور في القسم الأول منه على أن يعهد بإصدار قوانين الشعب إلى الفولكسراد ، وهو أعلى سلطة في البلاد ، وبين القسم الثاني منه أنه لا يدخل الفولكسراد الا الأعضاء البروتستانت فقط . وقد حدد القسم الثالث من الدستور وضع الفولكسراد في البلاد وعدد أعضائه ومؤهلاتهم . فالفولكسراد هو السلطة العليا في الدولة ، ويتكون من عشرين عضوا على الأقل ، زادوا في تسعينات القرن التاسع عشر إلى أربعة وعشرين عضوا واشترط لعضويته أن يكون المرشح بالغا من العمر ثلاثين سنة ، وأن يكون من مواليد الجمهورية ، وأن يكون قد تمتع بحق الانتخاب أربع عشرة سنة أن يكون عضوا في الكنيسة البروتستانتية .^(١٢٢) ويحق لكل شخص ولد في الجمهورية ، وبلغ الحادية والعشرين من عمره أو منح حق المواطنة أن يصوت في انتخابات أعضاء الفولكسراد . وقد مثل كل اقليم بعضوين في الفولكسراد ، ماعدا مدن بريتوريا وبوتشفستروم وليدنبرج وروتستينج وبرايبورج التي مثل كل منها أربعة أعضاء .^(١٢٣) وينتخب المجلس رئيسه لكل دورة ، والجلسات علنية ما لم يقرر الفولكسراد عقدها سرية . ويجري الانتخاب كل عامين لتجديد عضوية نصف الأعضاء أو انتخاب غيرهم ، ومدة العضوية هي أربعة سنوات وينظر الفولكسراد في تعيينات الموظفين للموافقة عليها كما ينظر في الميزانية ويشارك رئيس الجمهورية في فصل الموظفين .^(١٢٤) كما أنه لابد من موافقته على المعاهدات تصديقا عليها طبقا للمادة ٢٧ من الدستور .^(١٢٥) وتتعقد الجلسات العادية في الجمعة الأولى من سبتمبر في كل عام .^(١٢٦)

وقد اختلفت هيمنة الفولكسراد على اموردولة باختلاف قوة رؤساء الجمهورية وسطوتهم فالرئيس الأول مارتينيوس ويسيل بريتوريوس أرغم على الاستقالة بعدموافقته على تحكيم كيتي حاكم عام ناتال بين الجمهورية والزعماء الوطنيين في منطقة جريكوالاند الغربية بعد

اكتشاف الماس في كيمبرلى ، إذ اعتبر أعضاء الفولكسراد أنه قبل تحكيم معاكم أجنبى : سنة
وبين رعاياه. ^(١٢٧) وخلال الحرب الأهلية ^(١٢٨) فصل الفولكسراد كل القادة والمبرزين من
البوير الذين شاركوا فيها ، رغم علو مناصبهم . ^(١٢٩) أما خلف بريتوريوس الرئيس بورجرز
، فقد كانت المعارضة فى الفولكسراد لا تكتفى بنقده ، بل كانت تهمله مؤيدة من أعضاء
الهيئة التنفيذية ذاتها وعلى رأسها القائد العام بول كروجر الذى عينه الفولسكراذ نائبا للرئيس
رغم أنف الرئيس ، ^(١٣٠) بل ان النائب كروجر بلغ به الأمر أنه لم يرافق الرئيس في حملته ضد
الزعم سيكوكوينى . ^(١٣١)

وقد شكى الرئيس بورجرز مر الشكوى من رفض أعضاء الفولكسراد دفع
الضرائب. ^(١٣٢) أما الرئيس بول كروجر فكان له مع الفولسكراذ شأن آخر ، ومع أن زعيم
معارضته جنرال جويرت كان قائده العام فان كروجر استطاع ترويض الأعضاء جميعا ، بل
ويقال ان جويرت كان يقوم بدور المعارضة بعون من كروجر نفسه وأنه بدون كروجر ما كان
يستطيع أن يفعل شيئا . ^(١٣٣) وقد سمح الرئيس لأعضاء الفولسكراذ بالتوسط لصالح
أصحاب الامتيازات وطالبيها ، ولم يمانع في قبولهم الهدايا ، أو بمعنى أصح الرشاوى ، وذلك
حتى يلهيهم عن المعارضة ، ويسدد عن نفسه باب النقد من جهتهم . وقد تناقل الوافدون
بعض الشائعات ، التى تفيد بأن النواب يرتشون مقابل منح الامتيازات ، حتى قيل بأن لكل
امتياز ثمننا ما ، وقد ظهرت الهدايا التى حصل عليها أعضاء الفولكسراد ، مؤكدة هذه
الشائعات ^(١٣٤) ، وكان كروجر يرى ضرورة اعطاء حصانة مطلقة لعضو الـ لسكراد ،
ووصف صوته بأنه مقدس ، ولكنه اشترط أن يكون العضو صادقا ، ولم يمانع في إعطاء البوير
الحق فى التعبير عن آرائهم فى اجتماعات عامة ، أو بارسالها إلى لجنة خاصة بالشكاوي فى
الفولسكراذ . أما الفولكسراد نفسه فقد وصفه كروجر بأنه عصابة أخلاقية مهتمة بتنفيذ
رغبات الشعب ، وأنه رغم الحصانة فانه لا يجب أن يظن نفسه سيد الشعب بل هو
خادمه . ^(١٣٥) وتمكن كروجر من وضع بصماته فى كل قانون صدر خلال السنين العشر
الآخيرة من عهد الجمهورية . وكان يوحى بمشروعات القوانين ويلقنها للموالين له ، ويتمكن
عن طريق الأغلبية التى يتمتع بها من اقراره . ^(١٣٦) وكان الفولسكراذ ممثلا بالفعل للشعب
البويرى دون غيره من فئات السكان فى جمهورية جنوب افريقيا . إذ تكون المجلس من
المواطنين البوير غير المتعلمين العنيدى المتمسكين بآرائهم ، والذين يستحوذ عليهم الشك
، وكان كروجر أكثرهم ثقيلاً للبوير الذين كانوا يحترمونه احتراما بالغاً لعرفانهم بمدى اخلاصه
فى الدفاع عن استقلال الجمهورية ضد بريطانيا ومدى اخلاصه فى الدفاع عن مصالحهم ضد

الأتارقة والوافدين . وقد اعتبر البوير كروجر أبعد نظرا منهم وأحكم تصرفا .^(١٣٧) وقد تمكن من أحداث التقلّة بين القديم والجديد بعد كشف الذهب بطريقة سلمية .^(١٣٨) وقد كان كروجر يعرف أعضاء الفولكسراد شخصيا ، ويستضيفهم فرادي أو جماعات في بيته لمناقشتهم في المسائل العامة . وليس من شك أن هذا كان يؤثر علي آرائهم . وكان الرئيس كروجر يحضر الجلسات عندما يكون ذلك ضروريا ، وكان ذلك يؤثر علي الأعضاء أيضا . وخلال السنوات الأخيرة قبل حضور كروجر الجلسات ، وزادت حرية حركة أعضاء المجلس التنفيذي ، ولكنه كان يتدخل عند الضرورة وبخاصة في أوقات الأزمات السياسية واشتداد المعارضة ضده . ولم يكن يسمح لعضو الفولكسراد بالتحدث أكثر من مرتين في موضوع واحد .^(١٣٩) وكان مؤيدو كروجر في الفولكسراد أغلبية طوال عهده ، وذلك رغم أنه في عدة مرات اتخذ الفولكسراد مواقف معارضة للرئيس اتسمت بالتشدد ، مثل تقرير لجنة الصناعة ،^(١٤٠) ولكن التيار العام كان لصالح الرئيس ولم يزد معارضوه في الفولسكرااد عن ثمانية من الأعضاء في أي فترة من الفترات .^(١٤١) ومن أشهر معارضيه جوهرت ، وسكال كخبورجر ، ولويس بوثا ، ودي لاري ، ولو كاس ما ير وجنوال نيكولاس سميت ، وايوالد ايسيلين ، وكارل جيب . ولم استطع هؤلاء زحزحة كروجر ، وذلك رغم أن الوافدين دعموا المعارضة في انتخابات الفولكسراد والرئاسة قبل نهاية عهد الجمهورية بقليل ، وقد لقيت المعارضة إلى جانب التأييد المادي في الانتخابات احتراما كبيرا من الوافدين وتوطدت علاقتهم وبخاصة لو كاس ماير ، وجيب ولفداي Loveday والأخوة دي جاجيرز^(١٤٢) De Jager .

أما مستشار كروجر الأول ورئيس وزرائه د. لايدز والذي حمل عنه عبء الإدارة في ١٨٨٨ عندما انتخبه الفولكسراد ، فقد كان مرغما علي استخدام الهولنديين لنقص خبرة البوير . وقد أفقده هذا حب البوير . وقد أفقده هذا حب البوير وأكسبه عدااء أفريقاندر مستعمرة الرأس ، الذين كانوا منافسين للهولنديين في هذه المناصب . وقد بادل لايدز أعضاء الفولسكرااد كرها بكره ، فلم يتخذ منهم صديقا أنفة من تخلفهم الحضاري ومن جهلهم ، وهو الذي تلقى تعليمه العالي في القانون في جامعة أمستردام . وقد أسّس لايدز للرئيس كروجر مظاهر الرئاسة وتشريفاتها . فكان كروجر يذهب ،^(١٤٣) إلى الفولكسراد لابس ملابسات سوداء مثل أعضاء الفولسكرااد أثناء الجلسات ، كما كان يلبس عباءة خضراء كبيرة وضع عليها الأوسمة التي منحها له الرؤساء والملوك الأجانب وكان يركب عربة رسمية ويصعبه حرس يلبسون الزي الرسمي ويركب حوله عدد من الرجال .^(١٤٤) وفي فبراير ١٨٩٨ عقدت جلسة لما يسمى الراد الاتحادي Die Federale Raad بين جمهورية جنوب أفريقيا ودولة الأورنج

والذى ضم الرئيسين وخمسة أعضاء من كلا فولكسراديهما . (١٤٥)

٢. الفولكسراد الثانى:

فى ١٨٩٠ عدل الدستور تعديلا أوجد مجلسى فولكسراد بدلا من مجلس واحد . فصدر القانون رقم ٤ لهذه السنة يخول السلطة التشريعية لمجلسين ينتخبهما الشعب ، أما أولهما فهو نفس الفولكسراد القديم الذى أصبح اسمه الفولكسراد الأول وهو السلطة العليا فى البلاد ، وعضويته ، كما كانت من قبل ، قاصره على البورغرز وكذا التصويت على انتخاب أعضائه ، ولرئيس الدولة وأعضاء المجلس التنفيذى مقعد فى كل مجلس وليس لهم صوت . (١٤٦)

أما المجلس الثانى ، والذى سعى الفولكسراد الثانى ، فقد ابتدعه الرئيس بول كروجير وكان من بنات أفكاره ، (١٤٧) لتمثيل الوافدين فيه عس أن ينفس عن تطلعات زعمائهم السياسية ، وينشغلوا بمشاكلهم المحلية عن مناهضة حكمه وعن استغلال خلافه مع بريطانيا لزعزعة الأقلية البويرية عن امتيازاته السياسية .

ويشترط لعضوية المجلس الثانى أن يكون المرشح عضوا فى الكنيسة البروتستنتية وله ملكيات فى الدولة . أما حق التصويت فيتمتع بها الوافد ، بعد إمضاء عامين فى الدولة ، ويقتصر على التصويت للمجلس الثانى فقط ، ويختص المجلس الثانى بمعالجة المائل المتعلقة بالتعدين وتصنيع العربات وشق الترع ، وحماية حق الاختراع والعلامات التجارية وحق التأليف ، وحماية حقوق وواجبات الشركات ، وإعلان الإفلاس والإجراءات المدنية والجنائية .، وهذه المسائل تنحصر جميعها فى مدينة جوهانسبورج ومناجم الذهب . وعندما ينخذ المجلس الثانى قرارا ما أو يصدر قانونا ما فإن عليه أن يرسل به إلى كل من رئيس الجمهورية فى ظرف ثمانية وعشرين ساعة . وللرئيس عند تلقيه مذكرة الفولكسراد الثانى أن يقدمها للفولكراد الأول فى ظرف أربعة عشر يوما لاتخاذ قرار بشأنها . وفى حالة عدم اعتراض الرئيس الفولكسراد الأول يصدر القانون فى الجريدة الرسمية . أما إذا رآيا فى القرار أو القانون مساسا بمصلحة الدولة وتهديدا لاستقلالها ، فلا ينفذ ، ولا ينشر فى الجريدة الرسمية . (١٤٨)

ورغم أنه نادرا ما رفض للفولكسراد الثانى قرار أو قانون (١٤٩) فإن عدم مشاركة الوافدين فى إدارة الدولة كلها عن طريق عضويتهم فى الفولكسراد الأول جعلهم يسخرون من

تجربة الفولكسراد الثانى . (١٥٠) وزاد حنقهم من اشتراط مضى أربعة عشرة عاما علي ممارستهم لحق التصويت للفولكسراد الثانى لكي يصبح لهم حق التصويت للفولكسراد الأول . (١٥١) وقد عبر قادة الاتحاد القومى عن ضيقهم وعدم اقتناعهم بفكرة الفولكسراد الثانى بمشاركتهم في غارة جيمسون ، ثم بانضمامهم لفرع عصبة جنوب افريقيا البريطانية في الترنسفال بعد فشل الغارة ، لمناهضته حكم كروجر والأقلية البويرية . (١٥٢) وقد رأى كروجر والبوير في قادة الوافدين لصوصا يريدون سرقة ميراث البوير . (١٥٣) وأثناء غارة جيمسون وعد الرئيس كروجر بتقديم مطالب الوافدين التي تقدم بطريقة دستورية للفولكسراد الأول للنظر فيها ووعده كذلك بأنشاء مجلس بلدى لمدينة لجوهانسبورج يؤاسه محافظ يتولي حكم المدينة . وقد أوفى كروجر بعهده ، فيما بعد . (١٥٤)

ثالثا- الهيئة القضائية :

كان المرجع الأساسى للقوانين الترنسفالية هو القانون الرومانى الهولندى . (١٥٥) وقد قرر القسم الأول من الدستور أن يعهد بالسلطة القضائية لمحكمة عليا . وفصل القسم السادس منه ماسبق إجماع ، فجعل ادارة القضاء متدرجة من المحكمة العليا ، ثم المحاكم المتجولة ، Cir-cuit Court ثم محاكم اللاندردروست (١٥٦) ، Land-drost Courts ، ثم هناك مندوبون للوطنيين (١٥٧) Native Commisssianers . وعندما ضمت سوازيلاند للجمهورية كحمية ، عين قاضى صلح للفصل في منازعات البيض فيها . أما شئون السوازى فقد تركت لزعمائهم ، وتمتع ملكهم بونو Bunu بقدر كبير من الاستقلال والاحترام . (١٥٨)

كانت المحكمة العليا تتكون من ثلاثة قضاة من اللاندردروست ، (١٥٩) وقد زادوا بعد ذلك إلي أربعة قضاة والرئيس ، (١٦٠) ويعرف رئيسها بالقاضى الأكبر . والمحاكم المتجولة هي محاكم محلفين مكونة من اثنى عشر محلفا . (١٦١) والمحلفون من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، فليس هناك محلفون من الوافدين ، أو الأفارقة . (١٦٢) أما اللاندردروست فهو رجل حكم وقضاء معا ، فإلى جانب رئاسته للمحكمة المحلية فانه ينظر في كل مصالح الحكومة في منطقته ، ويتقاضى مرتبا . وكان يساعده في عمله في الحكومة والقضاء ستة أشخاص ، يسمى أحدهم هيمرادين ، Heemraden وكانوا غالبا مواطنين يخدمون دون تقاضى مرتبات (١٦٣) ، وينتخبهم البوير لهذا الغرض . (١٦٤) كما كانت تعاونه قوات شرطة تخضع له مباشرة . (١٦٥) وقد تمتع اللاندردروست بنفوذ كبير من منطقته وكان واسطة لقضاء حوائج

المواطنين . وكثيرا ما ارتشى بعضهم لتسهيل حصول طالبي الامتيازات علي مآربهم^(١٦٦) وكان الغاء نظامي اللاندروست والهمرادين وأحلال نظام الحاكم المقيم والمندوب المدني محلها أحد أسباب غضبة الهولنديين التي أدت إلى الهجرة الكبرى .^(١٦٧) وقد تم تعيين هولندي هو د . جوريسين قاضيا خاصا لجوهانسبورج في عام ١٨٨٨ .^(١٦٨) وكان هدف الوافدين هو أن يتمكنوا من أدارجة القضاء عن طريق محلفين منهم وتعللوا في ذلك بأن مادام المحلفون بويرا فان أى قضية ذات طابع سياسى لن تلقي أدني قسط من العدالة .^(١٦٩) أما النائب العام فاحتل مركزا مرموقا في الجمهورية ، وقد كان يتولى اجراءات التحقيقات وتوجيه الاتهام .^(١٧٠)

وكانت علاقة المحكمة العليا بالفولكسراد هي علاقة تبعية ، فالفولكسراد هو "أعلى سلطة في الأرض" ^(١٧١) ، وهو أسبق منها في الوجود حيث لم تنشأ المحكمة العليا الا قبيل ضم الترنسفال لبريطانيا وبعد عشرين عاما من اعلان الدستور ، إذ عهد بالاشراف على القضاء إلى المحكمة العليا كنوع من اظهار النية في الاصلاح ، لمنح شينسبتون من اتمام النظم^(١٧٢) وعين د . كوتزى J. G. Kotze وهو محامى من جراهامزتون -Graham stown رئيسا له .^(١٧٣) ولم يكن قاضيا فقط ، بل كان سياسيا أيضا^(١٧٤) . وكان علي علاقة وطيدة بجان هوفمير زعيم الأفريقاندر في الرأس وغيره من المسئولين في هذه المستعمرة البريطانية ، مما أغضب عليه كروجر .^(١٧٥) بل أنه كان دائم التردد عد ، مستعمرة الرأس وكان كثيرا ما يقابل كبار المسئولين البريطانيين وعلي رأسهم المندوب السامى مثلما فعل في أعقاب غارة جيمسون في مارس ١٨٩٦ حين اجتمع بسيرهير كليز روينسون المندوب السامى^(١٧٦) . ورغم الصراعات التي دخلها القضاة مع المسئولين ، فانهم تمتعوا باحترام كبير . وكثيرا ماكانا يدعون لحضور الاجتماعات الهامة مثلما حضروا اجتماع الرئيس كروجر مع المندوب السامى روينسون بحضور الهيئة التنفيذية .^(١٧٧)

وقد كرس كوتزى حياته لتنظيم القضاء . وقد عانى من تعدى الفولسكراذ ورئيس الجمهورية علي استقلال القضاء ، فأما الفولكسراد فقد حدث في ١٨٨٧ أن تقدم تيودور دومز Theodore Doms بدعوى ضد الحكومة إلى المحكمة العليا يشكو من أنه كان سكرتيرا ومستشارا للزعيم جازيوني زعيما لباتلابين Bathlapin Chief Gasebane وأنه تعاقد معه علي أن يسلمه ثلاثا وعشرين مزرعة في اقليم على الحدود الضربية للترنسفال ، وقد ضمت الحكومة الترنسفالية اقليم جازيوني ، بعض الشئ . ولكن الحكومة ، بعد علمها برفع دورمز

لدعواه ، أوجت إلي الفولكسراد فاجتمع وأصدر أمرا بإنكار حقوقه في المزارع متخطيا بذلك المحكمة العليا ، لا يقيم لها وزنا ولا ينتظر منها رأيا .^(١٧٨) ولكن هذا لم يمنع من وجود قضاة لزموا جانب القانون رغم احتياج المشاعر القومية . وذلك مثلما حكم أحدهم باطلاق سراح أحد رجال لجنة الاصلاح ، كتم الشهادة فأودعه اللاندروست السجن .^(١٧٩)

وأما رئيس الجمهورية فكان الأمر معه أكثر شدة وتدخل في أمور القضاة ، حتى قضى علي استقلاله .^(١٨٠) وذلك أن كوتزي دخل انتخابات عام ١٨٩٣ منافسا لكروجر ، وجنرال جوهرث ،^(١٨١) دون أن يستقيل من الهيئة القضائية وبعد اخفاقه أيد منح امتيازات واسعة للوافدين . وقد نافس د. لايدز في منصبه كرئيس للوزراء وآملت المعارضة أن تتمكن من اجلسه علي كرسي لايدز بعد انتهاء مدته في مايو ١٨٩٦ .^(١٨٢) ولولا حملة عنيفة للوافدين لتمت الموافقة علي شرع قانون يخول للهيئة التنفيذية حق تقرير مدي براءة المتهمين من الوافدين ، ومن ثم الحكم عليهم بالنفي ومصادرة ممتلكاتهم ، مما كان يعنى الغاء سلطة المحاكم وتحقيق قدر من الديكتاتورية للهيئة التنفيذية لانظير له .^(١٨٣)

وقد حظي كوتزي بتأييد الوافدين الذين أملوا في حل سلمى علي يديه لقضيتهم .^(١٨٤) وقد أصدرت الحكومة ، بالاشتراك مع الفولكسراد ، ثلاثة قوانين : هي قوانين الطرد والهجرة والصحافة . ورأى كوتزي فيها مخالفة صريحة للدستور الذي نص بوضوح علي عدم منح دخول غير الوطنيين للجمهورية^(١٨٥) ، وكذلك علي حرية الصحافة ، وطالب كوتزي بحق المحكمة العليا في فحص دستورية القوانين بادئا بذلك ما عرف بالأزمة الدستورية ، وندد كوتزي خلالها باصدار الفولكسراد قرارات مخالفة للدستور . وطالب بحق فحص دستورية هذه القرارات^(١٨٦) ، أملا منه أن يبطلها حتي يعيد للصحافة حريتها التي كبها كروجر .^(١٨٧)

وفي هذه الأثناء رفع أحد أصحاب الامتيازات ، وبعد يبراون دعوى ضد الحكومة لأنها منحت امتياز ما ، فلما شرع في العمل عادت فألغته وأعطت لتصرفها الشرعية بمناقشة الأمر في الفولكسراد ، واصدار تشريع بمنطق تصرفها وبرره ويصبغه بالقانونية ، وجاء حكم كوتزي في صالح المدعي ، ليفجر الصراع بينه وبين الحكومة التي أصبح عليها أن تدفع لبراون وأمثاله تعويضات كبيرة بلغت ٣٧٢ ألف جنيه لبراون وحده^(١٨٨) وقد أراد كوتزي بحكمه هذا انذار الحكومة ، لا الثورة عليها ، وهدف إلى منع الحكومة من مخالفة الدستور . ويؤكد هذا أنه وزملائه من القضاة سارعوا بتقديم المساعدات اللازمة لعلاج الصعوبات التي نجمت عن

حكمه هذا . ولكن الحكومة أعلنت أنها قررت عدم الإبقاء علي أي قاض في الهيئة القضائية يقبل بحكم كرتزى فيما يتعلق بمسألة حق اختبار دستورية القوانين ثم وافق الفولكسراد في ٢٦ فبراير ١٨٩٧ على قانون عرف بالقانون رقم ١ لسنة ١٨٩٧ ، بمنح الحكومة سلطة فصل أي قاض يصر علي المطالبة بحق فحص دستورية القوانين .^(١٨٩) وذلك رغم نص الدستور علي أن القضاة يعينون مدى الحياة ولا يمكن فصلهم الا بحكم قانوني .^(١٩٠)

وهكذا اذن تحالفت الهيئتان التنفيذية والتشريعية علي القضاء علي استقلال الهيئة القضائية وقد قرر زملاء كوتزى الأربعة الوقوف بجانبه دفاعا عن استقلال المحكمة العليا ، علي الرغم من أن اثنين منهم لم يطالبوا بحق الفحص . وعلي هذا رفضوا الرد علي استفسار الحكومة مع ما إذا كانوا يطالبون بهذا الحق أم لا في موعد غايته السابع عشر من مارس ١٨٩٧ . وقد جاء الصدام بين الحكومة والقضاء في قمة المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها الجمهورية ، وفي قمة نزاعها الذي لا يجد حلا مع بريطانيا . وبدأ القضاة يشكون للناس ، فسارع محامو جوهانسبورج بإصدار قرار يؤيدون فيه القضاة ويعارضون فيه القانون رقم ١ لسنة ١٨٩٧ ، موقعا عليه من ثلاثة عشر ألف رجل .^(١٩١) وتراجع كروجر أمام كل هذا ، إلي جانب وساطة دي فيليز القاضى الأكبر لمستعمرة الرأس الذى بين له خطأ فصل كرتزى دستوريا . وحينما وصف كروجر كوتزى بأنه أشد سوء من جيمسون ، نصحه دي فيليز بأنه من الصعب عليه أن يلقي بالقاضى الأكبر كالكلب بعد خدمته للدولة أكثر من عشرين عاما .^(١٩٢) وعلي هذا تنازل كل من الطرفين عن موقفه لتخطي الأزمة . فعين الرئيس كروجر قاضيا سادسا ، سهل الانقياد ، في المحكمة العليا وهو جريجور ويسكى Gregorowski الذي قام بالتحقيق مع المتهمين في غارة جيمسون^(١٩٣) ، كما واثق علي وقف العمل بالقانون رقم ١ . أما القضاة فقبلوا عدم التحدث عن حق فحصهم دستورية قوانين الفولكسراد .^(١٩٤) ولكن كروجر عاد إلي قراره الأول ففصل القاضى كوتزى وأعلن في الفولكسراد "أن القاضى يستطيع أن يحيا لو أنه لزم القانون، كما يلزم السمك الماء" ولكن القاضى الأكبر كان يقفز خارجا من الماء . وقد استعنت بصديقى القاضى الأكبر في مستعمرة الرأس ، وقد ساعدني فقمنا معا بالقاء السمكة الصغيرة في الماء ، فعاد ثانية إلى القفز خارجها ، وأنا لا أستطيع أن أعيدته إلى الماء ثانية وانه لأمر طبعى أنه الآن يموت" .^(١٩٥) وقد أيد سمتس كروجر في قراره بفصل كوتزى ، وكان هذا أحد أسباب تعيينه نائبا عاما للجمهورية .^(١٩٦)

ورغم لباقة الرئيس وقوته في الإقناع التي جعلت الفولكسراد يقف موقف التأييد لقراره

فإنه من الجلي أن نهاية استقلال القضاء كانت قريبة العهد بنهاية استقلال الجمهورية .

وعلي الرغم من قوة العلاقة بين جريجورويسكى وكروجى ، فقد أصدر حكما خلال الحرب في ديسمبر ١٨٩٩ يدل علي عدالته . ذلك أنه قدم له متهم انجليزي وجهت له تهمة الخيانة العظمي لعمله جاسوسا للعدو وقيامه بتجنيد قوات من خارج الجمهورية لمهاجمتها . ولاحظ القاضى وزميليه أن الشاهدين شرطيان ، ولم يقدموا أدلة وثائقية دامغة ، وبالتالي فلا بد من أن يستفيد المتهم من هذا الشك وعلي هذا أصدر جريجور حكمة بالبراءة . (١٩٧)

على أن الحال يختلف إذا كان القضاة ينظرون في المنازعات بين البيض والوطنيين ، فإن هناك شاهدا علي أن هولنديا ضرب اثنين من الوطنيات كانتا تعملان في خدمته حتي الموت ، وحكم عليه بالسجن ، ثم أطلق سراحه ليشارك في الحرب في ١٨٩٩ . (١٩٨)

ويسقوط دولة الترنسفال وزميلتها أورانج في عام ١٩٠٢ رسما بتوقيع قادتها علي معاهدة الاستسلام لبريطانيا في فرينيجنج ، بدأت مرحلة جديدة من التطور في النظم الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا . فبدأ المندوب الساسى البريطانى ميلنر يقود المنطقة جنوبا . الاتحاد لتصبح وحدة سياسية هامة في الامبراطورية البريطانية والكومن ولث.

وها ما سنعرض له في الفصل التالى

* * *

المصادر والمراجع

- Leonarf, C. : Papers on the Po Litotcal Sation in South Africa. p. ١٨ 283.
- Walker, E. A. : A History of South Africa. p. 211. (٢)
- Selby, J. : A Sheort History of South Africa. p. 85. (٣)
- Davenport, T. R. H. : Southaftmca. A. Modern History p. 57. (٤)
- (٥) ارجع إلي فصل قيام الجمهورية في رسالتنا للمجاستير .
- Walker, E. A :Op. cit., p. 212. (٦)
- Brett, R. A. History of British Empire and Commonwealth . pp. (٧ 280-281.
- Walker, E. A Op. cit., p. 211. (٨)
- Cloete, S. : Op. cit., p. 69 (٩)
- C. O. 879. 45. 686. : Op. cit. p. 44. 2076.
- (١٠) شوقي بالجمل (دكتور) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها . ص ٢٦١.
- Theal, G. M. : Op. cit., pp. 228-229. (١١)
- شوقي الجمل (دكتور): المرجع السابق . ص ٢٥٩.
- Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 58. (١٢)
- Leonard, C. : Op. cit., p. 295. (١٣)
- Walker, E. A Op. cit., pp. 217-218. (١٤)
- Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 58. (١٥)
- Theal, G. M. :History of South Africa. p. 410.

- Walker, E. A. The Cambridge History of the British Empire, Vol. (١٦ VIII, p. 393.
- Walker, E. A. : A. History of South Africa. pp. 218-219 (١٧
- Ibid., p. 256 (١٨
- Theal, G. M. : Op. cit., pp. 421. (١٩
- Walker, E. A Op. cit., p. 257.
- Leonard. G. : Op. cit., p. 295. (٢٠
- Walker, E. A. : The Cambridge History.. Op. cit., p. 394. (٢١
- Theal, G. M. :History of South Africa. p. 422. (٢٢
- Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 62. (٢٣
- Walker, E. A. : A. History of South Africa. p. 257. (٢٤
- Theal, G. M. : Op. cit., p. 362. (٢٥
- Walker, E. A Op. cit., p. 258
- Ibid., p. 261. (٢٦
- Walker, E. A Op. cit., pp. 270-272. (٢٧
- Davenport, T. R. H.: Op. cit., p. 62. (٢٨
- Theal, G. M. : Op. cit., p. 361-362. (٢٩
- Walker, E. A Op. cit., pp. 273. (٣٠
- (٣١) راجع ذلك في فصل الحياة الاجتماعية في رسالتنا للماجستير .
- Walker, E. A Op. cit., p. 275. (٣٢
- Theal, G. M. :History of South Africa. p. 423. (٣٣
- (٣٤) ارجع إلى فصل تطور الجمهورية السياسي في رسالتنا للماجستير .
- Leonard. G. : Op. cit., p. 296. (٣٥

- Cloete, S. : Op cit., p. 150. (٣٦)
- Leonard. G. : Op. cit., p. 296. (٣٧)
- Brett, R.: OP.Cit., P.288 (٣٨)
- .- Leonard, C.: OP. cit., P. 297 (٣٩)
- Theal, G.M.: OP. cit., P. 424 (٤٠)
- Leonard, C.: OP. cit., P. 297. , Theal, G.M.: OP. cit., P. 424. (٤١)
- (٤٢) ارجع الى فصل تطور الجمهورية وعهدى بريتوريوس وبورجرزفيله فى رسالتنا للماجستير
- Leonard, C.: OP. cit.,P. 297 (٤٣)
- Walker, E.A.: OP. cit., P. 276. (٤٤)
- Leonard, C.: OP. cit., P. 297. (٤٥)
- (٤٦) لم يكن للقائد العام مقعد فى المجلس التنفيذى بنص الدستور، ولكن كان يمكن للقائد العام أن يصبح عضوا فى الهيئة التنفيذية بانتخابه من قبل الشعب البويرى انظر:
- Theal, G.M.: HISTORY..PP. 424 - 425.
- LEONARD, C.: OP. CIT., PP. 297 - 228. (٤٧)
- وسنعرض للهيئة التنفيذية فى هذا الفصل.
- Ibid ., PP. 301-302. (٤٨)
- Leonard, C.: OP. cit., P. 302. (٤٩)
- Ibid., PP. 303-304. (٥٠)
- Marais, J.S.: OP. cit., P. 16. (٥١)
- Leonard, C.: OP. cit., 306. (٥٢)
- C.O. 879. 45. 686.: OP. cit., P.9. (٥٣)

- (٥٤) - Ibid.,: OP. cit., P. 8.
- (*) يلاحظ ذلك فى ارتباط أتباع كل من بريتوريوس ويوتجيتير وثشويان وكروجو بقوادهم.
- (٥٥) إرجع الى فصلى نشأة الجمهورية وتطورها السياسى كما يلاحظ هذا طوال عهد الجمهورية.
- (٥٦) - Walker, E.A.: OP. cit., P 211., Cloete, S.: OP. cit., P 69.
- (٥٧) - C.O. 879. 45. 686.: OP. cit., P. 37. 1830. No. 50.
- (٥٨) - Maraia. J.S.: OP.cit., P, 10.
- (٥٩) - C,O, 879. 45. 686.: op., cit., pp. 9-10.
- Jbid., pp. 8-9.
- (٦٠) . Ibid., p. 5 and 8
- (٦١) - Ibid., p. 7,.
- (٦٢) - Marais, J.S.: op. cit., p. 14.
- (٦٣) Kruger, Pl: op. cit., P. 23
- (٦٤) C.O. 879. 45. 686.: OP. CIT., P. 8.
- (٦٥) - Jones, A.K.; op. cit., p. 33.
- (٦٦) سنعرض لذلك حالا عند الحديث عن الجيش .
- (٦٧) - Fitzpatrick. J.P.; The Transvaal from within, p.1.
- (٦٨) C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 26.
- (٦٩) - C.O. 879. 686.: op. cit., pp. 13 and 15
- (٧٠) - Ibid., pp. 306., pp. 306-307. 8993. N 296.
- (٧١) - Theal. C.M.; op. cit., p. 424.
- (٧٢) - Hallett, Robin: Aftica to 1875, p. 349.
- (٧٣) Theal, G.M.; op, cit., p. 410.

Ibid., p. 424.	(V£
Johes, A.K.; op. cit., p. 75.	(Vø
Selby, J.P op. cit., p. 187.	(V¶
C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 289. 7450. Enclosure in No. 260.	(V¥
- Jones, A.K.: op. cit., p. 33.	(VÀ
C.O. 879. 45. 686.: op. cit., op. 284. 7710. No. 265.	(VÅ
- Theal, F.M.: op. cit., p. 425	(A.
C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 276	(A\
- Ibid., p. 281.	(AŸ
- Selby, J.: op. cit., op 187.	(AƳ
- Wilson, Monca and Thompson, Leonard: The oxford History of South Africal. p. 425.	(A£
- Leonard, C.: op. cit., p. 297.	(Aø
- Theal, G.M.: op. cit., p. 410.	(A¶
- Cloete, S.: op. cit., p. 147.	(A¥
- Selby, J.: op. cit., pp. 189-190.	(AÀ
C.O. 879. 45. 686. PP. 255-256. 5646. NO. 220.	(AÅ
Ibid. p. 129. Enclosure in No. 243.	(A.
- Ibid., pp. 20-12. Enclssure in No. 10.	(A\
- Ibid., p. 258. 6149. No. 224.	(AŸ
Ibid., p. 12.	
- Cooete, S.: op. cit., p. 262.	
C.O. 879. 45. 686.: Op. Cit., PP. 256-257 6037. No. 221 Enclo- surE in NO. 221 A.	(AƳ

- Pemberton W.B.: Battles Of The Boer War, London, 1946 1964.(٩٤
P. 24.
- Selby, J. Op. Cit., PP., 188-189.
- Cloete, S.: op. cit., p. 154. (٩٥
- Ibid., p. 165. (٩٦
- C.O. 879. 45 686.: OP. cit., pp. 304-305, Enclosure 2 in No. 295.(٩٧
H.M. Agent, Pretoria to high Commissioner, cap town. Marsh 31. 1896.
- ٩٨)ارجع إلى فصول قيام الجمهورية وتطورها السياسى وقضية الأجانب الوافدين فى
رسالتنا للماجستير ولاحظ تولى العسكريين إخماد الثورات الوطنية .
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p26. Enclssure in No. 46, Department(٩٩
of foreign Affairs,September 5, 1895 to his honour sir Jacobus De Wet,
British Agent, Pretoria,
- Theal, F.M.: op, cit., P p. 425. (١٠٠
- Selby, J.: op, cit., p. 187. (١٠١
- Marais, J.S.: op. cit., pp. 235-236. (١٠٢
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 16. (١٠٣
- Ibid., pp. 256-257. 6037. No. 22A. F.O. to C.O. Enclosure in(١٠٤
No. 221.
- Leonard, C.: op. cit., p. 377. (١٠٥
- C.O. 879. 46.: op. cit., pp. 45-46. 662 No. 27. Consolidated Fold(١٠٦
fields of South Afrioa, Limited; to C.O., January 5, 1900.
- Ibid., po 72. 2199. No. 104. Mr. Chamberlain to Sir H. Ro-(١٠٧
binsnn, February 7, 1896.
- Ibid., p. 74. 2934. No. 109, Sir H. Robinson to Mr. Chamberlain.
February 7, 1896.
- Ibid., p. 185. Enclosure 16 in No. 139, From H.M. Agent, pre-(١٠٨
- Ibid., p.(toria to High Commisioner, Cape town. Ranuary 27, 1896.
194. 3670. No 145, From Sir H. Robinson to Mr. Chamberlain, Febru-
ary 18, 1896.

- Duminy, a.H. and Fuest, W.R: Fitzpatrick p. 47. (١٠٩)
- Davenport, T.R.H.; op. cit., p. 73 .(١١٠)
- Marais, J.S.; op. cit., pp. 218-219. (١١١)
- Ronney, D.D., Litt, B. and Halladay, E.: The Building Of Modern Africa, P. 191.
- C.O. 879. 45. 686.:op. cit., p. 141./ Twyfelachtin to Captain tos-(١١٢
sel, chief Detective, Johannesburg, January 8, 1896.
- Walker, E.A.; op. cit., p. 283. (١١٣)
- C.O. 879. 46.: op. cit., p. 20. (١١٤)
- Ibid., p. 184. (١١٥)
- Ibid., pp. 6 and 625 (١١٦)
- Walker, E., A.: op. cit., p. 286. (١١٧)
- C.O. 879.46.: op. cit., p. 63 Enclosure 16. in No. 99. (١١٨)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 274. 7287. No. 258. (١١٩)
- Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., p. 76. (١٢٠)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 7. (١٢١)

وكذلك انظر نشأة السلطات في بداية هذا الفصل .

- Leonard, Cl: op. cit., p 296. (١٢٢)
- Theal, G.M.: op. cit., p. 423.
- Kruger, p.: op. cit., p. 209. (١٢٣)
- Leonard, C.: op. cit., p. 297 (١٢٤)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 2308. 9142. No. 298. (١٢٥)
- Theal, G.M.: op. cit., p. 424. (١٢٦)
- Kruger, P.: op. cit., p. 120. (١٢٧)

(١٢٨) ارجع إلى الفصل الثاني من رسالتنا للماجستير: "تطور الجمهورية السياسي".

- Cloete, S.: op. cit., p. 72. (١٢٩)
- Walker, E.A.; op. cit., p. 368. (١٣٠)
- Kruger, P.: op. cit., p. 125 (١٣١)
- Ibid., p. 127. (١٣٢)
- Marais, J.S.: op. cit., p. 11 (١٣٣)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 9. (١٣٤)
- Marais, J.S.: op. cit., pp. 11-12. (١٣٥)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8. (١٣٦)
- Leonard, C.: op. cit., P. 304. (١٣٧)
- Marais, J.S.: op. cit., p. 11. (١٣٨)
- Ibid., p. 12. (١٣٩)
- (١٤٠) أنه فصل "سقوط الجمهورية" في وسالتنا للماجستير ، وكذلك
- Walker, E.A.: Rhe Cambridge History.. op. cit., p. 598.
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 6. (١٤١)
- Ibid., p. 7. (١٤٢)
- Marais, J.S.: op. cit., pp. 13-18. (١٤٣)
- Ibid., p. 6. (١٤٤)
- Walker, E.A.: op. cit., pp. 593 and 601. (١٤٥)
- Leonard, C.: op. cit., pp. 298-299. (١٤٦)
- Kruger, P, : op. cit. o. 222. (١٤٧)
- Leonard, C.: op. cit., pp. 299-301. (١٤٨)
- Kruger, P.: op. cit., p. 224. (١٤٩)
- Leonard, C.: op. cit., p. 47. (١٥٠)
- Ibid., p. 299. (١٥١)

- (١٥٢) إرجع إلى فصل "قضية الأجانب الوافدين" في رسالتنا للماجستير .
- C.O. 879. 45 686.: op. cit., o. 37. (١٥٣)
- Ibid., pp. 86-87. (١٥٤)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 286. (١٥٥)
- Leonard, C.: op. cit., pp. 296 and 298. (١٥٦)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8. (١٥٧)
- Ibid., pp. 240-241. (١٥٨)
- Walker, E.A.; A History of South Africa, p. 276 (١٥٩)
- Marais, J.S.: op. cit., p. 143. (١٦٠)
- Walker, E.A.; op. cit., p. 276. (١٦١)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., pp. 8 and 139. (١٦٢)
- Jones, A.K.: op. cit., p. 33. (١٦٣)
- Theal, G.M.: History of South Africa op. 425. (١٦٤)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 142 (١٦٥)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 9. (١٦٦)
- Ibid., o. 573/. (١٦٧)
- Kruger, o.: op. cit., o. 221. (١٦٨)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., o. 8. (١٦٩)
- Ibid., pp. 236-237. 4047. No. 203. (١٧٠)
- Leonard, C.: op. cit., p. 313. (١٧١)
- (١٧٢) انظر فصل "تطور الجمهورية السياسي" في رسالتنا ، للماجستير .
- Walker, E.A.; op. cit., p. 371. (١٧٣)
- Hancock. W.K.: op. cit., p. 70. (١٧٤)

- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 82. (١٧٥)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 245. 522. 7. No. 209. (١٧٦)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 84 (١٧٧)
- Leonard, C.: op. cit., pp. 313-314. (١٧٨)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 224 Enclosure in No. 181. (١٧٩)
- Ibid., P. 27. Enclosure in No. 47. (١٨٠)
- Kruger, P.: op. cit., p. 235. (١٨١)
- Marais, J.S.: op. cit., p. 140. (١٨٢)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 7 (١٨٣)
- Ibid., p. 280 (١٨٤)
- (١٨٥) غير الوطنيين في النص قصد بها غير الأفارقة، عند وضع الدستور. ولكن البوير لم يفرقوا بين الأفارقة والآسيويين مثلاً من ناحية العزل العنصري. انظر فصل الحياة الاجتماعية في رسالتنا للماجستير.
- Marais, J.S.: op. cit., p. 140. (١٨٦)
- C.O. 879. 45. 686.: op. cit., p. 8. (١٨٧)
- Walker, E.A.; op. cit., p. 465 (١٨٨)
- Le May, G.H.L.; British Supremacy in South Africa, 1899-1907, pp. 5-8.
- Marais, J.S.; op. cit., pp., 142-134. (١٨٩)
- Walker, E.A.; op. cit., p. 465. (١٩٠)
- Duminy, A.H. and Guest W.R.; op. cit., p. 145. (١٩١)
- Marais, J.S.; op. cit., p. 145. (١٩١)
- Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., o. (١٩٢)
- Rooney, D.D., Litt, B. and Halladay, E.: op. cit., p. 191. (١٩٣)
- Walker, E.A.; op. cit., p 466. (١٩٤)

(١٩٥) انظر أيضا تفصيلات أخرى عن الأزمة الدستورية في :

- Duminy, A.H. and Guest, W.R.; op. cit., pp. 90-99
- Walker, E.A.; The Cambridge History.. op. cit., p. 601.
- Hancock. W.K.; op. cit., p. 70. (١٩٦)
- c.o. 879. 46.: op. cit., p. 122. 1874 Enclosure in No. 89. (١٩٧)
- Ibid., p. 215. Enclosure in No. 106. (١٩٨)

الفصل السادس
نظام الحكم في ازجاد جنوب افريقيا
(١٩١٠)

سادت جنوب افريقيا حرب طاحنة بين البوير في الترنسفال وأورانج والبريطانيين مع الأشهر الأخيرة من عام ١٨٩٩ ، واستمرت حتي مايو ١٩٠٢ ، حين وقع اتفاق الصلح في فرينيجنج ، والذي بمقتضاه أعلن البوير استسلامهم للحكم البريطاني .

ومنذ هذا الوقت بدأت الحكومة البريطانية تعهد إلى مندوبيها السامي القومي سير الفريد ميلنر بشق الطريق صوب اتحاد جنوب أفريقيا ، بعد ما نجح في شق الطريق صوب إقرار سيادة بريطانيا عليها .

سياسة ميلنر في أعقاب حرب البوير:

كان طبيعياً أن تبدأ بريطانيا محاولة قوية لتوحيد جنوب أفريقيا في وحدة سياسية واحدة بعد ما اجتاحت جيوشها خلال حرب البوير دولتي الترنسفال وأورانج . وكان علي ميلنر أن يهيئ الظروف في المنطقة ، لتحقيق هذا الهدف قبل أن تنتهي الحرب رسمياً ، بدأ ميلنر عملية إعادة البناء . وقد صمم علي أن لا يكون هناك نظامان مختلفان ، سياسياً ومعنوياً ، "في بلد قضى التاريخ والفطرة أن يكون بلداً واحداً" . وقد أعطت الحرب لبريطانيا يد عليا ، وكانت فرصتها لإعادة البناء ، بشكل يدعم أنظمتها وسلطتها في البلدان التي خضعت لها أخيراً . وكان أهم اتجاه في عملية إعادة البناء هو العمل علي تطوير صناعة الذهب في الترنسفال وإدخال العنصر البريطاني ، وبخاصة من احتياطي القوات البريطانية الراغبين في البقاء في جنوب افريقيا ، إلى مجال الزراعة في مستعمرتي الترنسفال والأورنج .^(١) وحرص ميلنر في تنفيذه لهذا أن لا يثير مشاعر الافريكانيين في المستعمرات الأربع ، الترنسفال والأورنج والرأس وناتال وبخاصة في مستعمرة الرأس ، حيث الأغلبية الافريكانية المنظمة^(٢) . وكانت زيادة عدد الانجليز في الترنسفال يهدف إلى تخفيف حدة الوضع القديم ، الذي أدى إلى اختلاف المصالح بين مجتمع بويري زراعي أساساً ، ومجتمع بريطاني مدني أساساً . وهكذا خضعت الترنسفال أخيراً للسيطرة البريطانية ، التي طال ترددها ، مراراً ، في تحقيق هذه الخطوة ، بعد ما ظلت الترنسفال ، طويلاً ، عقبة كؤود ، في سبيل اتحاد جنوب افريقيا البيضاء ، تارة بسبب فقرها المدقع ، وأخري بسبب غناها الفاحش ، الذي جعلها مركز الثقل في سياسات واقتصاديات جنوب افريقيا^(٣) .

ولكي يتمكن ميلنر من قيادة دفعة الأمور في الاتجاه المنشود ، سعى إلى الحصول علي موافقة الحكومة البريطانية علي فصل منصب المندوب السامي لجنوب أفريقيا عن منصب حاكم عام مستعمرة الرأس ، وربط المنصب بنفسه شخصياً . فصار حاكماً لمستعمرتي الترنسفال

ونهرالأورنج ، ومندوبا ساميا في نفس الوقت .^(٤) وقد خوله القانون القاضى بذلك سلطة توحيد جنوب افريقيا ، ودعوة ممثلين من كل المستعمرات والمحميات للتباحث حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، مثل معاملة الوطنيين ، والسكك الحديدية . وعلى هذا عين لورد ميلنر ، منذ عام ١٩٠١ ، مديرا لمستعمرتي الترنسفال والأورنج ، وغادر كيب تاون في ٢٨ فبراير ١٩٠١ . وقد جعل ميلنر مقر حكمه في جوهانسبورج . وأصبح سيروالترهيلي هنشنسون حاكم عام مستعمرة ناتال لفترة طويلة ، حاكما عاما لمستعمرة الرأس^(٥) .

خلال الحرب كان ميلنر حريصا على أن يعيد فتح تجارة المناطق المحتلة مع مستعمرة الرأس ، حرصا منه على أن تدب فيها الحياة^(٦) . ثم بدأ فى إعادة تنظيم أوضاع مستعمرتي الترنسفال والأورنج ، لتطابق أوضاع ونظم مستعمرة الرأس^(٧) . وانتقلت المستعمرتان ، تدريجيا ، من الحكم العكسري إلى الإدارة المدنية ، وافتتحت مناجم الذهب ، من جديد ، للعمل ، وبدأ ميلنر فى تنظيم إمدادها بالعمال ، وذلك بالاتفاق مع مستعمرة موزمبيق البرتغالية ، ويتخفيف حدة تنفيذ قانون المرور ، لتسهيل مرور الأفارقة إلى المناجم . بدأت تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية ، رغم اجتماعات البوير ، للاعتراض على نظام حكم مستعمرة التاج^(٨) ، ورغم الجفاف الذى ساد البلاد لثلاث سنوات متتالية ، فيما بين ١٩٠٢ و ١٩٠٥^(٩) . ولم يضيع ميلنر الوقت فقام في عام ١٩٠٣ بدمج قوات الشرطة في المستعمرات البريطانية الأربع .^(١٠)

وقد حدد ميلنر أهدافه ، بخصوص إعادة البناء في ثلاثة أمور وهي:

أولاً : المساواة التامة بين البريطانيين والافريكانيين ، مع العمل على زيادة أعداد الانجليز إلى الافريكانيين ، لأن هذا يحقق أمن ورخاء جنوب افريقيا ، على حد قوله .

ثانياً : إدخال الحضارة الغربية بتأثيراتها المختلفة ، إلى جموع الافريكانيين وذلك عن طريق نشر اللغة الانجليزية . فيجب استخدام اللغة الهولندية في تعليم اللغة الانجليزية ، ثم تستخدم اللغة الانجليزية ، في تعليم الافريكانيين كل شئ ، وذلك لأن اللغة أمر هام ، ولكن الروح التي يتم تعليم اللغة بها أكثر أهمية .

ثالثاً : حكم مستعمرتي الترنسفال ونهر الأورنج كمستعمرتي تاج لفترة قصيرة ، ريثما تتم السيطرة على الخدمات الكبرى عبر جنوب افريقيا ، السكك الحديدية والجمارك ، وريثما يمكن ضمان وجود أغلبية بريطانية ، وأخيرا ريثما يمكن إنهاء عزلة الافريكانيين ، وبمعنى آخر تحقيق اتحاد جنوب افريقيا ، في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية^(١١) . وكان تنفيذ

هذه السياسة يقتضي أن يكون المنتصر البريطاني كريما تجاه المهزوم الافريكاني حتى لا تنقلب الأمور ، إلى حالة من المرارة والكبت لا تحمد عقباها ، مع سرعة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لإعادة البناء (١٢) .

ولكن ميلنر ، الذي كان يبنى في الترنسفال ، كان يرى اتخاذ إجراءات للهدم في مستعمرة الرأس . فقد مال إلى التوصية بإلغاء دستورها ، وتفضيل الحكم الذاتي لفترة محدودة في مستعمرة الرأس . لقد كانت سلطته علي مستعمرتي الترنسفال ونهر الأورنج أعظم منها علي مستعمرة الرأس ، فهو يحكم الأولتين كمستعمرتي تاج ، أي حكما مباشرا ، بينما مستعمرة الرأس تتمتع بحكم ذاتي قوي (١٣) . وقد رأي ، ورأت معه جماعة التقدميين والبريطانيين ، أن تعطيل الدستور سيعطيه فرصة لإعادة توزيع مقاعد البرلمان على الدوائر الانتخابية لصالحهم ، أو بمعنى آخر التمهيد لقيام اتحاد جنوب افريقيا كاتحاد بريطاني ، لا اتحاد افريكاني (١٤) .

أيدت مستعمرة ناتال ميلنر ، فيما ذهب إليه ، بعد ما تعاظم نفوذها ، وزاد قدرها ، بنقل بعض أقاليم الترنسفال إليها وهي إقليم فرايهيد Vryheid وإقليم أوترخت Utrucht ، وجزء من إقليم ووكر ستروم Wakerstroom أما مستعمرة الرأس فاعتبرها ميلنر مصدر متاعبه ، واعتبر الحكم الذاتي فيها عقبة في سبيل اتحاد جنوب افريقيا المنشود . فقد أعقب جلسات برلمانها في ١٩٠٠ غزو البوير لها ، ثم تبع الغزو تمرد الافريكانيين (١٥) .

استند المطالبون بإلغاء الدستور إلى حقيقة أنه قد انتهك بالجملة ، ذلك أن البرلمان عطل بطريقة غير قانونية ، قبل التاريخ المحدد لإجراء الانتخابات ، وأن حكومة سير غوردون سبريج استجابت لأوامر الحاكم ، دون إذن البرلمان ، ولم ينفذ تسجيل الناخبين الجدد ، وهو إجراء يتم دوريا ، كل عامين ، وحل مواعده في فبراير ١٩٠١ (١٦) . فقد كان واضحا أن ميلنر يسعى إلى الإنتقاص من صلاحيات البرلمان ، قدر إمكانه ، حتي تمكن من تعطيله (١٧) . وقد هبت الرابطة الافريكانية ، وبعض المعتدلين الانجليز ، للدفاع عن امتياز الحكم الذاتي (١٨) . ودفعوا بأن الانتقاص الحادث في امتياز الحكم الذاتي ، والتعدي القائم علي الدستور إنما جاء لظروف طارئة ، ستنتهي بحلول السلام ، وتمسكوا بالبرلمان ، باعتباره المنفذ الطبيعي للتعبير عن الرأي العام بشكل منظم . زيادة علي هذا فإن دعاة تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور ، لا ينفصلون عن الرأي القديم والجدل المستمر حول كيفية حساب التمثيل البرلماني بشكل عادل : علي أساس أعداد الناخبين ، أم علي أساس أعداد اسكان . فحسابهم علي النمط الأول يناسب المناطق الريفية ، وبدا يعطي ميزة للافريكانيين ، . وتسوية هذه المسألة بإلغاء الدستور الراهن

ومنح دستور جديد يرضى البريتانيين أمريكييد الافريكانيين كيدا ، ولا ريب . (١٩)

أخذت الحركة أولى خطواتها العملية حين قدم الأعضاء التقدميون لسير والترهيلي هتشنسون حاكم مستعمرة الرأس شريعتين يؤيدون فيها إلغاء الدستور . فقام سيرهيلي بتقديم العريضة إلي لورد ميلنر ، باعتباره المندوب السامي البريطاني في جنوب افريقيا . فنشط سير هنري دي فيليز ينظم المعارضة الافريكانية ، للتصدي للحملة التي يتزعمها ميلنر على الافريكانيين ، فأروا أن تضيق السبل عليهم قد يزيد حنقهم بعد انتصار بريطانيا . ومن ثم أيد هؤلاء انتهاج سياسة معتدلة ، تتيح للافريكانيين فرصة المشاركة السياسية النشطة ، باعتبارهم الأغلبية صاحبة الحق في الحكم ديمقاطيا . (٢٠)

أما وزارة سبريج فقد وقفت للحظة موقف المتردد بين فريقى الإلغاء البريطانى والإبقاء الافريكاني . ولكن اشتداد حملة الرابطة الافريكانية علي المطالبين بإلغاء جعل الأرض قيد من تحت كرسي سبريج ، واضطرته إلي الاختيار بين السياستين . وبينما استقال وزيره سمات Smart ليقود حركة الإلغاء أعلن سبريج معارضته لأي مساس بالحكم الذاتي ، ثم هرع إلي لندن هاربا ، ليحضر مؤتمر تنويع الملك إدوارد السابع ، ومؤتمر رؤساء وزارات المستعمرات البريطانية (٢١) . وتأكد كل واحد في جنوب افريقيا أن سبريج يعتمد علي تأييد الرابطة الافريكانية والأحرار بقيادة ميريمان وسوير في البرلمان ، وهوفماير من خارج البرلمان ، بعد ما اضطرته الظروف العامة إلي العودة إلي الحياة السياسية من جديد . (٢٢)

سبقت مؤتمر رؤساء وزارات المستعمرات البريطانية في لندن حملة عنيفة شنها الحزب التقدمي في جنوب افريقيا ، للمطالبة بإلغاء الدستور . وكانت أبرز مجهودات هذه الحملة عريضة وقع عليها اثنان وأربعون عضوا تقدميا في البرلمان ، في مايو ١٩٠٢ ، تطالب الحكومة البريطانية بإلغاء الدستور ، ذكروا فيها أن تعطيل البرلمان ، رمز الحكم الذاتي ، هو الثمن الواجب دفعه حتي يتم إلغاء قانون الأحكام العسكرية . كذلك نظم المطالبون بالإلغاء حركة لجمع التوقيعات علي عريضة بهذا الشأن ، انتظمها ثلاثون ألف توقيع (٢٣) . وقد أيد سيسل رودس حركة الإلغاء ، قبل وفاته ، في ٢٨ مارس ١٩٠٢ ، تأييدا قلبيا ، علي أساس أن الحكم الذاتي في مستعمرة الرأس هو آخر العقبات أمام اتحاد جنوب افريقيا (٢٤)

في نفس الوقت نشط الافريكانيون في الدفاع عن الحكم الذاتي ، والذي كان أيضا دفاعا عن مصالحهم ووضعهم كأغلبية بيضاء ، في المستعمرة ، تتمتع بميزة السيطرة علي صناديق الانتخاب ، وتخشى أن تفقد هذه السيطرة خلال مرحلة إلغاء الحكم الذاتي (٢٥) .

في مؤتمر المستعمرات البريطانية أيد كولونيل هيم ، رئيس وزراء ناتال وسيدون Seddon رئيس وزراء نيوزيلند فكرة الإلغاء ، وعارضها سيسر ويلفرد لورييه W. Lawrier ، رئيس وزراء كندا ، وهدد بمغادرة المؤتمر إذا نفذ الإلغاء . وأيده كل من سيرغوردون سبريج رئيس وزراء مستعمرة الرأس وسير ادموند بارتون Edmond Barton ، رئيس وزراء اتحاد استراليا (٢٦) وكان اتجاه تشمبرلين ، وزير المستعمرات ، أن لا تتحرك حكومته في اتجاه الإلغاء ، ما لم يكن استمرار وجود الدستور الحالي خطرا علي سلام وأمن المستعمرة ومصالح الامبراطورية ، ما لم تكن الغالبية العظمى من السكان البيض يفضلون هذا الإلغاء (٢٧) . وإزاء موقف رؤساء وزارات مستعمرات الرأس وكندا واستراليا طرح تشمبرلين جانبا قضية إلغاء الحكم الذاتي . وبذا انتهت آمال ميلنر في قيام اتحاد جنوب افريقيا ، في ظل سيطرة الروح البريطاني عليه ، بشكل فوري (٢٨)

وهكذا مات اقتراح إلغاء دستور ، بعد موت رودس ، أحد أقوى مؤيديه . ولكن الأمر اختلف بالنسبة لإلغاء الحكم العسكري ، إذ تطلب احتياطات أمن مشددة ، وتطلب كذلك استرضاء الافريكانيين باصدار قانون التعويضات Act of Indemnity وبدا سبريج واثقا من قدرته علي العمل في ظل هذه الظروف ، ولكن موقفه كان غريبا . لقد فقد تأييد حزبه ، بعد رفضه لإلغاء الدستور ، واستمر في الحكم ، بفضل عدم رغبة المعارضة في إسقاطه ، انتظارا لما تأتي به الأيام . وأعلن تشمبرلين أن البرلمان لبريطاني سيصدر قانون التعويضات إذا تطلب الأمر ذلك ، ووافق سبريج علي بقاء الحكم العسكري ، رغم حالة الاسترخاء ، حتي يصدر القانون . وعلي هذا اجتمع برلمان مستعمرة الرأس . لأول مرة في ٢٠ أغسطس ١٩٠٢ ، منذ تعطيله في اكتوبر ١٩٠٠ ، وأصدر قانون التعويضات ، وحدد قواعدها ، ومقدار التعويض في كل حالة علي حدة للمزارعين والمتضررين من الحرب . واتبع هذا عودة الحياة الدستورية ، ومد قانون التعويض في عمر وزارة سبريج عاما آخر ، ودفعت التعويضات للمزارعين عن خسائرهم في الحرب . (٢٩)

وألغى الحكم العسكري ، في كل المستعمرات ، وزيدت منحة مستعمرة الرأس للأسطول البريطاني (٣٠) . ولكن وزارة سبريج هزمت في البرلمان ، بسبب الاقتراح حول اقتراح بالتحقيق في أحكام القانون العسكري ، والتجاوزات التي تمت في ظله . وهكذا استراح ميلنر من تردد سبريج ، ومراعاته لعدم إغضاب الافريكانيين (٣١)

أعاد هوفماير تنظيم الرابطة الافريكانية ، في عام ١٩٠٣ ، تحت اسم حزب جنوب افريقيا ، The South African Party وعند إجراء الانتخابات في أوائل عام ١٩٠٤ ،

أسفرت عن فوز التقدميين بقيادة د. جيمسون ، بأغلبية خمسة أعضاء في الجمعية التشريعية ، وعضو واحد في المجلس التشريعي . وبهذا تولى د. جيمسون رئاسة الوزارة . وكان السبب الرئيسي في فوز التقدميين في هذه الجولة ، هو ، إلى جانب الإنفاق المتزايد على الحملة الانتخابية العنيفة ، عدم ممارسة المتطرفين الأفريكانيين لحقوقهم السياسية ، طبقا للقانون الخاص بذلك ، والمعاهدة فيرينينجنج^(٣٢) ، وبسبب الأحكام العرفية السائدة في المناطق الريفية الأفريكانية . وأعقب هذا إسقاط العقوبات الصادرة ضد معظم المتطرفين عدا السياسية منها ، وإطلاق سراح آخرين .^(٣٣)

واصل ميلنر عملية إعادة البناء في الترנסفال والأورنج ، فعين لهما حاكمين ، ومجلسين تنفيذي وتشريعي في كل مستعمرة ، وفي يناير عام ١٩٠٣ في بريتوريا وفي مايو من نفس العام في بليمفونتين^(٣٤) . وأخضع لإشرافه المباشر الشرطة والسكك الحديدية ، وذلك بعد توقيع المعاهدة بثلاثة أسابيع فقط . كما بدأ في إعادة توطين البوير ، وعمال جوهانسبورج وكيمبرلي ، وقد زادت أعداد هؤلاء عن مائتي ألف أبيض ومائة ألف أفريقي . كما خصص مبلغ مليوني جنيه لتعويض مواطني البوير ، الذين كفلت لهم بريطانيا الحماية Protected Bourghers وهم الذين استسلموا طواعية ، أو استسلموا طبقا لإعلان لورد برويرتس ، قائد علم القوات البريطانية ، في مارس ١٩٠٠ ، بعد دخوله أراضي الجمهوريتين^(٣٥) ، والذين شجع ميلنر تهجيرهم إلى الترנסفال والأورنج لإحداث توازن سكاني مع البوير^(٣٦) .

قام جوزيف تشمبرلين ، وزير المستعمرات ، بزيارة لجنوب افريقيا ، يسرت حل العديد من المشكلات ، وحققت المصالحة بين عنصري البيض . وقد نزل بدوربان في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٢ . وقضى تشمبرلين الفترة من ٨ إلى ٢٢ يناير ١٩٠٣ في جوهانسبورج ، بتشاور مع لورد ميلنر ، حيث بحثا تفصيلات ضمان بريطانيا لمنح قرض قدره خمسة وثلاثون مليوناً من الجنيهات للإصلاح والتطوير^(٣٨) . وقد خصص جزء من هذا القرض لتأمين شركة السكك الحديدية الهولندية في الترנסفال ، وإنشاء خطوط جديدة . ومن الملاحظ أن القرض خصص كله للخدمات العامة بين المستعمرات ، كالشرطة والخطوط الحديدية ، التي خضعت لإدارة واحدة في كل جنوب افريقيا ، هي شركة جنوب افريقيا المركزية للخطوط الحديدية . كما أنشئ مجلس الإشراف المالي على الخدمات المشتركة فيما بين المستعمرات . وبهذا يتم التنسيق بين المصالح الاقتصادية للمستعمرات ، وتنعدم بالتالي ، أسباب الصراع . هذا وقد تطور مجلس الإشراف المالي إلى مجلس المستعمرات Intercolonial Council ، ليتولى التنسيق في كل المسائل ذات الاهتمام المشترك بين المستعمرات^(٣٩) .

استقبل تشمبرلين قادة البوير ، حيث قدموا له شكاواهم ومطالبهم . ووعدهم تشمبرلين بالاستجابة لها ، وبخاصة مطلب الحكم الذاتي والتعويضات ، وختاما العلاقات الافريقية الأوروبية بالمستعمرات ^(٤٠) . وقد كانت من أعظم نتائج زيارة تشمبرلين خطرا علي الأفارقة أنه عاد إلي أوروبا ، بعد ما أقنعه القادة البوير ، بأنهم يفهمون جيدا أن العلاقة بين عنصري البيض ، الانجليز أصحاب الامبراطورية والبوير المستوطنين ، قد تعدلت ، ولكنهم لا يوافقون أبدا عل تعديل العلاقة بين البيض والسود ^(٤١) .

وفي أغسطس ١٩٠٣ قام ميلنر بزيارة لاوروبا ، وتولى سير أرثر لولي مسئوليات الحكم بصفة مؤقتة . وكانت الخطوة التالية ، بعد السيطرة علي الخدمات المشتركة بين المستعمرات ، هي دعوتها لحضور مؤتمر يبحث في مسائل الاتحاد الجمركي . عقد هذا المؤتمر الجمركي في بليمفونتين في مارس ١٩٠٣ . وقد تم تحقيق تقدم كبير في اتجاه الاتحاد ، حيث تم تخفيض ضرائب السكك الحديدية ، استجابة لطلب الترنسفال وبحث مسألتي نقص العمالة في المناجم وما تتعرض له البلاد من جفاف وهما مسألتان أدتا إلي نتائج خطيرة علي النقل التجاري ^(٤٢) .

انشغل المؤتمر الجمركي في بليمفونتين ، بين ما انشغل فيه ، بقضيتي الأفارق وتهجير العمالة الاسيوية ، حلا لقضية نقص العمالة . فأوصي المؤتمر ، رغبة في التعجيل باتحاد مستعمرات جنوب افريقيا ، بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتقديم توصيات للحكومات الأربع بغرض الوصول إلى فهم مشترك في مسائل السياسة الواجب اتباعها تجاه الأفارقة . وكان هذا بداية لمولد لجنة الشؤون الوطنية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) ^(٤٣) . كما عين سير جودفري لاجدين مندوبا للشؤون الوطنية . وقد عملت اللجنة عل بحث مسألة استمرار قوانين المرور المطبقة علي الافارقة ، ومسألة حقوقهم الانتخابية ، وكذا توفير العمالة الافريقية للمناجم ^(٤٤) . وفي مجال العمالة الاسيوية ، دعا المؤتمر الجمركي إلي التعجيل بتهجير صينيين إلى المناجم ، مع اتخاذ الضمانات المناسبة ، ولم تكن هذه الفكرة جديدة ، فقد نوقشت خلال زيارة تشمبرلين لجوهانسبورج . الا أنه لم يوافق عليها ، وكذلك رفضا خلفه لا يتلتون وزير المستعمرات في حكومة لورد سيلبورن . ولكن النقص الحاد في العمالة جعل حكام الترنسفال وعلي رأسهم سير لولي نفسه يؤكد أن العمالة الصينية هي المخرج الوحيد من المأزق وهي وحدها ، التي تحول بين الترنسفال والازمة الطاغية ^(٤٥) .

دفع البعض بأن نقص العمالة الافريقية إنما هو أمر مؤقت ، ولا ينبغي سد العجز فيها بإجراء صارم . وفضل البعض الآخر هجرة عمالة أوروبية ^(٤٦) ، حتي لا تزداد المسائل العنصرية

حدة ، بتقديم عنصر جديد كالصينيين . وقد مال ميلنر إلى التوفيق بين الرأيين ، فذكر أن لزيادة السكان البيض أهمية قصوى ، وأن حل مشكلة نقص العمالة بتهجير الآسيويين أيضا ، بشكل مؤقت أمر مقبول ^(٤٧) . وقد دافع ميلنر خلال وجوده في لندن عن رأيه هذا ، باعتباره إجراء حتميا ، من الناحية لاقتصادية . وعند عودته إلى الترنسفال ، في ديسمبر ١٩٠٣ ، أصدر المجلس التشريعي ، الذي تم توسيعه في مايو عام ١٩٠٣ ليضم ستة عشر موظفا وأربعة عشر من غير الموظفين ، أصدر قرارات بإدخال العمال الملونين ، تحت التعهد بالعودة إلى الصين عند نهاية عقودهم ، ووافق لا يتلتنون علي قانون بهذا الشأن في ١٦ يناير ١٩٠٤ . وفي يوليو من نفس العام بدأ أول عامل صيني بالعمل وفي يناير ١٩٠٧ وصل عدد الصينيين إلى قرابة أربعة وخمسين ألف عامل . وبهذا بدأت المناجم في العمل ، بكامل طاقتها ، وتحسن وضعها ^(٤٨) . وفي نفس الوقت نصحت لجنة الشؤون الوطنية بعدم إلغاء الحاجز اللوني ، حتى لا يثور المستوطنون البيض ، وحتى يمكن تلبية الطلب علي العمالة الافريقية ^(٤٩) .

ومن المهم هنا أن نذكر موقف قادة البوير من حكومة ميلنر بعد الحرب . لقد مالوا إلى طلب تعديل شروط الصلح ، أول الأمر ، ولكن بفشلهم في هذا ركزوا جهودهم في تخفيف آلام شعبهم ، والاستفادة من كل ميزة تتبعها معاهدة فرينجنج ، وتبني نشاطهم في هذا الصدد بحماس لا يقل عن حماسهم في القتال . فليس هناك ، كما قالوا ، وقت يضيقونه ^(٥٠) . كما اندفع المثقفون الافريكانيون تاركين مزارعهم ، ليمسحوا عن وظيفة مدنية أو منجم يعملون به في المدن ، وإدراكا منهم للتحويل الذي يوشك أن يحدث ^(٥١) . أما القادة فرفضوا الاشتراك في المجالس التشريعية للأورنج والترنسفال ، لتكون لهم حرية نقد الحكومتين ، دون تحمل مسئولية تصرفات ميلنر ^(٥٢) . وقد اتجه نقدهم للسياسة التعليمية واستخدام العمالة الصينية ^(٥٣)

أما سياسة ميلنر في المستعمرتين ، الترنسفال والأورنج ، فتتسم بمعاملتها معاملة كريمة ، كما لو كانتا تتمتعان بالحكم الذاتي فعلا . فدعا قادتهما للتشاور معه ، وأكد أن الحكم الذاتي الكامل لن يتأخر طويلا . ولكنه أيضا لم يكن يتعجل ، ريثما يمكن الأمور للعنصر الانجليزى ، خوفا من الخطر الناجم عن وضع الأغلبية الافريكانية الساخطة علي قمة السلطة . وعلي هذا تقرر أن تكون هناك مرحلة انتقالية بين مرحلتى الحكم المباشر والحكم الذاتي ، فيكون هناك برلمان ولكن صلاحيات الحاكم العام تكون طاغية للحيلولة دون إساءة استغلال البوير للسلطة . فكان دستور لايتلتنون ، الذي بدأ تنفيذه في مايو ١٩٠٥ ، ونظم قيام جمعية تشريعية منتخبة من أربعة وأربعين عضوا بالإضافة إلي الموظفين التنفيذيين الذين تعينهم الحكومة البريطانية ^(٥٥) .

الافريكانيون في جنوب افريقيا بعد حرب البوير :

في ابريل ١٩٠٥ انتهت مدة حكم ميلنر ، وعاد إلى إنجلترا ، وتولى لورد سيلبورن Selborn عمله كمندوب سام ، وريتشارد سولومون كحاكم للترنسفال وكان سيلبورن حاكما كفوا ، موافقا لميلنر ، في كثير من آرائه ، ليضمن بذلك قدرا أدني من الاستمرارية في السياسة ذاتها (٥٥) . وكان دستور لايتلتون ، في الترنسفال ، مقدمة لنشاط سياسي كبير . فأعلنت الجمعية التقدمية الترنسفالية The Transvaal Progressive Association وهي جمعية ضمت السياسيين البريطانيين في الترنسفال ، وقليلًا من الأحرار من الافريكانيين ، أعلنت تأييدها المطلق للدستور الجديد ، وكونت الحزب التقدمي بقيادة فارار Farar أما جمعية الحكم الذاتي الترنسفال ، وأبرز أعضائها سولون البريطاني The Transvaal, Responsible Government المولود في جنوب افريقيا ، والتي أصبحت فيما بعد الحزب الوطني ، كانت تجمعاً للبريطانيين أيضا ، فكانت ترغب في الحكم الذاتي المطلق ، كما قضى بذلك اسمها . أما الافريكانيون فكونوا حزب الشعب Het Volk ، للدعوة للحكم الذاتي (٥٦) ، مستغلين الحماس الذي تفشى بسبب جنازة الرئيس السابق كروجر ، في عام ١٩٠٤ ، في بريتوريا (٥٧) .

ويتولى الأحرار الحكم في بريطانيا ، برئاسة سيرهنري كامبل بانرمان ، تبنا اتجاهها أكثر استجابة لمطالب البوير . فقد أعلنت حكومتهم عن عزمها علي منح الحكم الذاتي لمستعمرتي الترنسفال والأورنج . وصدرت القوانين المتضمنة لهذا العزم فمُنحت الترنسفال الحكم الذاتي في ٦ ديسمبر ١٩٠٦ ، ومنحته الأورنج في ٥ يونيو ١٩٠٧ . كما استجابت لمطالب البوير بتقييد هجرة الصينيين . وبهذا كانت السياسة الميلنرية تحتضر ، رغم منح ميلنر لقب اللورد ، فصار الفريد لورد ميلنر . وكانت من ملامح المرحلة الانتقالية ، في المستعمرتين ، وجود بعض القيود علي الحكم الذاتي ، فقد قصر التصويت فيهما علي الرجال البيض ، قمشا مع سياسة التفرقة العنصرية ، فلم يكن هناك أدني أمل في منح حق التصويت لأي شخص غير أوروبي . وأقر نظام تعيين المجلس التشريعي في كلتا المستعمرتين ، للأعوام الأربعة الأولى . كما أقر حق الحاكم في إصدار أوامر تنفيذية بالتعيين في حالة خلو المقاعد البرلمانية ، في حالة لوفاة أو المرض أو الاستقالة . ومن ملامح المرحلة الانتقالية كذلك إنشاء مجلس مستقل في كل مستعمرة لإدارة شئون المستوطنين الذين تم تهجيرهم إلى جنوب افريقيا ، وفقا لمشروع ميلنر الاستيطاني . فقد اعتبر الحكومة البريطانية نفسها مسئولة عن حمايتهم ، بشكل مستقل عن غيرهم ، ضد احتمالات الإضرار بهم ، في حالة قيام الحكم الذاتي . ومن ثم لم

يخضعوا لإشراف حكومتى ترنسفال والأورنج الخمسة أعوام أخرى (٥٨) .

حصل البوير على تأييد حزب الأحرار البريطاني في مسألتى التعليم والعمالة الصينية ، التي أسماها الأحرار الرق الصينى Chinese Slavery (٥٩) . ونجح حزب الأحرار في استغلال هذه المسألة الأخيرة وغيرها من المسائل الداخلية في بريطانيا في إسقاط حكومة المحافظين في الانتخابات العامة في يناير ١٩٠٦ . وقد قدم الأحرار للبوير الثمن بتقييد الهجرة الصينية (٦٠) . كذلك بدأت حكومة ترنسفال في تنفيذ قانون أصدرته بقضى بأن يحمل الهنود تصاريح مرور سواء بسواء كالأفارقة . ولم تستجب الحكومة البريطانية لطلب غاندي بإلغاء القانون (٦١) .

جرت الانتخابات العامة في ترنسفال ، في فبراير ١٩٠٧ وأسفرت عن حصول حزب الشعب ، هت فولك ، على سبعة وثلاثين مقعدا ، وحصول الحزب الوطني على ستة مقاعد ، وحصول الحزب التقدمى على واحد وعشرين مقعدا ، وحصول حزب العمال أو المستقلين على خمسة مقاعد . وبذا أصبح جنرال بوثا قادرا على تشكيل وزارة قوية بأغلبية كبيرة (٦٢) . وكان هذا تنويجا لتعاون وتشاور الأفريقانيين في المستعمرات البيضاء كلها ، وبخاصة حزب هت فولك ، لترنسفالي ، وحزب الرابطة الأفريقانية ، الذي صار حزب جنوب افريقيا ، وحزب اتحاد الأورنج Orange Unie (٦٣) .

وفي مستعمرة نهر الأورنج لم تكن هناك معارضة كبيرة لحزب اتحاد الأورنج ، الذي يقابل حزب هت فولك الترنسفالي ، والذي كان الرئيس ستاين وراء نجاحه الساحق (٦٤) . ومن ثم شكل أبراهام فيشر الوزارة في ديسمبر ١٩٠٧ وكان وزير العدل والتعليم ، في وزارته جنرال هيرتزوج . وكان عدد ممثلى المعارضة فى البرلمان سبعة أعضاء فقط ، من بين ثمانية وثلاثين عضوا . وقد استهلت الوزارتان الترنسفالية والأورنجية عملهما في تجديد القوانين الجمهورية المضادة للهنود ، كتنقييد هجرتهم ، وإعاقة تجارتهم ، وتخصيص معازل لهم . هذا وقد انتهجت ناتال سياسة مشابهة تجاه الهنود أيضا (٦٥) .

على هذا النحو إذاً استتبت الأمور للأفريقانيين ، في الجمهوريتين السابقتين وتولوا حكم أنفسهم في ظل السياسة البريطانية ، وأصبحت الطريق أمام الاتحاد ممهدة سهلة (٦٦) . ولكن العقبات الباقية جاءت من المستعمرات البريطانية القديمة ، الرأس وناتال وروديسيا ، وتعلقت بالعلاقات بين البيض والسود من جهة ، وبين عنصرى البيض من جهة أخرى . ففي ناتال وإثر محاولة فرض ضريبة جديدة قاوم الأفارقة حياة الضرائب بالقوة . وأعقب هذا ثورة

افريقية عامة ، استلزم إخمادها مشاركة قوات المتطوعين من مستعمرة الرأس وإعلان الأحكام العرفية في زولولاند (٦٧) . وقد أوجدت ثورة الزولو إحساسا عاما لدى البيض بمدي عمق وتعقد للسألة الوطنية ، وضرورة إنهاء الانقسام السياسي بين مستعمراتهم . لمواجهتها مواجهة شاملة ، فلا يمكن لها أن تتعامل ، مستقلة ، مع الفوضى الداخلية التي تضرب بأطنابها في كل منها ، ولا مع المشكلات الأكثر خطورة والمخاصة بالدفاع . ففشل ناتال في مواجهة الثورة ، اضطرها إلى قبول المساعدة من جيرانها ، ومن قوات الحامية البريطانية ذاتها . وكانت لجنة الشؤون الوطنية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) قد قدمت في تقديرها توصيات يصعب تحقيقها إلا بتعاون وثيق بين المستعمرات جميعها (٦٨) .

وفي روديسيا عانت حكومة الشركة من مشاكل جمة ، ناجمة عن نقص العمالة والكساد الاقتصادي ، وخيبة الأمل في التوقعات المتفائلة للإنتاج المعدني . وطالب المستوطنون بالمشاركة في الحكم ، وضرورة أن تفصل الشركة بين إدارتها التجارية والإدارية ، وعلي هذا زادت قرص الانتخاب في المجلس التشريعي في عام ١٩٠٣ ، وتبع هذا زيادة الصراع بين الشركة والأعضاء المنتخبين في المجلس حتى طالبوا بحله (٦٩) .

أما في مستعمرة الرأس فإن حكومة الحزب التقدمي برئاسة جيمسون عانت من مشاكل نقص العمالة في مناجم الماس في كيمبرلي ، ونقص الدخل ، وآزدياد المعارضة الأفريكانيّة . فأعاد جيمسون تسمية حزبه باسم الحزب " Union Party " علي أمل كسب المعتدلين الأفريكانيين بالدعوة لاتحاد العناصر الإنجليزية والأفريكانيين واتحاد المستعمرات البريطانية (٧٠) . وبدأ جيمسون الدعوة لإعادة توزيع المقاعد البرلمانية ، حيث كانت دائرة انتخابية ريفية تضم ١١٦١ صوتا تتساوي مع دائرة أخرى في مدينة كيب تاون تضم ٣٤٢٦ صوتا ، علي سبيل المثال ، مما كان يعطي الأفريكانيين ميزة علي الإنجليزية . وقد نجح جيمسون في إقرار مشروع قانون قدمه ، بهذا الصدد ، نص علي تخصيص مقعد برلماني واحد لكل ألفي صوت في المدن ، مقعد برلماني واحد لكل ١٥٠٠ صوت في الريف (٧١) . وأضاف اثنتي عشرة دائرة انتخابية جديدة في المدن ، وبذا كانت مناطق تفوق للتقدميين (٧٢) .

ولكن إذا كان جيمسون قد نجح في هذه الناحية فإن موقف حكومته بات يتأرجح حين خسرت أغلبية الصوت الوحيد الذي تمتعت به في المجلس التشريعي ، وبذا كانت تعد أيامها الأخيرة في حكم المستعمرة (٧٣) . وقد عاني جيمسون من الموقف ذاته ، الذي عانت منه كل وزارة إنجليزية . لقد رفض أن يستجيب لمطالبة حزبه بالعمل علي رفع الجمارك علي المنتجات الزراعية ، حيث لا يخسر كرسى الحكم . وسرعان ما سقطت وزارته في التصويت علي

مشروع قانون بوضع اليد علي مساحات كبيرة من الأراضي الوطنية . وبقيت الوزارة في الحكم ، حتي ينتخب برلمان جديد . وصدر قانون بوضع اليد عي هذه الأراضي بطريقة جزئية وقد حاول د. جيمسون إغراء شراينر بالانضمام إليه في تحالف اتحادى ، من أجل تحطيم حزب جنوب افريقيا ، الرابطة سابقا . ولكن شراينر رفض (٧٤) .

شيئا فشيئا بدأ الافريكانيون يستعيدون المبادأة . ونشط هوفماير يجمع شملهم وينفخ فيهم روح الحماسة من جديد ، مستغلا نجاحات الافريكانيين في الترנסفال والاورنج ، وبعد ما جمعت الامبراطورية البريطانية ، بين جميع الافريكانيين ، لأول مرة منذ انقسامهم ، عقب الهجرة الكبرى (٧٥) . ودخل حزب جنوب افريقيا الانتخابات ، بروح جديد ، ونجح في الإطاحة بالعقبات المتتالية ، رغم إعادة توزيع المقاعد في غير صالحه . وصار علي هوفماير ، مجددا أن يختار رئيس الوزراء الجديد ، فكان اختياره ، هذه المرة ، لميرمان الذي كان أكثر تعاطفا مع حزب هوفماير من بعض الافريكانيين أنفسهم (٧٦) . وتمتعت وزارة حزب جنوب افريقيا بأغلبية ضخمة في مجلسى البرلمان معا . وبهذا سيطر الافريكانيون علي مقدرات الأمور في المستعمرات الثلاث الترנסفال والأورنج والرأس (٧٧) . ولم يكن الانجليز يتولون الحكم إلا في ناتال ، التي يتمتعون فيها بالأغلبية المطلقة . وقد أعلن جيمسون عن شكه في إمكانية تحقيق اتحاد جنوب افريقيا ، في ظل حكم حزب جنوب افريقيا ، في ظل السيطرة الافريكانية (٧٨) ولكن شكه هذا كان في غير محله ، بل كان المشكوك فيه أن تقوم للاتحاد قائمة في ظل حكم حزبه الاتحادى ، الذي كان مجابها بمعارضة قوية . أما وقد آلت أمور الافريكانيين إليهم من جديد ، وشعروا بالأمان في ظل الحكم البريطانى ، في المستعمرات الثلاث ، بعد الحرب القاسية والتمرد العنيف ، فإن امكانية قيام اتحاد يسيطرون عليه كانت أمراً يرحبون به ، وكانت هذه السيطرة مضمونة حتى بفرض انضمام روديسيا إلي هذا الاتحاد . وبدأ جنرال سمتس ، في الترلسفال في إعداد مشروع الإتحاد ، ثقة منه بأن أموره ستؤول إلي الافريكانيين (٧٩) .

الحركة الاتحادية :

كونت مجموعة من الشباب الانجليزى المتحمس حركة منظمة تدعو إلى قيام اتحاد المستعمرات البريطانية في جنوب افريقيا . وكان هؤلاء الشباب ممن أحضرهم ميلنر ليعملوا في جهازه الإداري ، ويأتي علي رأسهم باتريك دنكان Patrick Duncan الذى تولى وزارة المستعمرات في الترנסفال ، بعد احتلالها ، وكذلك ليونيل كورتيز Lionel Curtis ، الذى

تولى تأسيس نظام الحكم المحلي في الترنسفال . وقد استقال كورتيز من منصبه في عام ١٩٠٦ ، ليكرس نفسه لقضية اتحاد جنوب افريقيا البيضاء ، وذلك بعد ما بدأت تساوره المخاوف إزاء انشغال كل مستعمرة بأمورها ، واختلاف أوضاع كل منها سياسيا واجتماعيا (٨٠) .

أسس كورتيز جمعية الاتحاد الوثيق Closer Union Society لتتولى دعوة جميع الأطراف البيضاء ، في كل المستعمرات ، إلى التفاهم والتعاون ، وتعمل علي التنسيق بين الأحزاب والهيئات والجمعيات والحكومات في هذا الصدد . وقد طاف كورتيز وزملاؤه بأرجاء البلاد ، وأسس فروعاً للجمعية ، وعقد المؤتمرات وسجل تعضيد السكان البيض المحليين للقضية الاتحادية ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل منازعات البيض ، وتوحيدهم ضد الأغلبية الافريقية . وقد أكد كورتيز إن التعاطف مع دعوته مؤثر للنجاح ، لأن الاتحاد ليس مفروضا من لندن ، مثلما حاول لورد كارنارفون ، قبل ثلاثين عاما . رفع كورتيز مذكرة إلى المندوب السامي ضمنها كل اتجاه مشجع لفئات وعناصر السكان البيض في جنوب افريقيا ، لاسيما بعد أن تعاونت قوات الترنسفال في إخماد الثورة الافريقية ، خلال عام ١٩٠٦ ، مع مستعمرة ناتال (٨١) .

نتيجة لهذا الجو السياسى المواتي ، قدم جيمسون ، في نوفمبر ١٩٠٧ ، وكان لايزال يرأس وزراء مستعمرة الرأس ، إلى اللورد سيلبورن ، طلبا ضمنه نشرة وزعها كورتيز حول إمكانيات قيام اتحاد جنوب افريقيا . وفي هذا الطلب تضرع جيمسون إلى سيلبور ، أن يتعهد الموقف العام في المنطقة باهتمامه ، حتى يجد شعبها ، يقصد البيض ، بطبيعة الحال ، فرصة للتعبير عن رغبته في قيام حكومة مركزية . والتقط المندوب السامي الفكرة وراح يبنى عليها . لقد زالت كل العقبات ، بعد خضوع البوير جميعا لحكم بريطانيا . وصارت فكرة الاتحاد أكثر إلحاحا ، بسبب المنافسة الخطيرة التي تتعرض لها بلاده من ألمانيا في أوروبا . ومن ثم أرادت بريطانيا التفرغ لنزاعها الأساسى في أوروبا ، حتى لو تطلب الأمر تسليم الاتحاد للافريكانيين (٨٢) . أرسل سيلبورن إلى حكومات المستعمرات يستطلع آراءها في قضية الاتحاد . وقد ردت جميعها بالموافقة ، بما في ذلك حكومة روديسيا الجنوبية . وأعد سيلبورن ، بالتعاون مع كورتيز ، مذكرة حملت اسمه ، وكانت وثيقة بالغة الأهمية في تاريخ جنوب افريقيا (٨٣) . وأرسل بها إلي جميع الحكومات البيضاء في ٧ يناير عام ١٩٠٧ ، يحثها اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الاتحاد . وقد أعلن مالان F.S. Malan القائد الجديد لحزب جنوب افريقيا ، حزب الرابطة الافريكانية سابقا ، ترحيبه بمذكرة سيلبورن (٨٤) .

أكدت المذكرة ، التي حملت عنوان : "نظرة علي العلاقات المتبادلة بين مستعمرات جنوب

افريقيا البريطانية . " ان جنوب افريقيا ، البيضاء طبعاً ، لن تتمتع بالحكم الذاتي الفعلي ، بل وقد تنشب حرب أهلية ، طالما ظلت مقسمة إلى دول مختلفة ، لا يجمع بينها سوى المندوب السامي ، بصفته مسئولاً عن حل المنازعات بين المستعمرات ، أمام الحكومة البريطانية" . وقد أكد ، بعد هذا ، أن الحكومة الاتحادية ، وحدها ، كفيلة بحل هذه المشكلة ، بل ومشكلة الاستغلال الأمثل من العمالة الأفريقية التي تحتاجها المناجم والمزارع^(٨٥) . وألمحت المذكرة إلى بعض التغييرات المشجعة ، بعد الحرب . فقد صارت كل الوحدات البيضاء مستعمرات بريطانية ، تخضع لسلطة المندوب السامي . كذلك فإنه رغم إلغاء مجلس المستعمرات فإن إدارة السكك الحديدية في مستعمرتي ترانسفال والأورنج ظلتا تخضعان لإدارة موحدة . كما ألغى اتفاق الاتحاد الجمركي في عام ١٩٠٣ ، والذي دخلته روديسيا الجنوبية ، أيضاً ، ألغى القيود المفروضة على التجارة بين المستعمرات^(٨٦) . وبدأ أن عقبات كثيرة قد أزيلت في ظل الروح الجديدة ، توطئة لتحقيق الاتحاد ، حين أعلن د. جيمسون استعداداه للخدمة ، تحت رئاسة مالان ، في أي مؤتمر وطني يعقد لبحث مسألة الاتحاد^(٨٧) .

جذبت الحركة الاتحادية اهتمام ثلاثة من أشهر رجال جنوب افريقيا هم ميريمان من مستعمرة الرأس ، وستاين من مستعمرة الأورنج ، وسمتس من مستعمرة ترانسفال . وكان ثلاثتهم من المعارضين للحكم البريطاني ، وللحرب ، والذين اتهموا أقطاب الصناعة التعدينية بأنهم السبب الرئيسي للصراع المرير في جنوب افريقيا . وقد رحب سمتس وستاين بتحقيق الاتحاد ، بعد قيام الحكم الذاتي أولاً ، ورحب به ميريمان ومالان بصفة فورية . وقد زار ميريمان ترانسفال والأورنج ، لمناقشة هذه الأمور تفصيلاً مع سمتس وستاين^(٨٨) .

وعلى الرغم من كل هذه العوامل المشجعة ، فإن حقيقة الموقف أدت إلى عمق أسباب الخلاف ، بل والصراع . لقد ظلت لورنزوماركيز البرتغالية هي الميناء الطبيعي والرئيسي لمنطقة مناجم الراند الترנסفالي ، والتي عرفت باسم منطقة التنافس^(٨٩) . وقد أدى هذا إلى حرمان المستعمرات البريطانية من الجزء الأكبر من تجارة هذه المنطقة ، ومن ثم اشتد صراعها على الجزء المتبقي . وقد حاول ميلنر ، قبيل رحيله في ٥ فبراير ١٩٠٥ ، إقناع حكومات المستعمرات بتقسيم هذا الجزء بالتساوي فيما بينها . ثم كان هناك صراع آخر داخل كل مستعمرة على الرسوم الجمركية بين الموانئ والمناطق الداخلية . وزاد الأمر في مستعمرة الرأس بصراع ثالث بين الثلاثة موانئ الرئيسية فيها على تجارة المناطق الداخلية . وفي ١٩٠٦ عقد مؤتمر أقر نسبة ثابتة لكل مستعمرة ، في الجمارك والسكك الحديدية . ولكن جنرال بوثا رئيس وزراء ترانسفال هدد ، عقب تولية الحكم مباشرة بالانسحاب من الاتحاد الجمركي^(٩٠) .

كان علي مؤتمر بريتوريا الجمركي ، في مايو ١٩٠٨ ، أن يبحث الوصول إلى اتفاق في المسائل الخلاقية هذه . ويتعثر تحقيق ذلك قررت المستعمرات مد العمل باتفاق ١٩٠٦ عاما آخر . ولكن أهمية المؤتمر السياسية كانت أكبر من أهميته التجارية ، علي الرغم من المسمى الذي حملته . لقد دعا برلمانات المستعمرات إلى تعيين وفود لها ، تتولي تمثيلها في مؤتمر وطني National Convention للإسراع بإنجاز تقدم في قضية الاتحاد ^(٩١) . وكان الأفريكانزيون هم الداعين المتحمسين لهذا المؤتمر ، خوفا من عودة المحافظين إلى الحكم ، فرما حالوا بين الأفريكانريين وقيادة الاتحاد ^(٩٢) .

أكد مؤتمر بريتوريا في توصياته أن الصراعات حول السكك الحديدية والجمارك ، وهي السبب الرئيس في الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني لن تحل إلا عن طريق إدارة مركزية . فإن أيا من المستعمرات البريطانية لن يكون لها سلطة كاملة على شئونها الداخلية بمفردها . فلابد ، والحال هذه ، من إنهاء إنقسام إدارتها في معالجة أقوى مشاكل الوجود الأبيض وهي المشكلة الأفريقية . فالإتحاد سوف يمكن من علاج مشاكل السكك الحديدية والجمارك والدفاع والصحة . وتطوير الزراعة وحماية الثروة الرعوية . فالأوبئة والطواعين لا تعرف حدودا إدارية أو سياسية . وبذا أفسحت قرارات مؤتمر بريتوريا الجمركي المجال لعقد المؤتمر الوطني في دوربان في ١٢ أكتوبر عام ١٩٠٨ ^(٩٣) ونشط الأفريكانزيون في التمهيد لهذا المؤتمر بحماس كبير . وطاف زعمائهم بالبلاد ، يقنعون الأفريكانريين المحبين للعزلة ، بقضية الإتحاد مع أعداء الالمس القريب ^(٩٤) .

المؤتمر الوطني وقانون الاتحاد :

فور انتهاء مؤتمر بريتوريا الجمركي بدأت الوفود تنظر في الإعداد للاتحاد ، وللمؤتمر الوطني . وكان الإعداد صعبا ، وبخاصة بالنسبة للاتفاق على مسألة التمثيل في المؤتمر الوطني ، فهل تمثل المستعمرات بأعداد مستاوية في كل وفد ، أم بحسب تعداد سكانها البيض ^(٩٥) . وقد تكون المؤتمر الوطني أخيرا من ثلاثين عضوا من البرلمانيين ، الذين عهد إليهم بتحديد الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الاتحاد ^(٩٦) . وقد توزع التمثيل علي النحو الآتي : مستعمرة الرأس اثنا عشر عضوا ، ومستعمرة الترنسفال ثمانية أعضاء ، وكل من مستعمرتي ناتال ونهر الأورنج خمسة أعضاء ، أما روديسيا فدعيت لإرسال وفد من ثلاثة

أعضاء ، ليس لهم حق التصويت ، بل يحضرون بصفة مراقب ، حتي يمكنها دخول الاتحاد " في الوقت المناسب ووفق الشروط التي يوافق عليها المؤتمر ، فيما بعد " (٩٧) .

وكان وضع روديسيا مختلفا عن المستعمرات الأربع . فروديسيا لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولا تخضع للحكم البريطاني مباشرة ، بل لحكم شركة جنوب افريقيا البريطانية . ولأسباب أخرى لم تدع محميات باسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند . فالوجود الأبيض فيها محدود ، وزعماءها يفضلون الحكم البريطاني المباشر . ثم إن الاتحاد في النهاية ، اتحاد ابيض في مواجهة السود (٩٨) .

وتعكس شخصيات الحاضرين من أعضاء المؤتمر غلبة المزارعين والمحامين ، وهي غلبة ميزت ، أيضا ، الحياة السياسية في جنوب افريقيا البيضاء كلها . فالافريكانيون زراع رعاة ، ومن يعيشون في المدن منهم تركز نشاطهم في امتهان المحاماة والخدمة الدينية والمدنية ، بأكثر مما تركز في التجارة أو الصناعة أو التعدين ، بل إن المحامين منهم أمثال سمثس وميريمان وسمارت كان لهم اتصال وثيق بالزراعة . ولم يكن هناك ممن امتهنوا التجارة سوى جاجر J.W. Gagger من كيب تاون (٩٩) ، بينما كان سير جورج فارار وسير بيرسى فيتزباتريك الممثلين الوحيدين لصناعة تعدين الذهب ، التي كانت بعد الاتحاد ، العماد الأول للاقتصاد الابيض (١٠٠) .

ويجلى هذا التمثيل حقيقة هامة ، وهي أن أعضاء المؤتمر تم اختيارهم عن طريق مستعمراتهم . ولما كان ثلاثة منها ، هي : الرأس والأورنج والترنسفال تخضع لحكم الافريكانيين الزراع ، فقد جاء تمثيل المؤتمر منسجما مع أوضاعها السياسية ، دون مراعاة لتمثيل التجمعات السكانية الهائلة من العاملين في الصناعة والتعدين (١٠١) . وكان معنى هذا عدم المساواة بين عنصرى البيض الانجليز والافريكانيين في تمثيل المؤتمر . ففيما عدا مستعمرتي ناتال والأورنج ، واللتين كان تغلب الانجليز في أولاهما يتعادل ويتوازن مع تغلب الافريكانيين في أخراهما ، فان تمثيل مستعمرتي الرأس والترنسفال معا شمل اثني عشر افريكانيا مقابل ثمانية من الانجليز . وكان هذا مثار بعض النقد . ولكن الساسة البريطانيين اعترفوا بأنه إن كان للاتحاد أن تقوم له قائمة ، فلا بد أن يكون الافريكانيون قادته ، بل إن من المستحيل أن يتم هذا الاتحاد ، دون تعاونهم (١٠٢) ومن ناحية أخرى أنذر المؤتمرون المستعمرات ألا تتوقع الحصول علي أية امتيازات ، إذا ما فشلت احداها في دخول الاتحاد فورا (١٠٣)

ترأس جلسات المؤتمر سير هنرى دي فيليز ، القاضى الأكبر لمستعمرة الرأس وأول قاض

أكبر للاتحاد بعد قيامه . وكان نائب الرئيس هو ستاين ، رئيس دولة الأورنج السابق (١٠٤) . ومثل مستعمرة الرأس أيضا كل من ميريمان وسوير ومالان وبيك G.M.M. Beck وفان هيردين H.C. Van Heerden ومازدورب Masdorp وجيمسون وسمارت ووالتون وجاجر ، وهوفماير ، الذي كان قد تغيب لفترة ظنا منه أن الاتحاد لن تقوم له قائمة ، وشراینر ، الذي استقال ليتولي الدفاع عن زعيم الزولو ودينزولو ، لمحاكمته بتهمة التآمر والتمرد بعد استسلامه في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ، وقد عين بدلا من شراینر كولونيل ستانفورد (١٠٥) .

دخل الوفد الترنسفالي ، بعنصرية الافريكانري من حزب هت فولك والانجليزى من الحزب التقدمى ، إلى المؤتمر باتفاق عمل علي أكثر المسائل الخلاقية تعقيدا ، مما زاد فرص نجاح المؤتمر ، وألغى كل حساسية بين الانجليز والافريكانريين . وكان الاتفاق بين الوفد الترنسفالي علي مشروع دستور للاتحاد ، أعده جنرال سمتس وجمعية الاتحاد الوثيق (١٠٦) . وقد أعد ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس مشروعا آخر ، مما أدى إلى استمرار الخلاف بينه وبين سمتس ولكن الواقع أنه كان على الوفد الترنسفالي أن يقترح ، وعلي الآخرىسن أن يطلبوا التعديل (١٠٧) . بل إنه يمكن القول بأن أفكار سمتس ، التي تمثل وجهة النظر الترنسفالية المتشددة ، هي التي سادت فى النهاية (١٠٨) .

علي كل لم يسفر المؤتمر عن النتيجة المرجوة ، من فوره . فانتقلت جلساته الى دوربان ، وهناك أعلن فض الاجتماع في ٥ نوفمبر ١٩٠٨ علي أن يعاود المؤتمر انعقاده فى كيب تاون ، في ٢٣ نوفمبر من العام نفسه واستمرت الاجتماعات إلى ١٨ ديسمبر من ذات العام ، ثم من ١١ يناير ١٩٠٩ إلى ٣ فبراير ، ثم في أواخر فبراير ١٩٠٩ (١٠٩) .

قدم المؤتمر مشروع قانون جنوب افريقيا The South African Act ليغرض علي برلمانات المستعمرات الأربع . وكان هذا المشروع متأثرا بالدستورالامريكي في كثير من الوجوه ، مع فارق الخضوع للامبراطورية البريطانية ، وما يترتب عليه من اختلافات . وقد بدأت برلمانات المستعمرات في دراسة المشروع ، كل علي حدة ، ثم ، اقترحت كل منها تعديلات على المشروع . وعندما تم جمع التعديلات جميعا إجتمع المؤتمر الوطني من جديد في بليمفونتين فيما بين ٣ و ١١ مايو ١٩٠٩ ، لبحثها ، ثم أعاد صياغة مشروع القانون وفقها ، وأرسل به إلى البرلمانات الأربع ، فوافقت عليه ، ثم خرجت وفود من قبل حكومات المستعمرات الأربع إلى لندن لعرضه علي البرلمان البريطاني ووزارة المستعمرات (١١٠) .

وريشما يتم بحث مشروع القانون في لندن حاولت صحافة كل حزب وكل مستعمرة

الحصول علي مكاسب جانبية . بل إن ميريمان رئيس وزراء مستعمرة الرأس انتهز جواً كهذا وحاول فرض الضرائب والضغط للحصول عل أكبر قدر من التخفيضات الجمركية لتجارة بلاده إلى منطقة التنافس (١١١) .

وقد وافق انعقاد المؤتمر عمل دؤوب من أجل حصر الخلافات الاقتصادية التي لم يختص بها المؤتمر . وفي نفس الوقت كانت حكومات المستعمرات تعمل فيما بينها من أجل تسوية الخلافات الاقتصادية المتبقية ، في ظل روح التعاون والاسترضاء بين البيض (١١٢) . وكانت أبرز هذه الخلافات هو صراع الموانئ علي الجمارك ، وصراع السكك الحديدية على تجارة منطقة التنافس . وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد اتفاق ، في كيب تاون ، في فبراير ١٩٠٩ وزعت بمقتضاه أنصبة المستعمرات من تجارة منطقة التنافس وسط خلافات ضخمة بين المستعمرات ، بسبب رغبة كل منها في الاستحواذ علي أكبر قدر من هذه التجارة . وقد أعقب هذا اتفاق آخر مع البرتغال ، بشأن نصيب مستعمرتها موزمبيق من تجارة مناجم الراند (١١٣) . وقد كانت هذه التطورات من السرعة بحيث لم تستطع الأحزاب السياسية في كل مستعمرة أن تلاحقها . فما تكاد تستوعب إجراء حتي يفاجئها المؤتمر أو الحكومات بإجراء جديد ، حتى طالبت بعض الأحزاب بأختيار أعضاء المؤتمر بالانتخاب ، إعتراضا علي ما توصل إليه من قرارات (١١٤) .

علي كل حال كان الوصول إلى اتفاق ، في فبراير ١٩٠٩ عاملا مساعدا علي اختيار المؤتمر الوطني غط الاتحاد الوثيق الاندماجي ، وتفضيله علي صيغة الاتحاد الفيدرالي ، الذي تحتفظ فيها كل مستعمرة باستقلالها التنفيذي والتشريعي والقضائي . وكان سمتس وميريمان وراء انتهاج صيغة الاتحاد الوثيق . ولكن المؤتمر رأي أن تحافظ كل مستعمرة علي شخصيتها وحدودها الجغرافية ، على أن تصير أقاليم في اتحاد اندماجي (١١٥) .

ولا شك أنه ساد البيض روح التعقل والتراضي ، بغض النظر عن الخلافات العنصرية والإقليمية والاقتصادية . لقد كان هناك ظل افريقي يخيم علي اجتماعات البيض ، تدفعهم إلى الاتفاق وتسوية الخلافات ، حتي يكون الاتحاد أكثر نجاحا ، بوضع الوطنيين "في مكانهم " هكذا (١١٦) . وليس أدل على هذا من حرمان الأغلبية الافريقية من حقوقها في الممارسة السياسية ، حتي في مستعمرة الرأس ، التي كانت أخف المستعمرات تقييدا لهذه الممارسة ، وإن كانت قيودها عنيفة (١١٧) . وعلي هذا اتفق الحضور في المؤتمر ، بسرعة ، علي كثير من المسائل . أما الأمور الأثر تعقيدا فقد أغلقوا باب البحث فيها ، حصافة وفطنة ، وتركوها للحكومة الاتحاد القادم (١١٨) .

على الصعيد السياسى ، كذلك ، كانت هناك مشكلتان بحاجة إلى الحل ، أولاهما : مشكلة اختيار عاصمة الاتحاد ، وثانيتهما : مشكلة إعادة توزيع المقاعد البرلمانية ، بين الريف والحضر . فأما عن مشكلة العاصمة ، فقد حاولت كل مستعمرة أن تجعل من عاصمتها عاصمة للاتحاد ^(١١٩) . وكان المخرج من هذه المشكلة هو انتهاج نهج استرضائى ، كحل وسط ، قبلته جميع الأطراف . فوزعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، على ثلاث عواصم إقليمية . فصارت بريتوريا مقرا للحكومة ، وكيب تاون مقرا لقسم الاستئناف للمحكمة العليا . The Appellate Division of the Supreme Court. ^(١٢٠) .

وأما عن مشكلة توزيع المقاعد البرلمانية في كل إقليم ، بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ، فكانت أكثر تعقيدا من مشكلة العاصمة الاتحادية وبخاصة في مستعمرتى الرأس وناتال ^(١٢١) . ويرجع السبب في تعقيدها إلى أنها وثيقة الصلة بقضية العنصرية البيضاء بين الانجليز والافريكانريين ، إذ يس وترها الحساس من قريب ، وكان علي السياسيين أن يتجنبوا ميل التمثيل النيابي ، بشكل خطير ، لصالح البريطانيين أو الافريكانريين لئلا تشور المنازعات التي ترجع جذورها إلى الماضى البعيد ، وقد انتهج قانون الاتحاد نهج دستور لايتلتون ، فدعا إلى تحديد الأقسام والدوائر بواسطة لجنة من القضاة ، بطريقة تضمن تساوى الكفتين ، مع السماح بتفوق أحد العنصرين بنسبة ٥٪ علي أساس كثافة السكان وتوزيعهم ، وبعد إجراء إحصاء للسكان في كل مستعمرة ، قامت لجنة معينة بإعادة توزيع المقاعد في كل إقليم . وقد نصت مسودة القانون التي خرجت من كيب تاون ، علي أن يمثل كل دائرة ثلاثة أعضاء . ولكن هوفماير استخدم نفوذه لإلغاء هذا النظام واستبدله بنظام الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد ^(١٢٢) .

وقد نص القانون في مادته الثالثة والثلاثين علي أن يتكون البرلمان من مائة وواحد وعشرين عضوا ، توزيعهم الإقليمي كالآتى :

إقليم رأس الرجاء الصالح .. يمثله واحد وخمسون عضوا ..

وإقليم الترنسفال .. يمثله ستة وثلاثون عضوا ..

وإقليما ناتال والأورنج .. ويمثل كلا منهما سبعة عشر عضوا ^(١٢٣) .

وكان هذا التوزيع موافقا لإحصاء أجرى عقب الحرب في عام ١٩٠٤ ^(١٢٤) .

ومن المسائل التي تضمنها القانون ، وشغلت المؤتمر الوطنى كثيرا ، مسألة اللغة . ذلك أن شعور الافريكانريين بضرورة أن لا تظل لغتهم في وضع أدنى من اللغة الانجليزية ، قانونيا ،

كان سببها رئيسيا في تزايد ونمو شعورهم العنصري ، ونشأة الرابطة الافريكانرية ، من قبل . أما مبعد الحرب فقد كانت اللغة بالنسبة لهم الوسيلة الرئيسية لبقاء وتماسك عنصرهم ، أو علي حد قول هوفماير لن يكون للافريكانريين بدونها شخصيتهم الوطنية ، ولن يمكنهم ، بالتالي ، الوقوف أمام البريطانيين بثقة في النفس (١٢٥) .

وإزاء هذه الرغبة الجارفة ، قبل البريطانيون بأسلوب الترضية . ولكن الصعوبة لم تأت من جانب البريطانيين ، بل من جانب بضع الافريكانريين أنفسهم والمتعاطفين معهم من الانجليز ، الذين لم يكونوا يجيدون الافريكانية ، ولم يكن ممكنا إقرار أية تسوية لمسألة الاتحاد ما لم يوافق المؤتمر علي المساواة التامة بين اللغتين الانجليزية والافريكانرية . فهذه ، كما قال لويس بوثا ، مسألة مبدأ ، ولأجلها رفض الرئيس الاورنجي السابق شتاين أن يشارك في أعمال المؤتمر ، حيث يصبح حرا في حركته ، إلى أن يقر المؤتمر المساواة بين اللغتين . وقد تركزت المطالبة بهذه المساواة في قادة دولة الأورنج الحرة السابقين ، وتعاطف معهم رئيس وزراء مستعمرة الرأس ميريمان (١٢٦) .

اعترف القانون بالمساواة بين اللغتين الانجليزية والافريكانية . ولكن عددا من الصعوبات اكتنفت تحديد معنى هذه المساواة وكيفية تطبيقها (١٢٧) . وكان المخرج من هذه الصعوبات جميعها أن ضَمَّنَ المؤتمرون قانون الاتحاد مادة تقر بأن تكون كل من اللغتين الانجليزية والافريكانرية لغتين رسميتين للاتحاد ، وأن تعامل علي قدم المساواة ، وأن يكون لهما نفس القدر من الحرية و الحقوق والامتيازات ، وأن تتمتع بالحماية ضد التعديل بنفس الوسائل التي اتخذت إزاء أصوات غير الأوروبيين في مستعمرة الرأس (١٢٨) .

أدت موافقة عنصري البيض البريطانيين والافريكانريين علي المساواة بين لغتيهما إلى ايجاد جو موافق للاتحاد ، . بشكل لم يؤده شيء آخر ، مما جري الاتفاق عليه . وقد تركت مسألة تطبيق المساواة بين اللغتين دون إقرار ، فيما عدا ما اختص بإجراءات البرلمان والمذكرات والمطبوعات الحكومية ، إذ جعل استخدام اللغتين فيها إلزاميا (١٢٩) .

وقد تركت بعض المسائل الخلافية ، لأول برلمان اتحادي ، لبحثها ، مثل مسألة اللغتين ، وكيفية تحقيق المساواة بينهما ، ثم المسألة الهندية ، والهجرة الاسيوية ، والشئون الافريقية . فلم يمس المؤتمر إياها إلا فيما تيسر الاتفاق عليه ، أما المسائل الأكثر تعقيدا فتركت ، ليعهد بها فيما بعد ، إلى الحكومة الاتحادية (١٣٠) . وكان هناك كثير من هذه المسائل حاول هوفماير دعوة رجال حزبه إلى التجمع لاقتراح تعديلها ، ولكن برلمانات المستعمرات قبلت إمضاء مشروع القانون علي ما فيه من نقاط تأبأها (١٣١) .

كانت هذه أهم ملامح مشروع قانون اتحاد جنوب افريقيا . ولما كان إقراره من اختصاص البرلمان البريطاني ، فإن اتجاه حكومة الأحرار البريطانية كان أمرا بالغ الأهمية . وقد ارتبط اتجاهها بأمرين هما الحقوق السياسية لغير الأوروبيين ، ومستقبل محميات بتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند . ومن وجهة النظر الحكومية كانت المسألتان شديدتى الارتباط (١٣٢) . فإنها كانت لا تستطيع التخلي عن حكمها الاقاليم الثلاثة ، باعتبارها أقاليم خاضعة مباشرة لحكم المندوب السامى High Commissioner territories ما لم تتأكد من الاتجاه السياسى للحكومة التى ستخلفها على هذه الأقاليم ، ومدي نجاحها واستمرارها فى الحكم . ولهذا رأت أن منح حقوق سياسية معتدلة ، على حد قولها ، سيكون إجراءً من إجراءات الأمن والطمأنينة . زيادة على هذا ، فإن المادة الثامنة ، من معاهدة فيرينينجنج ، والتى منعت منح الحقوق السياسية للأفارقة فى الترنسفال والأورنج ، حتى يتم منحهما الحكم الذاتى ، قد طبقت بالفعل . ومن ثم رأى لورد سيلبورن أنه يجب التصرف فى هذا الأمر ، أي منح الحقوق السياسية للأفارقة والمفروض أن يكون الاتحاد المزمع إقامته فرصة للحكومة البريطانية للمضغط من أجل تحقيق تقدم لصالح الأفارقة ، مع وضع قيود معينة تتعلق بالمدنية والحضارة . . كما دأبت بريطانيا على القول (١٣٣) .

وقد مالت جميع الأطراف إلى تجاهل مسألة الأقاليم الثلاثة . وإبقائها خاضعة للحماية البريطانية ، حتى لا تكون عبئا على الاتحاد ، ي لا يكون هناك تغيير كبير فى السياسة الوطنية المنتهجة فى أقاليم الاتحاد وبين السياسة الوطنية التى ستنتهج فى أقاليم الحماية هذه (١٣٤) .

وواقع الأمر أن بريطانيا كانت تلح لتحقيق الاتحاد ، بينما كان الافريكانيون يلحون لإقرار التفرقة العنصرية . فتم إقرار الاتحاد إرضاء لبريطانيا ، فى ظل التفرقة العنصرية إرضاء للافريكانيين (١٣٥) .

كانت التقاليد والنظم الموروثة لدى المجتمعات البيضاء فى جنوب افريقيا تحول بين الأفارقة وممارسة الحقوق السياسية . وكانت أقل هذه الأنظمة عنصرية ، وهو نظام مستعمرة الرأس ، يضع قيودا على منح حق الانتخاب لغير الاوروبيين مثل اختبار التعليم والحضارة والملكية ، وما إلى ذلك ، مما لا يتعلق بالسلالة والعنصر مباشرة (١٣٦) .

وقد أيدت الحكومة البريطانية مد العمل بنظام مستعمرة الرأس إلى المستعمرات الثلاث الأخرى ، فى محاولة منها . للتوفيق بين النظامين . ولكن محاولة التوفيق كانت نظرية أكثر منها عملية . فنظام مستعمرة الرأس يقر المساواة نظريا ، إلا أنه من الناحية العملية لم تكن

المساواة تعني شيئا (١٣٧) . ولكن لورد سيلبورن كان لا يملك أن يفعل شيئا ضد رغبة المؤتمر الوطني ، ولا ضد رغبة برلمانات المستعمرات ، عدا مستعمرة الرأس التي ظل حق الأفارقة النظري في دخول برلمانها مكفولا (١٣٨) . ومن ثم خشى ، إن أصرت حكومته علي التعديل لصالح منح الأفارقة حقوقهم السياسية ، أن يتحد عنصرا البيض في المستعمرات الأربع ضدها . وعبر سيلبورن عن موقف بريطانيا الضعيف من هذه القضية ، أنه في حالة عدم تحقيق اتفاق بسببها في المؤتمر الوطني ، فإن حكومة بريطانيا لا تملك إلا الرضا بهذا الحل ، وإقرار الأمر القائم في كل المستعمرات ، بشأن الحقوق السياسية لغير البيض علي ما هو عليه (١٣٩) . فإن البيض لا يمكن أن يخاصم بعضهم بعضا بسبب الأفارقة السود (١٤٠) . وعلي هذا عهد لعدد من الأعضاء البيض في برلمان الاتحاد ، بتمثيل الأفارقة ، وهؤلاء الأعضاء يكونون ممن يعينون في البرلمان ، أي غير منتخبين ، لهذا الغرض أصلا . وهكذا لم يسمح للأفارقة بالتعبير عن أنفسهم (١٤١) .

رغم أن الحكومة البريطانية اعتبرت قرار المؤتمر الوطني بخصوص قضية الحقوق السياسي لغير الأوروبيين أحد الشروط التي ستوافق ، بمقتضاها ، علي تسليم الأقالم الخاضعة للمندوب السامي محميات بتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند لحكومة الاتحاد ، بعد تشكيلها ، فإنها تساهلت مع مقررات المؤتمر الوطني المعادية للحقوق السياسية الأفريقية ، ومالت فقط إلى التشدد في المطالبة بضمانات كافية لإبقاء الشخصية المستقلة لكل محمية . ومن بين الإجراءات التي قبلت بها الحكومة البريطانية وضع إدارة المحميات بين يدي رئيس وزراء الاتحاد ، علي أن تعاونه لجنة من ثلاثة أعضاء لا يعزلون إلا بقرار من البرلمان ، ويعاون الحاكم العام لكل إقليم مجلس تنفيذي . أما السلطة التشريعية في المحميات الثلاث فكان من اختصاص برلمان الاتحاد مراجعة قانونية اعلانات وبيانات الحاكم التنفيذية . واتفق ، كذلك ، علي تحريم فرض برلمان الاتحاد الضرائب ضد رغبة أي إقليم ، وأن ينفق دخل كل إقليم في داخله ، وتحريم نقل أي جزء من أرض المعازل القبلية في باسوتولاند وتشوانالاند وسوازيلاند . وبعد مفاوضات غير طويلة قبل المؤتمر الوطني هذه الشروط ، علي أن تدرج في قانون الاتحاد ، الذي سيصبح ساري المفعول ، حين تنتقل هذه الأقاليم لحكومة الاتحاد (١٤٢) . ولكن هذه الشروط انتهكت جميعا ، حتى قبل الموافقة علي لقانون (١٤٣) .

بصعوبة بالغة وافق البرلمان البريطاني علي قانون جنوب افريقيا ، الخاص بقيام الاتحاد بين المستعمرات البريطانية الأربع المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك في شهر اغسطس ١٩٠٩ . وجاءت الموافقة ، رغم ما اشتمل عليه القانون من اقرار للعنصرية والحاجز اللوني (١٤٤) ،

خوفا من أن يعترض البريطانيون والافريكانيون معا ، علي الحكومة البريطانية ، فتنجدد الصراعات مرة أخرى. وقد أصبح القانون ساري المفعول اعتبارا من الحادي والثلاثين من شهر مايو عام ١٩١٠ ، حين تولى الفيكونت ^(١٤٥) جلادستون Viscount Gladstone مهام منصبه ، كأول حاكم عام لاتحاد جنوب افريقيا ، وصار جنرال بوثا ، القائد البويري ورئيس وزراء مستعمرة الترنسفال أول رئيس وزراء للاتحاد الوليد ^(١٤٦) . وقد جاء اختيار بوثا ، بعد موت أهم مرشح للمنصب ، وهو جان هوفماير ، ومرض شتايين . وكان هناك منافس آخر لبوثة هو ميريمان ، رئيس وزراء مستعمرة الرأس ، ولكن كفة بوثة رجحت لانه افريكاني ، ولد في ناتال ، وسطح نجمه في الترنسفال ، وكان مزارعا ، ولكنه كان من الاحرار المعارضين لكروجر ويتحدث اللغتين ، لبقا حصيفا ، يدرك ضرورة تعاون البيض مهما اختلف عنصرهم ، وكان أخيرا يمثل تفوق افريكاني الشمال . أما ميريمان فكان مزارعا ، انجليزي الاصل ، خبيرا بشئون جنوب افريقيا ، وبرلمانيا لامعا في مستعمرة الرأس ^(١٤٧) .

وطبيعي ، في هذا المقام ، أن يثور التساؤل حول موقف عنصري البيض ، اللذين كانا يتصارعان ، منذ أمد طويل ، من سيطرة الافريكانيين علي مقدرات السلطة التنفيذية في الاتحاد . والواقع أن الافريكانيين عمهم السرور بطبيعة الحال . وأما الانجليز فلم يكن موقفهم متعنتا ، ذلك أن التسوية تمت علي أساس المساواة العنصرية البيضاء ، فلم يعد هناك ، بالتالي ، مبرر لتقسيم السكان البيض إلى معسكرين متنافرين ، وشعر كل ابيض بأنه يجب أن ينسي ما عاناه من أخيه ، ليتفرغ كلاهما للسود الافارقة . ومن ثم كان حل المشاكل السياسية الصغيرة بين عنصري البيض يتميز بالتسامح والصبر والتضحية ^(١٤٨) .

وهكذا اتحد الأوروبيون ، علي اختلاف مصالحهم الاقتصادية ، واتجاهاتهم الحزبية ، وتياراتهم الفكرية ، ضد الأفارقة . ولم يفد الافارقة تعاطف شراينر ولا جان هوفماير ، الذي انشق عن آراء حزبه ورابطته ، حزب جنوب افريقيا ، في أيامه الأخيرة ^(١٤٩) . وهكذا ، إذا حل البيض ، أو علي الاصح عقّدوا ، المسألة الوطنية ، طبقا لنظم التفرقة العنصرية ، ورغم أنف الليبراليين القلائل الذين لم يكونوا يملكون شيئا ورغم ضغوط غاندي لصالح الهنود في جنوب افريقيا . ^(١٤٩) .

السلطة التنفيذية في اتحاد جنوب افريقيا :

نص قانون اتحاد جنوب افريقيا على أن يضطلع الحاكم العام بالسلطة التنفيذية في الاتحاد ، بمعنى أنه يتولى حكم الأقاليم الأربعة التي تكون منها الاتحاد ، وهي ناتال والكيب

والترنسفال وأورانج . ونص الدستور علي أن يتقاضى الحاكم العام راتباً قدره عشرة آلاف جنيه سنوياً ، من ميزانية الاتحاد ، علي أن لا تتم زيادة الراتب خلال فترة بقاء الحاكم في منصبه . ، وكان الحاكم العام يعتبر قائداً للقاعدة العسكرية البريطانية في الكيب وقائداً للقوات العسكرية والأسطول . كما عهد إليه الدستور بأن يتولى تعيين عشرة من كبار الموظفين علي الأكثر ، في الإدارات الحكومية المختلفة للاتحاد ، ويمكنه أيضاً عزلهم ، وذلك بفرض العمل كوزارة مؤقتة للاتحاد ، حتى يتم إجراء انتخابات عامة ، ويتحدد الحزب الذي سيفوز بالأغلبية ويتمكن بالتالي من تشكيل الوزارة ، طبقاً للأسس الديمقراطية المعروفة بشرط أن يكون أعضاؤها أعضاء في أحد مجلس البرلمان . (١٥٠)

أما حكام الأقاليم الأربعة ، فكان أحدهم يسمى مديراً ، وكان أحدهم يعين من قبل الحاكم العام ، وعليه أن يقوم بتصريف المسؤولية التنفيذية في الإقليم ، بالرجوع إلي الحاكم العام . (١٥١)

السلطة التشريعية في اتحاد جنوب افريقيا :

اختص الجزء الرابع من قانون اتحاد جنوب افريقيا الصادر في عام ١٩٠٩ ، بمعالجة وضع السلطة التشريعية . فنص علي إسنادها لملك المملكة المتحدة ، باعتباره صاحب السيادة علي الاتحاد وللمجلس السينت Senate والجمعية التشريعية House of Assembly . ويختص البرلمان بمعالجة قوانين السلام وحسن نظام وحكومة الاتحاد . (١٥٢) هذا وللحاكم العام للاتحاد أن يدعو البرلمان للانعقاد ، بعد أقل من ستة أشهر من قيام الاتحاد ، وله سلطة حله ، بمجلسيه ، السينت والجمعية التشريعية معاً ، أو الجمعية التشريعية وحدها ، ولكن ليس له أن يحل السينت خلال عشرة الأعوام التالية لتأسيس الاتحاد . ولا يعنى حل السينت الغاء تعيين من عينتهم الحاكم العام من الشيوخ لشغل مقاعد هذا المجلس (١٥٣)

واعترافاً بمدي نضج برلمان مستعمرة الرأس وتمييزه ، بدرجة فاقت برلمان مستعمرة ناتال وفولكسرادى دولة الأورنج الحرة وجمهورية جنوب افريقيا ، فقد صارت كيب تاون هي مقر الهيئة التشريعية الاتحادية (١٥٤)

وقد حدد قانون الاتحاد أوضاع السينت في العشرة أعوام التالية للاتحاد ، والتي يصبح البرلمان ، بعدها ، حراً في تعديلها . فنص القانون علي حق الحاكم في أن يعين ثمانية شيوخ لعضوية مجلس السينت ، بينما يمثل كل إقليم ثمانية شيوخ منتخبون . وبهذا يكون عدد

شيوخ السينت أربعين شيخا ، ويختار الحاكم أربعة من الثمانية المعينين علي أساس "خبرتهم ودرايتهم برغبات واحتياجات الأجناس الملونة في جنوب افريقيا" . وإذا خلا مقعد أحد الشيوخ المعينين ، يعين الحاكم العام من يخلفه لعشرة أعوام أخرى أما الثمانية أعضاء المنتخبين عن كل إقليم ، فيشغلون مقاعدهم لشعرة أعوام أيضا ، إلا أن شغور مقعد أحدهم لسبب أو لآخر ، يقتضى انتخاب شيخ جديد ، ليتم الفترة من المتبقية من السنوات العشر (١٥٥) .

ويشترط في الشيخ عضو السينت أن لا يكون عمره أقل من ثلاثين عاما ، وأن يكون مؤهلا للتسجيل كناخب في انتخابات الجمعية التشريعية في أحد أقاليم الاتحاد ، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام داخل حدود الاتحاد ، وأقاليمه السابقة ، وأن يكون من رعايا بريطانيا ، ومن أصل أوروبي . لاحظ حرمان الأفريقيين سياسيا . وأن يكون مالكا لعقار مسجل ، غير منقول ، داخل الاتحاد ، لا تقل قيمته عن خمسمائة جنيه خالية من الدين (١٥٦) .

أما الجمعية التشريعية للاتحاد فتتكون من مائة وواحد وعشرين عضوا ، يشغلون مقاعدهم لمدة خمسة أعوام ، بعد أول اجتماع . ما لم يحلها الحاكم العام (١٥٧) . ويجرى انتخابهم في الدوائر الانتخابية الموزعة على أساس الأقسام الإدارية ، في الأقاليم الأربعة علي النحو التالي :

(١) إقليم رأس الرجاء الصالح .. ويمثله واحد وخمسون عضوا .

(٢) إقليم ناتال .. ويمثله سبعة عشر عضوا .

(٣) إقليم الترنسفال .. ويمثله ستة وثلاثون عضوا .

(٤) إقليم نهر الأورنج ... ويمثله سبعة عشر عضوا (١٥٨)

وترك للبرلمان إصدار قانون لتحديد الشروط الواجب توافرها لتحويل الاشخاص حق التصويت في انتخابات أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن اشترط ، في هذا القانون ، عند صدوره ، أن لا يحرم التصويت ناخبا يتمتع بهذا الحق في مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، طبقا لقوانينها الراهنة ، بسبب لونه أو جنسه ، وذلك ما لم يجتمع المجلسان ، السينت والجمعية التشريعية ، في اجتماع مشترك ، ويصدران بالتصويت للمرة الثالثة ، وبأغلبية لا تقل عن ثلثي الأعضاء ، قانونا بهذا الصدد (١٥٩) . كما ترك لكل مستعمرة إصدار ترتيباتها لمراعاة النسبة بين الدوائر الريفية والدوائر الحضرية (١٦٠)

وقد اشترط في عضو الجمعية التشريعية أن يكون مؤهلا كناخب في انتخابات الجمعية

التشريعية ، في أحد أقاليم الاتحاد ، وأن يكون قد أقام خمسة أعوام . داخل حدود الاتحاد .
وأن يكون من رعايا بريطانيا ، ومن أصل أوروبي (١٦١) ، لاحظ أيضا : لاصرار علي
العنصرية السياسية .

ويقسم الشيوخ وأعضاء الجمعية التشريعية بين الولا ، لملك أو ملكة بريطانيا .
ويتقاضى أحدهم بدلا قدره أربعمئة جنيه سنويا (١٦٢) .

السلطة القضائية في اتحاد جنوب افريقيا :

أما عاصمة اتحاد جنوب افريقيا القضائية ، فقد نص قانون الاتحاد أن تكون مدينة
بليمفونتين . عاصمة إقليم نهر أورانج مقراً للمحكمة العليا للاتحاد ، والتي تتكون من المحاكم
العليا الفرعية في أقاليم الاتحاد الأربع ، ومحكمة الاستئناف التي تنظر جميع القضايا التي
تحال إليها من المحاكم العليا الفرعية في الأقاليم . وقد رأس هذه المحكمة القاضي الأكبر
لمستعمرة رأس الرجاء الصالح وهو بارون دي فيليز الذي أصبح أول قاض أكبر للاتحاد في يوم
قيامه ٣١ مايو ١٩١٠ (١٦٣) .

وكان هذا اعترافا بمدى نفوذ دي فيليز ، وقوة المحكمة العليا لمستعمرة رأس الرجاء
الصالح ، والتي بدأت الأقاليم الأخرى تقتبس نظمها وقوانينها ، التي كانت المرجع الأول لكل
المستعمرات والمحميات البريطانية في جنوب افريقيا (١٦٤)

وقد تمكن رجاء القضاء الافريكائز بقيادة دي فيليز والمحامون الذين تمتعوا بنفوذ قوى
في مستعمرة الرأس والاتحاد ، تمكنوا من هزيمة حملة دعت إلى استبدال القانون الانجليزي
بالقانون الروماني الهولندي ، الذي كان القاعدة القانونية في جمهوريتي البوير ترنسفال
وأورانج من قبل . (١٦٥)

ولقد ظلت النظم التي أقامها دستور اتحاد جنوب افريقيا معمولا بها . فيما عدا تعديلات
طفيفة . حتي تولى الحزب الوطني النقي السلطة إثر انتخابات ١٩٤٨ ، فبدأ في إجراء
تعديلات جوهرية في نظام الحكم ، كان أبرزها دون شك ، إعلان قيام جمهورية جنوب
افريقيا ، وتنشيط الاتجاهات القومية الافريكائرية ، ودعم التوجهات العنصرية وإعلان
استقلال الجمهورية عن بريطانيا ، وما استتبع ذلك من ضعف العنصر البريطاني بين
المستوطنين البيض ، وزيادة ارتباط جنوب افريقيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتساعد
الحركة الوطنية الافريقية في ظل قيادة الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا وحزب المؤتمر الوطني

وبهذا يتضح تماما أن بريطانيا بإقرارها دستور اتحاد جنوب افريقيا قد أسلمت للعنصريين الافريكانريين زمام منطقة الجنوب الافريقي ليدبروها بمعرفتهم ، ووفقا لخبرتهم السيئة، وخلفيتهم التاريخية المظلمة مع الشعوب الافريقية .

رأي البيض إذا أن تنظيم استغلالهم للأفارقة يحقق لهم من المكاسب أكثر مما يحققه الصراع فيما بينهم ، للاستحواذ على طاقات الأفارقة الإنتاجية . وهكذا بدأوا في توزيع وتخصيص أعداد من العمالة الافريقية للمزارع البيضاء ، وأعداد أخرى للمناجم البيضاء ، بدلا عن أنانية الزراع البيض أو الصناع البيض ، في الاستحواذ على العمالة الافريقية، كل منهم دون الآخرين . وأعقب الاتحاد إعادة تنظيم الحياة السياسية البيضاء على أسس أقل عنصرية ، أي غير منقسمة بين الانجليز والافريكانريين أساسا ، وأكثر ميلا إلى الأسس الاقتصادية ، وبالتالي انضمت أعداد من الفريكانريين إلى أحزاب كان أكثر أعدادها من الانجليز ، وبالعكس (١٦٧) .

كذلك فقد تخلت الحكومة البريطانية عن التزامها الحضاري والانساني تجاه الأفارقة ، كذا زعموا ، وتركت لدعاة العنصرية التحكم في رقاب الغالبية العظمى المطحونة ، من أصحاب الأرض الحقيقيين . وثبت بما لا يدع مجالا للشك ، أن المصلحة لديها فوق المثل ، وأن الإمبراطورية قبل الإنسانية . لقد أقر برلمانها ، وأقرت الحضارة الأوروبية البيضاء مبدأ التفرقة العنصرية (١٦٨) . وثبت أيضا ، وبما لا يدع مجالا للشك ، كذلك ، أن حقاً لن يسعاد من تلقاء نفسه ، وإنما بإدراك صاحبه لأسس الصراع ومداه وأبعاده ، وبوضوح الرؤية لديه ، وباستحواذه على القوة اللازمة له مادية وأدبية ، وتحديد الهدف النهائي المبغى من وراء استمرار الصراع والتضحية لأجله .

* * *

المصادر والمراجع

- C. O. 879. 46. P. 496, No. 4870 (١)
- Williamson, James A. : Op. cit., P. 303.
- Wrench, John Evelyn: Op. cit., PP. 204-241. (٢)
- Duminy, A. H. And Guest, W. R. : Op. cit., P. 263.
- Robinson, Robert And Gallagher, John : (٣)
- South Africa, Another Canada or Another United States, P. 71.
- Thompson, L. M. : The Union Of South Africa , P. 7. (٤)
- Southgate , George W .: The British Empire And Commonwealth , (٥
p. 165.
- Smuts , J.C .: op Cit ., p. 89.
- C.O . 879. 46 , p . 575 No . 555. (٦
- أعلن ميلنر هذا علي أساس الوضع القوي الذي تمتعت به الحكومة البريطانية بعد احتلال
دولة الأورنج ، وعلي أساس الاتحاد الجمركي الذي كان معمولاً به بينها وبين مستعمرة الرأس .
- Walker , Eric A .: A History of South Africa , p. 501. (٧
- Ibid , Leconfield , Lord : The Unification of South Africa , p . 634. (٨
- Wrench , John Evelyn : op ., Cit ., p. 242. (٩
- Walker , Eric A.: op . cit ., p .501. (١٠
- Thompson , L.M : op . Cit ., pp . 7-8 . (١١
- Marten , C.H.K.: The Groundwork of British History , 714. (١٢
- Thompson, L.M.: op Cit ., And Le May , G.H.L .: op Cit ., p.60. (١٣

- Walker , Eric A .: A History of South Africa p. 503. (١٤
- Duminy , A.H . And Guest , W .: op . Cit p. 238.
- Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 634. (١٥
- Ibid ., p. 635. (١٦
- Le May , G.H.L.: op Cit ., p. 62. (١٧
- Walker , Eric A . op' Cit ., p. 503. (١٨
- Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 635. (١٩
- Thompson , L,M .: op . Cit ., pp. 8-9. (٢٠
- Duminy , A.H . And Guest , W.R .: op . Cit ., p. 335. (٢١
- Walker Eric A.: op . Cit ., p. 503. (٢٢
- Ibid ., p . 506. (٢٣
- Thomprson , L.M .: op . Cit ., p. 9 (٢٤
- Walker Eric A .: op Cit ., p. 506 . (٢٥
- Leconfield , Lord : op . Cit ., p . 635.
- Duminy , A.H And Guest , W.R .: op . Cit ., p. 309 . (٢٦
- نشاط لورييه ودوره في تطور كندا ، والدراسة المقارنة كل من كندا وجنوب افريقيا واستراليا ، لاحظ Hartz , Louis The ounding of New Societies , Chapter 7 , (٢٧
- التي عقدها المؤلف لويس هارتز .
- Leconfield , Lord : op ., Cit ., p. 635. (٢٨
- Walker , Eric A. : op . Cit ., pp . 504-506. (٢٩
- Leconfield . lord : op . Cit ., p. 636. (٣٠
- Walker Eric A . : op . Cit ., p. 506. (٣١
- Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 637. (٣٢

- Lencofield, Lord : op . Cit ., pp . 636 ,650. (٣٣)
- Thompson , L.M : op Cit ., p.9.
- Duminy , A.H . And Guest , W.R. : op . Cit ., p. 397.
- Walker , Eric A . op . Cit ., pp . 5.7,514. (٣٤)
- Thompson , L.M .: op Cit ., pp 12-4. (٣٥)
- Leconfield , Lord : op . Cit ., pp 637-638. (٣٦)
- Walker , Eric A .: op . Cit ., p. 507. (٣٧)
- Ibid ., pp . 506-508. (٣٨)
- Lenconfield , Lord : op . Cit ., pp . 638-639. (٣٩)
- Duminy A .H . And Gust , W.R .: op Cit ., p. 401 .
- Smuts , J.C.: op Cit ., P . 92. (٤٠)
- Legum , Colin : op Cuit ., p. 422. (٤١)
- Lenconfield , Lord : op Cit ., p. 639. (٤٢)
- Walker , Eric (٤٣) ستعرض للجنة الشؤون الوطنية في فصل الحياة الاجتماعية أيضاً
A. : History of South Africa , p.509.
- Neame , L.E .: The History of Aparthied , p.31. (٤٤)
- Smuts , J.C.: op . Cit ., p.93. (٤٥)
- Leconfield , Lord : op . Cit ., p. 640.
- (٤٦) حاول هذا كريزويل Graswell في منجم village Mian Reef Gold انظر
Walker , Eric A. : op Cit ., p. 640.
- Dnoon , J.N. : The Transvaal Labour Crisis, L901- 6, PP. 481-494 (٤٧
(Journal of African History, Vol. VIII, 1967, No. 3)
- Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., P. 294, 341, 347.
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 641 . (٤٨)
- Neame, L.E.: Op. Cit., P. 31. (٤٩)

- Walker, Eric A. : Op. Cit., PP. 505-506. (٥٠)
- Thompson. L. M: Op. Cit., P. 20.
- Sowden ; Lewis: The Union of South Africa, New York, (٥١)
1943, P. 41.
- Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 97-98. (٥٢)
- (٥٣) حصل البوير علي تأييد حزب الأحرار البريطاني في هذا الصدد ، ونجح الحزب في إستغلال هذه المسألة في إسقاط حكومة المحافظين في يناير ١٩٠٦ . أنظر :
- Wrench, John Evelyn: Op. Cit., P.259 .
- (٥٤) نظم دستور لايتلتون مسألة توزيع المقاعد البرلمانية بين الريف والحضر ، فخصص لكل دائرة عددا متساويا من الأصوات مع زيادة ١٪ لصالح هذا الجانب أوذاك ، مع إعداد توزيع المقاعد دوريا .
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 643-644.
- Smuts, J.C. : Op. Cit., PP. 107-108 .
- (٥٥) فرح الأفريكانريون برحيل ملنر ، أنظر : Walker Eric A. : Op. Cit., P. : 512, 516 .
- Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 420-421 .(٥٦)
- Hammond, John Hays: Op. Cit., P. 13 . (٥٧)
- Le May, G . H .L . : Op. Cit., PP. 177-178 . (٥٨)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 644-645.
- لم يزد عدد هؤلاء عن ألفي شخص كثيرا ، واحتلوا أراض زراعية قدرت مساحتها بمليون فدان إنجليزي (أيكرا) ، ولكنهم ساعدوا في تطوير الزراعة بما ينتهجون من أساليب زراعية جديدة .
- Arnold, David : Op. Cit., P. 51 . (٥٩)
- Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 397, 411. (٦٠)
- Brett, S. Reed: Op. Cit., PP. 403-404.

†

- Neam, L.E.: Op. Cit., P. 33. (٦١)
- Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 230 . (٦٢)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 641, 643 .
- Smuts, J.c.: Op. Cit., P. 100. (٦٣)
- Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., P. 422.
- Walker Eric A. : Op. Cit., P. 518-519. (٦٤)
- Neam, L.E.: Op. Cit., P. 33. (٦٥)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 645.
- لاحظ أن بريطانيا تركت الهنود للأفريقيانيين وحكومات المستعمرات . وهذا يثبت أن
هجوم ميلنر على سياسة كروجر تجاه الهنود ، قبل الحرب ، لم يكن يستهدف خير الهنود بل
شر الأفريقيانيين
- Betty, J.H. English Historical Documents, 1906-1939; London . (٦٦)
1967, P. 31.
- Walker Eric A. : Op. Cit., 524-525. (٦٧)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 646-648. (٦٨)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 649-650. (٦٩)
- Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 36. (٧٠)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 644. (٧١)
- Walker Eric A. :Op. Cit., P.514. (٧٢)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 83. (٧٣)
- Walker Eric A. : Op. Cit., P. 528 . (٧٤)
- Ibid., PP. 514-515 . (٧٥)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 37-38. (٧٦)
- Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 36. (٧٧)

- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 650. (٧٨)
- Walker Eric A. : Op. Cit., P. 528 . (٧٩)
- Sowden , Lewis : Op. Cit., P. 42-34.
- Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 246. (٨٠)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 61.62.
- تولي دنكان منصب حاكم عام الإتحاد ، فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٣ ، حين موته ،
وكان منذ تكوين الإتحاد الوثيق صحفيا وسياسيا بارزا .
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651. (٨١)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP.63-64. (٨٢)
- Brett, S. Reed: Op. Cit., P. 406.
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651. (٨٣)
- Walker Eric A. : Op. Cit., P. 521. (٨٤)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 65. (٨٥)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 651. (٨٦)
- Walke Eric A. : Op. Cit., PP. 522-57. (٨٧)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 70-81. (٨٨)
- (٨٩) سنعرض لهذا في فصل الحياة الإقتصادية .
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 82-84 . (٩٠)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 651-653.
- Ibid. Smusts, J .C. P: Op. Cit., P. 108. (٩١)
- Walker Eric A. : Op. Cit., P 529. (٩٢)
- لاحظ ماذكر عن التغيير الوزاري وعودة حزب الأحرار إلي السلطة بين عامي ١٩٠٦ و
١٩٤٩ حين فقد نفوذه لصالح حزب العمال البريطاني ، وإضمحلال حزب الأحرار منذ هذا
الحين .
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 653-654. (٩٣)

Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 653-654.	(٩٤
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 110-111.	(٩٥
Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 31.	(٩٦
Walker Eric A. : Op. Cit., P. 530.	(٩٧
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP.82-93.	
أورد ثوميسون تفصيلات مطولة للإتصالات التي سبقت عقد المؤتمر الوطني ، والمداولات التي تمت داخله ، والإتفاقات التي عقدت بين الإتجاهات السياسية والحزبية المختلفة .	
Walker Eric A. : Op. Cit., P. 530.	(٩٨
SouThgate, George W. : Op. Cit., P. 172.	
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 654.	(٩٩ -
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 166-167.	(١٠٠
Ibid.	(١٠١
Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 112.	(١٠٢
Walker Eric A. : Op. Cit., P. 531.	(١٠٣
Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 648-654.	(١٠٤
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 146, 174-179.	(١٠٥
Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 112.	(١٠٦
SouThgate, George W. : Op. Cit., P. 170.	
Walker Eric A. : Op. Cit., Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 96.	(١٠٧
Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 246-247.	(١٠٨
Ibid., P. 262.	(١٠٩
Smuts, J.C.: Op. Cit., PP. 114	(١١٠
Leconfield, Lord: Op. Cit., 655.	
Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 140-141.	(١١١

- Jr., William Henry Vatcher : Op. Cit., P. 37. (١١٢)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 665. (١١٣)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 186-192. (١١٤)
- Betty, J.H.: Op. Cit., P. 32. (١١٥)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 143. (١١٦)
- (١١٧) راجع موقف الإنجليز والأفريقانيين من حقوق الأفارقة السياسية في الفصل الأول.
- Walker Eric A. : Op. Cit., P. 531. (١١٨)
- Duminny, A.H. And Guest W.R. :Op. Cit., P. 358. (١١٩)
- Betty, J.H.: Op. Cit., PP. 33-38. (١٢٠)
- Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 128. (١٢١)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 256-257. (١٢٢)
- Betty, J.H.: Op. Cit., P. 35. (١٢٣)
- Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 219. (١٢٤)
- Patterson, Sheila: The Last Trek, P. 42 (١٢٥)
- Duminy, A .H . And Guest, W .R . : Op . Cit., PP. 420-421.
- Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 135-138. (١٢٦)
- Betty, J.H.: Op. Cit., P. 39. (١٢٧)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 658. (١٢٨)
- Betty, J.H.: Op. Cit., P.P. 36-37. (١٢٩)
- Leconfield, Lord: Op. Cit., 659. (١٣٠)
- (١٣١) كانت الحكومة البريطانية قبل حرب البوير تطالب جمهوريتي الترنسفال والأورانج بإحسان معاملة الهنود وعدم تطبيق قوانين الفصل العنصري عليهم ، علي اعتبار أنهم رعايا بريطانيون . ولكنها تركت لحكومة الإتحاد حرية معاملتهم طبقا لهذه القوانين ، بعد الحرب ، كما تركت لها حرية معاملة الأفارقة طبقا لهذه القوانين العنصرية أيضا .

Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 124.	(١٣٢
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 659.	(١٣٣
Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 256.	(١٣٤
Ibid.	(١٣٥
Neame, L.E. : Op. Cit., P. 36.	(١٣٦
Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 260.	(١٣٧
Betty, J.H.: Op. Cit., P. 35.	(١٣٨
Leconfield, Lord: Op. Cit., PP. 660.	(١٣٩
Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 125 .	
Theal , G. M. : Progress of Soth Africa, P. 501	(١٤٠
Betty, J.H.: Op. Cit., P. 34.	(١٤١
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 660.	(١٤٢
Walker Eric A. : Op. Cit., P. 534.	(١٤٣
Betty, J.H.: Op. Cit., PP. 31,35.	(١٤٤
لقب إنجليزي أعلي من لقب البارون في المجتمع الإنجليزي .	(١٤٥
Betty, J.H.: Op. Cit., P. 31.	(١٤٦
Leconfield, Lord: Op. Cit., P. 660.	
Walker Eric A. : Op. Cit., PP. 534-535.	(١٤٧
Theal , G. M. : Op. cit ., p . 472. and Malan, F. S. : South Africa After the Union, 1910-1912. p. 661 (C. H. B. E.)	(١٤٨
Omer-Cooper, J. D. : Op. cit., p. 408.	(١٤٩
Hancock, W .K . : Op. Cit., P. 255.	(١٥٠
Betty, J.H.: English Historical Documents , PP. 32-30.	(١٥١
Ibid.	(١٥٢

Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 33, 63 No. 59 and Southgate, George (103 W. : Op. cit., p. 168.	
Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 33, Nos. 20-21.	(104
Ibid., No. 23.	(100
Ibid., P. 34, Nos. 24-5	(106
Thompson, L.M. :Op. Cit., PP. 204, 212.	
Bettey, J.H.: Op. Cit., PP. 34-35, No. 26.	(107
Ibid., P.36 No. 45.	(108
Ibid., P. 35, Nos 32-33.	(109
Ibid., P. 35, No. 35.	(11.
Thompson, L.M. :Op. Cit., P. 1128.	(111
Bettey, J.H.: Op. Cit., P. 36, No. 44.	(112
Ibid., P. 35, Nos 51,56.	(113
Ibid., P.38.	(114
Theal, G. M. : Progress of South Africe, pp. 458-9.	(110
Walker E. A. : Op. Cit., P. 501	(116
Malan, F. S. : Op. cit., pp. 664-665.	(117
Neame, L. E. : Op. cit., pp. 38-41.	(118

الخلاصة

عُتبت الدراسة بتطوير تنظيم الحكم في الجنوب الأفريقي طوال الفترة التاريخية الممتدة بين عام ١٨٨٠-٦١ حين احتلت بريطانيا المنطقة ، وبين وضع دستور اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩٠٩-١١ ، والتي ظل محسولا به حتى عام ١٩٤٨ .

وقد شهدت فترة الدراسة تنوعا في تنظيم الحكم الاستعمارية ، وخصبا شديدا يصل إلى درجة التفتت في صياغة القوانين الانتخابية صياغة تبدو يراقة أخاذة إنسانية من الخارج ، إلا أنها في واقع الأمر ، وبطبيعة الحال لم تتترك للأفريقيين فرصة ممارسة حقوقهم السياسية .

روى منذ البداية الأولى للاستيطان الأبيض في جنوب أفريقيا تكاثفت سياسات الحكم الهولندي مستهدفة إبعاد البيض عن الأفريقيين حماية لهم أول الأمر ، ثم صارت تستهدف إبعاد الأفريقيين عن الأرض التي سيطر عليها البيض . ومع قلوب عناصر غير أوروبية إلى المستعمرة أنت وسطا في اللبون والحضارة بين الحكام الأوروبيين وأصحاب الأرض الأفريقيين بدأت سحب العنصرية تتجمع مربية أجناس البشر حسب لون البشرة .

وقد عبرت أنظمة الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا عن السيطرة البيضاء المطلقة على المنطقة .. ولم يشهد الحكم البريطاني مشاركة الأفريقيين في هذه الأنظمة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا حكم الزعماء القبليين تحت السيطرة والهيمنة البريطانية ، غطا من الحكم البريطاني تغيير النبل .. أما مؤسسات هذا الحكم فلم يكن للأفارقة فيها نصيب .

وقد اختلفت السياسة البريطانية لكل قرية ممكنة لإحكام السيطرة على المستعمرة حتى لقد انتهجت كل نهج ممكن لإضعاف المستوطنين الهولنديين أو البوير ، وأسفر هذا عن هجرة البوير إلى الشمال مؤسسين حكومتين عنصريتين هما دولة أورانج الحرة والترنسفال . وحوالي هذا الوقت منحت بريطانيا مستعمرة رأس الرجاء الصالح الحكم الذاتي ، وبدأت مشاركة المستوطنين في السلطة يتعاظم ، حظها يوما بعد يوم .

وانتقلت كلانت السياسة البريطانية في مستعمرة الرأس وثيقة الارتباط برغبة بريطانيا في دعم موقفها الاستراتيجي في العالم ورغبتها في خفض الانفاق في نفس الوقت . وبين هاتين الرغبتين ترددت السياسة البريطانية .. فمع كل تهديد لهذا الموقف الاستراتيجي كانت بريطانيا تقرر سياسة توسعية تشيطة ، مثلما حدث في ضم باسواتي لاند وتشوانا لاند وجالیکا لاند وتيمبو لاند ، وغير ذلك .. وبعد ضمان ثبات هذا الموقف الاستراتيجي في المستعمرة تبدأ بريطانيا

فى تخفيض الاتفاق وسحب جزء من حاميتها ، وتحميل مستعمرة الرأس مسئوليات ادارة المناطق التى ضمتها بريطانيا والاتفاق عليها . وكان هذا يعنى أيضا منح المستعمرة مزيدا من الصلاحيات والسلطات التى تكفل لها حمل هذه المسئوليات . وفى غضون نضم كافراريا والانسحاب من الترنسفال والأورنج فى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر ، منحت مستعمرة الرأس الحكم النيابى . وفى غضون ضم باسوتو لاند وجريكوا لاند الغربية فى أواخر الستينات من نفس القرن منحت المستعمرة الحكم الذاتى. حتى قيل فى هذا الصدد بأن رغبة بريطانيا فى تسليم مسئولية الادارة الداخلية فى المستعمرة للمستوطنين كانت أشد من رغبة المستوطنين فى التمتع بحرية ادارة شئونهم فلقد كانوا فى حاجة ماسة إلى تأييد الحماية البريطانية لهم ضد الأفارقة .

وقد زعمت بريطانيا أن سياسة مستعمرة الرأس البريطانية إزاء الوطنيين الافريقيين تختلف عن سياسة دولتى البوير فى الترنسفال وأورانج تجاههم. غير أن الدراسة الوثائقية العميقة تبين أن سياسة البريطانيين لم تكن تختلف عن سياسة الافريكانرز ، فى مجال قوانين المرور والعمل الإجبارى والتشرد ، والأحكام العرفية ، والحملات العنصرية، والمعازل الوطنية ، والفصل العنصرى .

ولا يمكن الاستناد إلى وجود نص قانونى بالمساواة بين جميع السكان فى دستور مستعمرة رأس الرجاء الصالح ، أو منح حق التصويت لعدد محدود من الأفارقة كان أقل من ٥٪ من مجموع السكان على الرغم من أن عددهم كان يبلغ أربعة أضعاف عدد الأوربيين . ثم إن هذا العدد ، كان يتناقص يوما بعد يوم ، بحيث بقيت مستعمرة الرأس متميزة عن دولة الترنسفال فى مجال الحقوق السياسية الافريقية بشئ واحد فقط هو النص القانونى النص القانونى على المساواة بين جميع السكان . وأما فى الممارسة السياسية فلم يكن النص يعنى شيئا مطلقا إذ ظل الافريقيون غير ممثلين فى الهيئة التشريعية ، بل ولم يسمح لهم بالترشيح . مجرد الترشيح لعضويتها .

أما فى الترنسفال فإن نظام الحكم كان واضحا فى عنصريته منذ وضع دستور روستنبرج نفى عام ١٨٥٥ ، والذي نص صراحة على أنه ليست هناك مساواة بين البيض والسود ، لا فى الكنيسة ولا فى الدولة . ولقد جاءت النظم السياسية فى كل المستعمرات البيضاء فى جنوب افريقيا تعبيرا عن تعال مزعوم ، وتفوق مفروض ، وعنصرية صارخة حطت من شأن بني البشر من ذوى البشرة السوداء من أهل البلاد الأصليين .

وتشهد فترة الدراسة تفوقا سياسيا للبيض مكنهم آخر الأمر من صياغة دساتير تفرض

هذا التفوق ، وتعطل نمو الشخصية الافريقية صوب القومية والتنمية والحضارة ، عابرة مرحلة القبلية والتخلف والتبعية .

ومراجعة النظم التي أقرتها هذه الدساتير بتضح مدى إحكام البيض سيطرتهم على مؤسسات الحكم من هيئات شريعية وتنفيذية وقضائية .

أما الافريقيون فقد كان لهم في معازلهم نصيب هين من إدارة شئونهم الداخلية ، من خلال زعمائهم الذين اضطلعوا بعبء الفصل في النزاعات وفقا للأعراف القبلية، وذلك لقاء مرتبات منحت لهم . بيد أن مهمتهم هذه لم تكن لصالح الهوية الافريقية بقدر ما كانت لصالح الحكم الأبيض . إذ أبقت المعازل الافريقية هادئة قدر الإمكان ، كما وفرت العمالة اللازمة للمناجم والمزارع. وبهذا خدم نظام الحكم السيطرة الاقتصادية البيضاء على مقدرات الجنوبي الافريقي.

الصفحة

الموضوع

إهداء ٣

مقدمة ٣-٦

التفصيل الأول :

الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية ٧-٢٤

أولاً : الظروف التاريخية لنشأة الاستيطان الأبيض في الجنوب الأفريقي ٨

ثانياً : التطور التاريخي للنظرة العنصرية والإحساس بالالوان في جنوب أفريقيا ٩

ثالثاً : الأسس الاقتصادية والإيديولوجية للتفرقة العنصرية ١٤

أ - الأسس الاقتصادية للتفرقة العنصرية ١٥

ب - الأسس الإيديولوجية للتفرقة العنصرية ١٧

المصادر والمراجع ١١-٢٤

التفصيل الثاني

بريطانيا والاستيطان الأبيض في جنوب أفريقيا ١١-٥٤

- أساليب هجرة البوير الكبرى ١٨٣٦-١٨٨٣ ١٧

- اتجاهات الهجرة الكبرى وأثرها في استيطان الجنوب ٣٠

- تأسيس جمهوريات البوير ٣٥

- ٣٦..... استقلال جمهوريات البوير شمال نهرالغال.
- ٤٠..... إعلان قيام جمهورية جنوب افريقيا (الترنسفال).
- ٥٤:٤٤..... المصادر والمراجع

الفصل الثالث

- نظام الحكم البريطاني في مستعمرة رأس الرجاء الصالح
- من ١٨٠٦ حتى الحكم النيابي ١٨٥٤.....٧٥:٥٥
- ٥٦..... المستعمرة في أعقاب الاحتلال
- ٥٧..... نظام مستعمرة التاج ومشاركة المستوطنين في الحكم
- ٥٩..... عطالة المستوطنين بالحكم النيابي
- ٦٠..... الحروب الوطنية وأثرها على موقف الحكومة البريطانية
- ٦١..... تردى أوضاع المجلس التشريعي المعين
- ٦٢..... مشروعات الدستور
- ٦٤..... تهجير المسجونين ونهضة الرأي العام الأبيض في المستعمرة للحكم النيابي
- ٦٥..... الإغداد للحكم النيابي
- ٧٥:٧٠..... المصادر والمراجع

الفصل الرابع

نظام الحكم في مستعمرة رأس الرجاء الصالح

- في ظل الحكم النيابي والذاتي ١٨٥٤ : ١٩١٠.....١٢٣:٧٦
- ٧٧..... أولاً : السلطة التنفيذية
- ٧٧..... - الحاكم العام
- ٨١..... - المجلس التنفيذي
- ٨٣..... مجلس الوزراء
- ٨٤..... - الإدارات الحكومية

٨٥.....	- القوات الحكومية البريطانية وقوات المستعمرة.
٩٦.....	الشرطة.
٩٧.....	ثانياً : السلطة التشريعية.
٩٧.....	البرلمان فى الحكم النيابى ١٨٥٤ : ١٨٧٢.
١٠١.....	دوائر برلمانية جديدة ..
١٠٢.....	البرلمان فى الحكم الذاتى ١٨٧٢ : ١٩١٠.
١٠٤.....	ثالثاً :- السلطة القضائية.
١٠٤.....	- القضاء الأبيض.
١٠٧.....	- النائب العام.
١٠٨.....	- المحاكم العسكرية ..
١٠٩.....	- القضاء الوطنى ..
١٢٣:١١٢.....	بالمصادر والمراجع.

الفصل الخامس

١٥٨:١٢٤.....	نظام الحكم فى جمهورية جنوب افريقيا "الترنسفال"
١٢٥.....	نشأة السلطات فى الترنسفال ..
١٢٩.....	أولاً :- السلطة التنفيذية ..
١٢٩.....	- رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذى.
١٣٤.....	- الجيش.
١٣٦.....	- الشرطة ..
١٣٩.....	ثانياً :- السلطة التشريعية ..
١٣٩.....	- مجلس الشعب الفولكسراد.
١٤٢.....	- الفولكسراد الثانى.
١٤٣	ثالثاً :- السلطة القضائية.

١٥٧:١٤٨.....المصادر والمراجع.

الفصل السادس :

١٩٦:١٥٩.....نظام الحكم فى اتحاد جنوب افريقيا.

١٦٠.....سياسة ميلنر فى أعقاب حرب البوير

١٦٨.....الافريكانيون فى جنوب افريقيا بعد حرب البوير.

١٧١.....الحركة الاتحادية.

١٧٤.....المؤتمر الوطنى وقانون الاتحاد.

١٨٢.....السلطة التنفيذية فى اتحاد جنوب افريقيا.

١٨٣.....السلطة التشريعية فى اتحاد جنوب افريقيا.

١٨٥.....السلطة القضائية فى اتحاد جنوب افريقيا.

١٩٦:١٨٧.....المصادر والمراجع.

١٩٧.....خاتمة.

٢٠٠.....المحتوى.

● الطبعة الأولى يناير ١٩٩٠

● جميع الحقوق محفوظة

● رقم الإيداع ١٨٣٤ / ٩٠

الغلاف والإخراج الفني: مجدى رياض

تم التجميع بالكمبيوتر
فى مركز



**الإصدار
العربي**

للاعلام والنشر

٤ ش العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة.

ت: ٣٤٤٨٣٦٨



١٤ ش الاسفون - مدائن القبة - القاهرة ١١٩٤١

إستند بعض المؤرخين الأوروبيين على نص ورد في دستور مستعمرة رأس الرجاء الصالح البريطانية يقضى بالمساواة في ممارسة الحقوق السياسية بين جميع الناس ، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة ، ليتوصل من بعد ذلك إلى حكم عام لأن الإستعمار البريطاني لم يكن يقر التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وأنه بهذا إختلف عن البوير (الهولنديين) في جمهورية جنوب إفريقيا ودولة أورانج الحرة اللتين نص الدستور فيها على أنه لا مساواة بين البيض والسود ، لا في الكنيسة ، ولا في الدولة . ويقدم هذا الكتاب إستعراضا تاريخيا لنظم الحكم البيضاء في جنوب أفريقيا ، يقوم بالكامل على إستنطاق الوثائق التاريخية .

فهل إختلف البريطانيون عن البوير في مجال الحقوق السياسية الأفريقية ؟

وما هي معالم النظم البيضاء في جنوب أفريقيا ؟